جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٩٢)

دور الدولة فى القطاع الزراعى
فى مرحلة التحرير الإقتصادى

ديسمبر ١٩٩٤

دور الدولة فى القطاع الزراعى
فى مرحلة التحرير الاقتصادى

الفهرس

الموضـــوع	رقـــم الصفحـــة
مقدمـــه	
- الفصل الأول : دور الدولة فى تمويل القطاع الزراعى	٤
١٠١- دور الدولة فى الاستثمار العام فى القطاع الزراعى	٥
١٠١٠١ - أهمية الاستثمار العام	٥
٢٠١٠١ - مجالات الاستثمار العام	٦
١٠٢٠١٠١ - مشروعات البنية الاساسية للتنمية الريفية	٧
٢٠٢٠١٠١ - البحث العلمى والتطور التكنولوجى	٩
٣٠٢٠١٠١ - الارشاد الزراعى	١١
٤٠٢٠١٠١ - التعليم الاولى والصحة الوقائية والخدمات الحضرية الريفية ٠	١٣
٣٠١٠١ - مصادر تمويل الاستثمارات العامة	١٤
١٠٣٠١٠١ - تطور حجم التمويل الحكومى فى القطاع الزراعى المصرى ٠	١٤
٢٠٣٠١٠١ - المساعدات الاقتصادية الخارجية لمشروعات قطاع الزراعة ٠	١٩
٤٠١٠١ - كيفية استعادة الاستثمار العام	٢٢
١٠٤٠١٠١ - السياسة السعرية الزراعية	٢٣
٢٠٤٠١٠١ - الضريبة المباشرة	٢٣
٣٠٤٠١٠١ - تسعير مياه الرى فى الاراضى القديمة والاراضى الجديدة ٠	٢٧
٤٠٤٠١٠١ - تسعير الخدمات الانتاجية التى تقدمها وزارة الزراعة ٠	٢٧
٥٠٤٠١٠١ - فرض رسوم على الطرق الزراعية ٠	٢٨
٦٠٤٠١٠١ - فرض رسوم اضافية على الاسواق الزراعية ٠	٢٨

الموضـــوع	رقم الصفحة
٥٠١٠١ - الآثار الاقتصادية للاستثمار العام على الانتاج الزراعى	٢٨
٢٠١ - دور الدولة فى الائتمان الزراعى •	٣١
- مقدمـــه	
١٠٢٠١ - أهمية توفير الائتمان للقطاع الزراعى فى مصر •	٣١
٢٠٢٠١ - أهمية وجود جهاز أئتمان زراعى متخصص •	٣٢
٣٠٢٠١ - دور الدولة فى الائتمان الزراعى فى المرحلة السابقة	٣٥
- المقترضون وشروط الاقراض	٣٦
- انواع القروض وآجالها	٣٧
- حجم الاقراض وعلاقته بتكاليف الانتاج	٣٩
٤٠٢٠١ - التحرير الاقتصادي لقطاع الزراعة وتحرير سياسة الائتمان الزراعى •	٣٩
١٠٤٠٢٠١ - مصادر تمويل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى •	٤٣
- حقوق الملكية	٤٣
- الاقتراض من البنوك التجارية	٤٤
- الودائع والمدخرات	٤٥
٢٠٤٠٢٠١ - الغاء الدعم على الائتمان الزراعى	٤٨
٣٠٤٠٢٠١ - نشاط البنك فى مجال مستلزمات الانتاج	٥٢
٥٠٢٠١ - الدور التعاونى فى مجال مستلزمات الانتاج	٥٢
٦٠٢٠١ - دور الدولة فى الائتمان الزراعى فى المرحلة القادمة	٥٤

موضوع	رقم الصفحة
- الفصل الثانى : دور الدولة فى مراقبة الاسواق ومنع الاحتكار	٥٨
٢ - المقدمه ٠	
١٠٢ - تجارب بعض الدول فى مجال السوق التنافسى	٦١
٢٠٢ - الاطار العام لمواجهة الاحتكار فى صوره المختلفة	٦٤
١٠٢٠٢ - صور مواجهة احتكار المنتجات (الانتاج) ٠	٦٦
* شبكة الامان الاجتماعى	٦٧
* تحديد مواصفات قياسية للمنتجات	٦٧
* وسائل الاعلان	٦٨
* هيئة اختبار السلع	٦٨
* جمعية حماية المستهلكين	٦٩
* اجهزة الرقابة الحكومية	٦٩
* سيطرة الدولة على مشروعات البنية الاساسية ٠	٧٠
* حماية الفقراء ومحدودى الدخل	٧٠
* القوانين والتشريعات المنظمة للسوق التنافسى ٠	٧١
* سرعة البت فى قضايا حماية المستهلكين	٧١
٢٠٢٠٢ - صور مواجهة احتكار بعض القطاعات الخدمية ٠	٧٢
- تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى والريفى ٠	٧٣
- تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية	٧٥

الموضوع	رقم الصفحة
٣٠٢٠٢ - صور مواجهة احتكار مستلزمات الانتاج	٧٧
* خلق مناخ مناسب للانتاج وضمان حقوق الملكية والحماية من التأميم .	٧٧
* القوانين والتشريعات المنظمة للانتاج والمحددة للجودة	٧٨
* جمعيات حماية المنتجين والمصدرين	٧٨
* منح القروض الميسرة لصغار المنتجين	٨٢
* الاهتمام بتدريب العاملين على المهن المختلفة	٨٣
* توفير شبكة للمعلومات	٨٥
* الدعاية والتسويق للمنتجات المصرية وفتح اسواق جديدة لها .	٨٥
- الفصل الثالث : دور الدولة فى حماية محدودى الدخل ومجابهة تدنى مستوى المعيشة (الفقر) فى القطاع الزراعى .	٨٦
١٠٣ - الفئات الفقيرة (الاشد فقرا) فى الدول النامية .	٨٧
١٠١٠٣ - أسباب زيادة الفقر فى الدول النامية	٨٩
٢٠٣ _ دور الدولة فى المحافظة على مستوى المعيشة والحد من الفقر فى ظل التحرير الاقتصادى .	٩٦
١٠٢٠٣ - العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية	٩٧
٢٠٢٠٣ - دور الدولة فى استخدام آليه الاسعار فى زيادة الدخول الحقيقية للفقراء .	٩٩
٣٠٢٠٣ - الاستثمار فى رأس المال البشرى	١٠٠
٤٠٢٠٣ - تطوير البنية الاساسية فى الريف	١٠٢
٥٠٢٠٣ - تطوير التسويق ومؤسساته	١٠٣
٦٠٢٠٣ - مشروعات التوظيف ، وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة .	١٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
٣٠٣ - تمويل برامج الدولة للحد من آثار الاصلاح الاقتصادى على الفقراء ٠	١٠٦
١٠٣٠٣ - فرض ضرائب جديدة ٠	١٠٧
٢٠٣٠٣ - خفض الخدمات المقدمه للفئات الميسورة فى المجتمع	١٠٧
٣٠٣٠٣ - المعونة الاجنبية	١٠٨
الفصل الرابع : دور الدولة فى حماية البيئة ومنع التلوث ٠ (التنمية المستديمة وخطط العمل البيئى فى مصر)	
- مقدمـــه	
١٠٤ - البيئة من المنظور العالمى الى المنظور القومى ٠	١١٩
٢٠٤ - التنمية المستديمه والعلاقة بين البيئة والتنمية ٠	١٢١
٣٠٤ - منهج التنمية المستديمه فى مصر (الاطار الجغرافى والسكان والانشطه الاقتصادية) ٠	١٢٢
١٠٣٠٤ - الاطار الجغرافى ٠	١٢٣
٢٠٣٠٤ - المحيط السكانى ٠	١٢٤
٣٠٣٠٤ - الانشطة الاقتصادية	١٢٧
١٠٣٠٣٠٤ - الموارد الزراعية الغذائية	١٢٧
٢٠٣٠٣٠٤ - النشاط الصناعى	١٢٧
٣٠٣٠٣٠٤ ـ المبادلات والتجارة	١٣٣
٤٠٤ - الخطط القومية لصيانة البيئة فى مصر	١٣٥
١٠٤٠٤ - التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر	١٣٥
٢٠٤٠٤ - الخطة القومية للبيئة فى جمهورية مصر العربية	١٣٩
٣٠٤٠٤ - خطة العمل البيئى فى مصر	١٤٣
٤٠٤٠٤ ـ موقع البيئة من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢- ١٩٩٧/٩٦ ـ	١٤٥
٥٠٤ ـ قانون حماية البيئة فى مصر	١٤٧

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس : دور الدولة فى تحقيق اهداف التنمية الزراعية وأساليبها .	١٥٠
(البحث العلمى والارشاد فى ضوء سياسة التحرير الاقتصادى) .	
١٠٥ - البحوث ودور الدولة .	١٥٢
١٠١٠٥ - البحث العلمى وقطاع الزراعة	١٥٣
٢٠١٠٥ - البحث العلمى فى جمهورية مصر العربية	١٥٤
٣٠١٠٥ - مقدمه لاقتصاديات البحوث الزراعية	١٥٩
٤٠١٠٥ - التكامل بين بحوث القطاعين العام والخاص .	١٦٠
٥٠١٠٥ - المنظمات العامة والخاصة فى مجال البحوث الزراعية .	١٦١
٢٠٥ - دور أجهزة الابحاث والارشاد والتدريب فى التنمية الزراعية واهمية التنسيق بينها .	١٦٤
١٠٢٠٥ - دور الارشاد الزراعى فى التنمية الزراعية المتواصله .	١٦٥
٢٠٢٠٥ - دور الارشاد الزراعى فى التسويق	١٦٦
٣٠٢٠٥ - المعوقات التى تواجه الاجهزة الارشادية والتدريبية .	١٦٧
١٠٣٠٢٠٥ - معوقات الاجهزة الارشادية	١٦٧
٢٠٣٠٢٠٥ - معوقات الاجهزة التدريبية .	١٦٩
٣٠٥ - الارشاد الزراعى فى مصر	١٦٩
١٠٣٠٥ - دور الارشاد الزراعى فى ترشيد إستخدام مياه الرى .	١٧٠
٢٠٣٠٥ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات البحث العلمى والارشاد .	١٧٣

الموضوع	رقم الصفحة
- الملخص	١٧٧
- المراجع	
- مراجع باللغة العربية	٢١٣
- " " الانجليزية	٢١٧

مقدمـــــــه

التحرير الاقتصادى من أهم الظواهر فى الاقتصاد المصرى خلال العقد الأخير ، والـــــذى واكبة عديد من برامج التعديلات الهيكلية فى مختلف القطاعات ، وكان اكثرها وقعـــــا ما حدث فى قطاع الزراعة من تعديلات غيرت من واقع متبع منذ فترة زمنية ليســـــت بالقصيرة الى أوضاع مستجده انعكست على اداء القطاع الزراعى بأكمله .

فقد تخلت الدولة عن دورها السابق وتدخلها فى قطاع الزراعة سواء فيما يتعلق بتحديـــد الانتاج او التسويق أو التسعير او التسليف أو دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، ولذلـــك آثار مباشرة وقوية على الانتاج الزراعى وعلى دخل الزراع ومن ثم على مستوى معيشتهـــم ومعدل نمو القطاع الزراعى ذاته .

ولما كانت التنمية الزراعية مستهدفا قوميا ولها مؤشراتها والتى منها الاستغلال الأمثـــل لعوامل الانتاج الزراعى المتاحه وزيادتها ، كذلك تحقيق مستوى تكنولوجى زراعى متقـــدم بما يؤدى الى انتاجية زراعية مرتفعة تحقق دخل مرتفع للسكان الزراعيين ينعكس علـــى استثماراتهم الزراعية ، وهذه الجوانب لاتتحقق تلقائيا ولكن وفق استهدافات معينـــه وبرامج تنموية زراعية مخططة .

ولعل السياسة الزراعية الحالية القائمة على التخطيط التأشيرى الذى يهدف الى تقليـــص دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص عن طريق توفير المناخ المناسب لسريان آليات الســـوق من خلال التشريعات المناسبة والاطار المؤسسى الصحيح الذى يخدم هذا الهدف ، تلك السياسة الزراعية تستهدف بصفة عامة تحقيق تنمية زراعية شاملة متواصلة ذات آثار بيئية ايجابيـــة ومصاحبة لتوزيعات عادله .

كل ذلك يعنى أنه من الضرورى ان يكون للدولة دور هام واساسى فى المجالات المستهدفـة السابقة الا أن هذا الدور يختلف عن دورها فـــى المراحـــل السابقة ، كما انه قـــــد يكون اكثر أهمية وصعوبة عن دور الدولة السابق .

وللتعرف على وتحديد ملامح دور الدولة ومكوناته وأساليب ادائه فى القطاع الزراعى جاءت هذه الدراسة فى محاولة لأستشعار ما يجب أن تؤدية الدولة وكيف تؤدية فى ظل التحرير الأقتصادى وبما يواكب اجراءات التعديلات الهيكلية ولا يتعارض معها ٠

وتقوم الدراسة على اتباع اسلوب التحليل الوصفى والأحصائى لبعض أهم وظائف الدولة فى قطاع الزراعة وعقد المقارنات وتحليل النتائج وربط ذلك بأهداف التنمية واجراءاتها، اعتمادا على القليل المتاح من التجارب والأدبيات فى هذا المجال ٠

ونظر لحداثة التجربة فقد جابهت عديد من الصعاب والخاصة بالمؤشرات ونتائج الاجراءات وقصر الفترة الزمنية للتجربة مما ادى الى عدم التعرف على نتائج بعض جوانب سياسة التحرير الاقتصادى ودور الدولة الجديد فى بعض المجالات وما ترتب عليه من آثار ٠

وقد جاءت الدراسة فى خمسة فصول ، عدا المقدمه والملخص والتوصيات ٠ وقد اشرف على الدراسة وشارك فيها الاستاذ الدكتور/ سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى ، كما شارك فيها كل من الاستاذ الدكتور/ محمد سمير مصطفى ، الاستاذ الدكتور/ بركات احمد الفرا ، الاستاذ الدكتور/ عبدالعزيز ابراهيم ، والاستاذ الدكتور/ محمد محمود رزق ، والدكتورة / نجوان سعدالدين ، والدكتور/ سمير عبدالحميد عريقات والانسة / حنان رجائى ، بمركز التخطيط الزراعى ٠

ونسأل الله أن تؤدى الهدف المنشود منها ،

الباحث الرئيسى

يوليو ١٩٩٤

(أ٠د٠ سعد طه علام)

اعـداد الدراســـــة

الفصـل الاول	أ . د . محمـد محمود رزق
	د . سمير عبدالحميـد عريقـات
الفصـل الثانـي	د . نجـوان سعدالدين
الفصـل الثالـث	أ . د . سـعد طـه عـلام
الفصـل الرابـع	أ . د . محمد سمير مصطفـى
الفصـل الخامس	أ . د . بركات احمد الفرا
	أ . د . عبدالعزيـز ابراهيـم

(الفصـــل الاول)

ا. دور الدولة فى تمويل القطاع الزراعى

١٠١ - دور الدولة فى الاستثمار فى القطاع الزراعى

١٠٢ - دور الدولـة فى الائتمان الزراعى

١٠١ - دور الدولة فى الأستثمار العام فى القطاع الزراعى

يتناول الجزء الاول من هذا الفصل دور الدولة فى مجال الاستثمارات القومية الموجهة لقطاع الزراعة المصرى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى من حيث أهميتة ومجالاته ومصادر تمويلها ، وكيفية استعادة الاستثمار العام ، وآثاره الاقتصادية على الانتاج الزراعى ٠

ونستعرض فيما يلى هذه النواحى بشىء من التفصيل ٠

١٠١٠١ - أهمية الاستثمار العام

إن تطوير قطاع الزراعة وتحديثة ليتلائم مع الخصخصة الاقتصادية يحتاج إلى مصادر تمويلية جديدة فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى ٠ وإن البحث عن مصادر مناسبة للتمويل أمرا بالغ الأهمية ٠ ويعتبر من أهم قضايا قطاع الزراعة ٠ وتشير التقديرات الى انه من الصعوبة بمكان اعتماد الزراعة على القطاع الخاص منفردا فى توفير احتياجات الزراعة من الاستثمار فى السنوات القادمة ٠ ويتبين خطوره التحرير الاقتصادى على الزراعة من جانب الاستثمارات اذا رفعت الدولة (الحكومة) يدها ٠

ومهما حاولت الدولة أن ترفع يدها من الاستثمار فى قطاع الزراعة ، فإنها لن تكون قادره على تحقيق ذلك ٠ فعلى الرغم من أن قطاع الزراعة فى غالبيته العظمى ملكية خاصة ، الا أن نسبة مساهمه القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى لاتتجاوز ٤٠٪ من جملة الاستثمارات الزراعية حيث أن امكانيات الزراع الاستثمارية محدده لانخفاض الميل الحدى للادخار ، وعدم وجود فائض من الدخل الزراعى بحجم مناسب يمكن توجيهة للاستثمار داخل قطاع الزراعة ، كما أن كثير من المنافذ الاستثمارية يهرب منها الزراع مثل شق الترع والقنوات ، ومشاريع الرى والصرف والبنيه الأساسية بشكل عام ، وكذلك مجالات البحث العلمى والارشاد الزراعى واستصلاح الأراضى ٠

وسيظل من واجب الحكومة تمويل الاستثمار الزراعى حفاظا على قطاع الزراعة من التدهور، وحمايته من الانهيار التدريجى الذى يمكن أن يحدث اذا ما تقلصت الاستثمارات الحكومية والتى تشكل العصب الاساسىللاستثمار الزراعى ٠

وجدير بالذكر أن العديد من الدول المتقدمه وأكثرها حرية اقتصادية تدعم قطاع الزراعة، وتمده بالاستثمارات اللازمه للبنيه الاساسية ومشروعات التطوير والتحديث ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية ٠ لذلك ستظل الحكومة مصدرا أساسيا لاعداد قطاع الزراعة باحتياجاته الضرورية من الاستثمار ، مهما بلغت درجة الحرية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى المصرى،ومهما حاولت الدولة أن ترفع يدها عن قطاع الزراعة٠فقد ترفع الحكومة الدعم عن مستلزمات الانتاج ، وعن جانب من القروض، ولكنه لن يتوقف استثمارها فى قطاع الزراعة ٠

ويمكن القول أنه مازال حجم الاستثمار الحكومى الموجه لقطاع الزراعة محدودا للغاية، ولايتلائم مع أهمية ومكانه قطاع الزراعة المصرى الذى يمثل الركن الاساسى للاقتصاد القومى المصرى ، والمصدر الرئيسى لغذاء الانسان ، ويلعب الدور الأعظم فى التنمية الاقتصادية ٠

٢٠١٠١ - مجالات الاستثمار العام

يمكن توجيه الاستثمار العام (الحكومى) فى عدد من المجالات الهامة هى :

(١) مشروعات البنيه الأساسية فى قطاع الزراعة اللازمه للتنمية الريفية واستصلاح الاراضى (التوسع الافقى) حيث توجه الدولة اهتمامها نحو استصلاح الاراضى حيث خصص له خلال السنوات العشر الماضية ما نسبته نحو ٥٠٪ - ٦٠٪ من اجمالى الاستثمار العام فى الزراعة ٠

(٢) مشروعات الرى الكبرى والرى والصرف ، وصيانه الاراضى الزراعية ، وتحسين خدمتها، ورفع انتاجيتها ٠

(٣) البحث العلمى والتطور التكنولوجى ٠

(٤) الارشاد الزراعى

(٥) التعليم الأولى والصحة الوقائية والخدمات الحضرية ٠

ونستعرض فيمايلى هذه النواحى بشىء من التفصيل ٠

١٠٢٠١٠١ - مشروعات البنيه الأساسية للتنمية الريفية

يعتبر الانفاق فى مجال مشروعات البنيه الأساسية للتنمية الريفية انفاقا استثماريا يهدف إلى خلق البنيه الأساسية الريفية وتطويرها فى القطاع الزراعى المصرى ٠ وتشكل الاستثمارات العامة فى هذا المجال جزءا كبيرا من استثمارات الدولة فى المجتمعات النامية وتميل الحكومة الى تركيز الاستثمار العام فى مجالات البنية الأساسية المتكاملة فى المراحل المبكرة من التنمية ٠ وتعتبر مشروعات استصلاح الاراضى الجديدة ذات أهمية قصوى للزراعة المصرية نظرا لمحدودية الاراضى القابلة للزراعة٠ ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيدة المدى ٠وإن الاستثمار العام يجب أن يخصص كعامل لجذب رؤوس الأموال الخاصة بحيث يغطى الانفاق الاستثمارى العام البنيانات الأساسية فى المناطق المستهدف اصلاحها ٠ وتحث المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى [١] فى العادة الدول النامية أن لاتتخلى عن نشاطها الاستثمارى فى مجال انشاء وتطوير البنيه الأساسية ٠ ويبرر ذلك بأن الدولة تستطيع القيام بدور أفضل فى ميدان البنيه الأساسية على عكس القطاعات الانتاجية التى يمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص دورا اكثر كفاءة ٠ كما أن الاستثمار العام فى البنيه الاساسية لا يعود بأرباح مباشرة على المستثمر ، وانما تتوزع آثاره وتعم المجتمع بصفة عامة٠ ولذلك فان الحكومات نيابة عن المجتمع هى التى تكون مؤهله لتحمل أعبائه حتى وإن كانت

---

(١) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، واشنطن ١٩٩١٠

تعود لتحميل المجتمع هذه الأعباء من خلال الضرائب العامة ، ويؤدى تطوير البنيه الأساسية إلى المساعدة فى توفير الشروط الضرورية لاقبال المستثمرين الأفراد على الاستثمار • كما أنه احد الشروط الضرورية لإجتذب رأس المال الأجنبى •

وتساعد الاستثمارات العامة فى البنيه الأساسية على خفض النفقات ، وتكامل الأسواق ونشر المعلومات ، وانشاء قاعدة زراعية صناعية قوية • وبذلك تصبح المشروعات أكثر انتاجية • فضعف البنيه الأساسية تؤثر على طابع التنمية فى الدولة • فمثلا ضعف وسائل النقل ، وعدم توفر بنيه أساسية للتكنولوجيا والمعلومات والخدمات قد يؤثر على نمو القطاع الزراعى • ولاشك فى أن دور الدولة فى توفير وتطوير البنيه الأساسية هو دور مركزى فى كل الاحوال • وأنه لابد أن يراعى قدرا من التناسب فى أطار خطط التنمية بين الاستثمار فى تطوير البنيه الأساسية وبين الاستثمار فى تطوير القطاعات الانتاجية المنتجه حتى يمكن تجنب حدوث اختلال بين العرض والطلب خاصة على سلع الاستهلاك الرئيسية ، وتفادى حدوث تضخم فى الأسعار • وفى العادة تركز الدولة جزءا هاما من الاستثمارات فى قطاع البنيه الأساسية الريفية • وعلى ذلك فمن المستبعد أن ينتج القطاع الخاص كفايتها منها • وإن قيام الدولة بإنتاج وتوفير الكثير من خدمات التنمية الأساسية أمر ضرورى للتنمية وتشمل : النقل والمواصلات ، وانشاء الطرق ، وتوفير مياه الشرب ، وتوليد الكهرباء وتوزيعها والتخلص من النفايات ، والحد من تلوث البيئة • ولتقليل المخاطر التى تواجه القطاع الزراعى لابد أن تستثمر الحكومة فى البنيه الأساسية بما فى ذلك المرافق العامة ومشروعات الرى والصرف وغيرها • والقدره على الوصول إلى الأسواق أصبح أمرا لاغنى عنه اذا أريد أن يطبق المزارعون التكنولوجيا الجديدة بهدف زيادة انتاجهم • وللحكومة دور هام فى هذا المجال •

ومن المعروف أن للبنيه الأساسية الريفية أهمية كبيرة بالنسبة للانتاجية الزراعية • فالطرق الريفية تسمح بنقل المدخلات والخرجات بكفاءة اكبر بين المزارع والسوق • كما أن الرى يؤدى الى زيادة غله الاراضى الزراعية • وتساعد كهربة الريف على توسيع المساحة

المروية عن طريق استخدام المضخات ، وتوفير الكهرباء للمشروعات الريفية · ويترتب على توفير مياه الشرب النقية فى المساكن منافع صحية، وبالتالى تزيد انتاجية الأيدى العاملة · والحكومة أو المحليات هى التى توفر البنيه الأساسية فى الريف فى معظم الأحيان سواء بصوره مباشرة أو عن طريق المشروعات المملوكه للدولة · وهى التى توفر معظم الخدمات إما مجانا أو باسعار التكلفة أو مدعومه الى حد كبير · وكثير من منافع البنيه الأساسية فى الريف المصرى تعود على المجتمع بكامله · كما أن المستهلك الفرد قد لايكون على وعى كامل بجميع منافع بعض الخدمات مثل مياه الشرب · ولاسيما أثرها فى تحسين الصحه - وقد لايحصل منها على كفايته اذا كانت أسعارها مرتفعة · فضلا عن أن دعم البنيه الأساسية الزراعية هو من وسائل توجيه الانفاق الحكومى نحو الفقراء· وتبرر هذه الحجج التدخل الحكومى فى البنيه الأساسية فى الريف بشكل أو بأخر· وتزداد وضوح الحاجة الى المزيد من البنيه الأساسية مع التزايد المستمر فى عدد سكان الريف ·

٢٠٢٠١٠١ - البحث العلمى والتطور التكنولوجى

ترتبط التنمية فى المرحلة المعاصرة بالقدره على وضع العلم فى خدمة الإنسان، والاستفادة بالمعرفة العلمية لابداع وتطوير تقنيات لانتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع أو التى ينتجها لاغراض التصدير للحصول على ما يقابلها من سلع يحتاجها من الخارج · وإن انتاج السلع اللازمه للاستهلاك البشرى ومستلزماتها وغيرها من الخدمات الانتاجية الاخرى ، ووسائل المواصلات العامة وغيرها يتطلب تطويرا للتكنولوجيا · وهذا يتطلب توفر معرفة وسيطره على العلوم الأساسية التى تستند اليها البحوث التطبيقية فى ميدان الانتاج وعلم ومعرفة بتطورات فنون الانتاج الخارجية وأحدث التطورات التكنولوجية فى العالم · وإن النشاط العلمى والتكنولوجى يتطلب الى جانب اعداد المعلمين بناء المؤسسات البحثية المرتبطة بمؤسسات الانتاج وتطويرها ، واستعداد مؤسسات الانتاج الوطنية لطرح مشكلاتها على المؤسسات المذكورة ، والاستفادة بنتائج بحوثها · وان

الاستفادة من المؤسسات البحثية يتطلب وجود طلب من المجتمع على خدماتها • ويصعب تصور وجود مثل هذا الطلب دون دور أساسى للدولة التى تكون هى مصدر الطلب على الدراسات الأساسية ، ودون دور الدولة فى دعم الدراسات والبحوث التطبيقية التى تتطلبها مؤسسات الانتاج • وإن تمويل الدراسات والبحوث حتى التطبيقية منها قد تثقل كاهل المؤسسات الانتاجية الصغيرة وحتى الكبيرة فى المدى القصير • وإن حفز مؤسسات الانتاج على الاعتماد على مؤسسات البحوث الوطنية يتطلب أن تقدم الدولة دعما أساسيا لمؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى • وتقوم الدولة بالاضافة إلى ذلك بدور مباشر فى اتاحة المعرفة ونشرها وارشاد الوحدات الانتاجية إلى الفوائد التى يمكن أن تعود من استخدام نتائج التطور العلمى والتكنولوجى ، وكيفية استخدام الأساليب الأكثر تقدما • وتقوم الدولة بدور أساسى فى تمويل هذه البحوث والدراسات •

وتحقق البحوث الزراعية والارشاد الزراعي قدرا ملموسا من الزيادة فى الانتاجية الزراعية والتطور التكنولوجى الزراعى • ولذا فإنه من المسلم به منذ أمد طويل أهمية دور الحكومة فى تعزيزهما • فالبحوث الزراعية التى قد تنتهى مثلا بايجاد تركيب أو نمط محصولى أو سلاله جديدة يستفيد منها الزراع • كما أنه من الصعب والمكلف للقطاع الخاص أن يستفيد الزراع الذين لم يشاركوا فى جزء من تكاليف هذه البحوث ، ويحول ذلك دون استخدامهم للمعلومات ونتائج هذه البحوث • علاوه على ذلك فإنه من الصعوبة ايضا على القائمين بالبحوث فى القطاع الخاص أن يحققوا عوائد بالقدر التى تكون فيه استثماراتهم فى هذا المجال مجزية لهم • وفى بعض دول العالم زاد فى السنوات الأخيرة انفاق القطاع الخاص فى مجال البحث والتطوير حيث أصبحت نسبتهما تزيد عن ١٠٪ من الانفاق القومى على البحوث الزراعية • ويرجع ذلك الى ما تضعه الحكومات من قيود وعوائق أمام القطاع الخاص للقيام بالبحوث والتطوير • فمثلا سمحت دولة باكستان لبعض شركات القطاع الخاص بإجراء بعض البحوث الزراعية على بعض سلالات بعض المحاصيل الزراعية، الا انها وضعت قيودا على استيرادها من الخارج بهدف المحافظة على الثروة القومية •
كما حدت دولة الهند من استيراد سلالات أمهات دجاج اللحم بهدف تربيتها محليا ، فى

نقل هذه التكنولوجيا عن طريق توفير حوافز ضريبية للبحث والتطوير . ولذلك انتشـــرت تربية سلالات دجاج اللحم ذات الانتاجية العاليه فى الفلبين أسرع منه فى الهند .

وعموما ، فإنه من الصعوبة بمكان قيام القطاع الخاص بالبحوث التطبيقية الـــتى لا يكون لها براءات أو تحميها قوانين الملكية الفكرية . وفى الغالب يعتمد الزراع وحتى الشركات الزراعية التى تعمل فى مجال اكثار البذور والتقاوى فى الحصول على الأصنـــاف المحسنه واكثارها على ما ينتجه القطاع العام .

٣٠٢٠١٠١ ـ الارشاد الزراعى

عندما يتم استحداث التقنيات الجديدة واتاحتها يصبح المزارعون بحاجة الـــى التعرف على أنواع التكنولوجيا ، وأن توضح لهم الطريقة الكفيلة بأن يحصلوا منها علـــى أقصى فائدة ممكنه . وهذا هو دور الارشاد الزراعى . ويمكن أن يتحقق النجاح لخدمـــات الارشاد الزراعى التى يوفرها القطاع العام . وقد تبين من استعراض لما يقرب من خمسين[1] برنامجا للارشاد الزراعى يقوم بها القطاع العام فى العالم النامى أن معظمها أحدث أثـــرا ايجابيا ملموسا ، الا أن بعض البرامج العامة فشلت ايضا فى توفير التقنيات الجديـــدة أو فى نشر تكنولوجيات لاتخضع فى اعتبارها قيود الموارد أو الانظمه الزراعية أو المنـــاخ الزراعى . وانه من المهم لنجاح الارشاد الزراعى أن يكون هناك التزام سياســـى وادارى واعتمادات ماليه كافية . كما أن هناك أهمية لنوعية البنيه الاساسية الريفية ، وكـــذلـــك المهارات وجده العاملين بالارشاد .

وقد بدأ البنك الدولى فى عام ١٩٨٨ اهتماما بتوفير وتحسين الخدمات الزراعيـــة فى دول أفريقيا لتحسين الأداء الزراعى بها عن طريق المساعدة فى تطوير ونشر التكنولوجيا الجديدة ، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الموجودة بالفعل استخداما أفضل ، وهى التكنولوجيا المناسبة لظروف الزراعة السائدة . ويتركز الاهتمام على نشر خدمات الارشاد من نـــوع " التدريب والزيارة " ، وتعزيز البحوث والبنيه الأساسية والتزود بالائتمان والمستلزمـات

---

(١) تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ " البنك الدولى للانشاء والتعمير ، واشنطن ١٩٨٨ .

ومن العناصر الأساسية فى هذه المبادره من جانب البنك الدولى تحسين السياسات الاقتصادية ٠

ويقوم القطاع الخاص بالخدمات الارشادية فى نطاق ضيق للغاية ٠ فقد أظهرت تجارب عده دول ومنها مزارعى البن فى كولومبيا ومربى الماشية فى الأرجنتين أن الروابط الزراعية التجارية الاقليمية أو المعنيه بمحصول معين تستطيع أن تقوم بدور هام فى الزراعة التجارية عن طريق توزيع التكاليف والمنافع الناتجة عن الارشاد بين اعضائها٠ وفى كينيا توفر الخدمات البيطرية عن طريق مزيج من المسانده العامة والخاصة للمزارعين وكثيرا ما يقوم التجار وموردوا البذور والمشتغلين بتصنيع المنتجات الزراعية بتوفير الخدمات الارشادية ٠ وفى تايلند ساعدت مؤسسة خاصة تقوم بأنشطة زراعية وتجارية متنوعه على تحسين نوعية وكمية المحاصيل التى تشتريها من المزارعين لتصنيعها وذلك عن طريق قيامها بنفسها بعمليات الارشاد الزراعى للمزارعين ٠ وفى كوستاريكا قامت احدى الشركات الزراعية الضخمه متعدده الجنسيات لانتاج الأغذية بإنشاء خدمات الارشاد الزراعى الخاص بها ٠ ونجحت فى نشر تقنيات أفضل لزراعة الأناناس ٠

وعموما ، فإنه عندما تزال القيود التى تحد من مبادره القطاع الخاص فى التجارة والتسويق والانتاج ، وعندما يتسع نطاق الجانب التجارى للزراعة يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بدور اكبر فى خدمات الارشاد الزراعى ٠

٤٠٢٠١٠١ ـ التعليم الأولى والصحه الوقائية والخدمات الحضرية الريفية

إن تنمية القدرات البشرية وتطويرها يتطلبان المحافظة على القدرات البيئية والفعلية والنفسية للإنسان . أى توفير السلامه والصحه لأهل الريف لامجرد علاج المرضى. وإن الخدمات الاساسية اللأزمه للتنمية البشرية وعلى الأخص خدمات الصحه والتعليم والسكن الصحى والرياضة وغيرها قد اعتبرت ضمن الحقوق الأساسية للمواطنين يسعى المجتمع إلى ضمانها وتوفيرها لكل سكانه بقدر ما تملك من امكانيات ، وبطورها ويسعى إلى تحسينها بصفه مستمره .

وإنه من الأهمية بمكان أن تسلم بأن الدولة سواء فى المجتمعات المتقدمه أو النامية او الحضرية أو الريفية هى المسئوله أساسا عن الاستثمار العام لتوفير الخدمات الضرورية للحفاظ على الانسان وتنمية قدراته . وقد برز مؤخرا اتجاه إلى التفريق بين التعليم الأساسى ومايلى ذلك من التعليم، وبين الخدمات الصحية الأولية والوقائية من جانب وبين العلاج الطبى من الجانب الآخر . وإن التعليم الأساسى والخدمات الصحية الأولية والوقائية تظل طبقا لهذا الرأى من مسئولية الدولة تمولها من الايرادات العامة السيادية لها . أما ما عدا ذلك فإنه حتى وإن تم تقديم الخدمات بواسطه الدولة فإن تمويل تلك الخدمات يجب أن تتم عن طريق رسوم المستفيدين [1] . إذ ينبغى أن يتحمل المستفيدون بهذه الخدمات بصوره مباشره بنسبة أكبر من تكاليفها عن طريق فرض رسوم على المنتفعين بها ، إن الحجه التى تقدم ولتبرير هذا الرأى هى أن استخدام رسوم المنتفعين بدلا من الضرائب يؤدى إلى كفاءه أعلى من آداء الخدمة . فضلا عن انه يحقق قدرا اكبر من العداله . ويعود ذلك لأن الدول النامية لاتستطيع فى حدود قدرتها وامكانياتها أن تقدم كلا من الخدمات الأساسية وغير الأساسية . وإن الانفاق العام يجب أن يركز فى المجالات التى يستفيد منها الفقراء بدرجة اكبر .

---

(١) تقرير عن التنمية فى العالم ، البنك الدولى ، واشنطن ١٩٨٨ .

٣٠١٠١ ـ مصادر تمويل الاستثمارات العامة

تعتبر موارد الدولة العامة مصدرا أساسيا لإمداد قطاع الزراعة بإحتياجاته الضرورية من الاستثمار • وستظل الحكومة المصدر الرئيسى للتمويل مهما بلغت درجة الحرية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى • ومهما حاولت الدولة أن ترفع يدها عن قطاع الزراعة الا انها لن توقف استثمارها فى القطاع الزراعى •

كما تعتبر ايضا المساعدات الاقتصادية الخارجية (التدفقات الخارجية) سواء فى صوره معونات ومنح أو قروض ميسره سواء من جهات التمويل الدولية أو من دول السوق الأوربية أو من الولايات المتحده الامريكية ، والشروط المرتبطة بها المصدر الثانى لتمويل الاستثمارات العامة فى مصر •

ونستعرض فيما يلى تطور حجم التمويل الحكومى فى القطاع الزراعى المصرى وكذلك حجم المساعدات الاقتصادية الخارجية •

١٠٣٠١٠١ ـ تطور حجم التمويل الحكومى فى القطاع الزراعى المصرى :

يلعب التمويل الحكومى (العام) دورا هاما فى تنمية قطاع الزراعة ، الا أن حجم هذا الدور يتوقف على حجم هذا الانفاق من ناحية ، وعلى طبيعته من ناحية أخرى • وينقسم الانفاق العام فى القطاع الزراعى إلى انفاق استثمارى وهو ما يوجه إلى خلق البنيه الأساسية وتطويرها فى هذا القطاع ، وكذلك إلى اقتناء الأصول الثابته اللازمه للعملية الانتاجية، وايضا الانفاق الذى يوجه الى استصلاح واستزراع اراضى جديدة • ثم انفاق جارى بصوره دورية سنوية لخدمه العملية الانتاجية •

وتشير تقديرات الجدول رقم (١٠١) إلى أن نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات القومية بالخطة الخمسية (٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) بلغ حوالى ٨ر٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات• وهى تعتبر نسبة ضئيله بالمقارنه بأهمية القطاع الزراعى ودوره فى عملية التنمية الشاملة• ومما يجدر الاشارة اليه أن القطاع الزراعى قد استحوذ خلال النصف الاول من

من السبعينات على نحو ٥ر٩٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصه خلال تلك الفترة ، ونحو ٢ر٩٪ خلال النصف الثانى من السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ . وتشير تقديرات هذا الجدول إلى أن نصيب قطاع الزراعة والرى والصرف من الاستثمارات الاجمالية المخصصة خلال الفترة (٧١/٧٠ - ١٩٧٥) قد بلغ حوالى ٣٤٣ مليون جنيه (أى ما نسبته حوالى ٩ر٩٪ من اجمالى الاستثمارات) . وكانت مساهمه القطاع العام تقدر بحوالى ٩٦٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية خلال تلك الفترة . كما ارتفع حجم الاستثمار الموجه للزراعة والرى خلال الفترة (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١) الى حوالى ١٦٥٩ مليون جنيه (إى ما نسبته حوالى ٢ر٩٪ من اجمالى الاستثمارات) . وكانت مساهمه القطاع العام تقدر بحوالى ٧١٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية ، الا أنه مع بداية الخطة الخمسية(١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) انخفض نصيب الزراعة بالنسبة للاستثمارات الاجمالية الى نحو ٧ر٨٪ على الرغم من زيادة القيمة المطلقة للاستثمارات الى حوالى ٣٤٥٧ مليون جنيه مقومه بالاسعار الجارية . وقد قدرت الخطة مساهمه القطاع العام بحوالى ٧٧٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية وبالنسبة لتوجيهات الخطة (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) فهى خاصة بالاعتماد على القطاع الخاص فى تغطية جزء من الاستثمارات المستهدفة بالخطة (تقدر بنحو ٥٤٪ من اجمالى استثمارات القطاع الزراعى) كمايتضح من الجدول رقم (٢٠١) ، وذلك فى ضوء قوانين الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، ورقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، وأخيرا قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ . وهذه الترجيهات غير مؤكده حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات خلال خطط التنمية السابقة وخاصة فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى لم يوجه فيها القطاع الخاص سوى ٢٩٪ فقط من اجمالى الاستثمارات التى نفذت خلال تلك الفترة . وفى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغ حجم الاستثمار الزراعى حوالى ٧ر١٢٧٥ مليون جنيه . كان نصيب القطاع الخاص حوالى ٨ر٤١٪ . كما أنه كان نصيب التوسع الرأسى حوالى ٧ر١٩٪ منها ، ونصيب التوسع الافقى حوالى ٩ر٢٠٪ .أما الرى والصرف فكان نصيبه حوالى ٤ر٥٩٪ تقريبا [1] ويتضح صغر حجم الاستثمارات من ناحية ، ونصيب التوسع الزراعى الافقى من ناحية أخرى ، وكذلك صغر دور القطاع الخاص من ناحية ثالثة .

---

(١) حسين عبدالوهاب (دكتور) ، "بعض مؤشرات التنمية الزراعية فى اطار استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينات" مؤتمرا استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينات ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٢ .

ولقد كان تدفق التمويل العام (الحكومى) للقطاع الزراعى أقل من التدفقات الناتجه عن الضرائب الضمنيه للسياسة السعرية الزراعية . بمعنى أن حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى من الميزانية العامة للدوله كانت أقل مما حصلت عليه ميزانية الدولة من خلال الضرائب الضمينه على أسعار المحاصيل الزراعية وخاصة محاصيل التصدير الرئيسية .

ولقد تم توجيه الاستثمار العام المتاح نحو استصلاح الاراضى الجديدة حيث خصص له خلال السنوات العشر الماضية ما نسبته نحو ٥٠٪ - ٦٠٪ من اجمالى الاستثمار العام فى الزراعة . هذا على الرغم من أن مساهمه هذا النشاط فى الانتاج الزراعى لم يتعدى نحو ٣٪ ، الا أنه يعتبر اضافة الى الطاقات الانتاجية الزراعية على المدى البعيد ويعتبر التوسع الأفقى (استصلاح الاراضى الجديدة) ذات أهمية قصوى للزراعة المصرية نظرا لمحدوديه الاراضى القابله للزراعة . ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيده المدى . ويجب أن يخصص الاستثمار العام فقط كعامل جذب لرؤوس الأموال الخاصة بحيث يغطى الانفاق الاستثمارى العام البنيات الاساسية فى المناطق المستهدف استصلاحها .

ولقد وجهت الدولة استثمارتها نحو استصلاح الاراضى بسبب تقلص استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال الذى يتطلب أموالا طائله ولا ينتج عنه عائد سريع ، الامر الذى لم يشجع القطاع الخاص على الدخول فى مخاطر الاستثمار فى هذا المجال . ولذلك فقد وجهت الدولة استثمارات ضخمه لمشروعات الرى والصرف الكبرى ألى جانب ماخصص فى بداية السيتنيات لانشاء السد العالى وتطوير السدود المائية على طول نهر النيل . وتشير الاستراتيجية الزراعية الحالية الى تعديل جوهرى فى اتجاهات السياسة الاستثمارية حيث توجه الدولة اهتماماتها نحو استصلاح الاراضى . فالتوسع الزراعى الأفقى يمكنه المساهمه فى زيادة الانتاج الزراعى على المدى البعيد ، وكذلك مواجهة المتطلبات الغذائية للزيادة السكانية المتوقعة حتى نهاية هذا القرن . كما انه يصوب من نسبة السكان إلى الارض التى تقلصت على مدى العشرين عاما الماضية .

جدول رقـــم (١٠١)

تطور نصيب قطاع الزراعة والرى والصـــرف من الاستثمارات الثابتة

خلال الفترة (١٩٧٧/٧٠ ـ ١٩٩٢/٩١)

الوحدة = مليون جنيه مصرى)

القطـــاع	٧٧/٧٠ ـ ١٩٧٥		٧٧/٧٦ ـ ٨٢/٨١		٨٣/٨٢ ـ ٨٧ /٨٦		٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١	
	الجملة	الاهمية النسبية	الجملة	الاهمية النسبية	الجملة	الاهمية النسبيه	الجملـــة	الاهمية النسبية
		٪		٪		٪		٪
الزراعة والـرى والصرف	٣٤٢	٩ر٩	١٦٥٩	٩ر٢	٣٤٥٧	٨ر٧	٣٩٣٧	١٠ر٦
الصناعة والتعدين والبترول	١١٦٨	١ر٣٤	٥٣٤٥	٦ر٢٩	١٣٨١٦	٩ر٣٤	١٢١٩٠	٢٦ر٢
القطاعات السلعية الاخرى	٢٣٩	٧ر٠	١٨٨٣	٤ر١٠	٢٦٨٠	٦ر٨	٧٠٥٧	١٥ر٢
جملة القطاعات السلعية	١٧٤٩	٠ر٥١	٨٨٨٧	٢ر٤٩	١٩٩٥٣	٠ر٥٠	٢٤١٨٤	٥٢ر٠
جملة قطاعات الخدمـات (الانتاجية والاجتماعية)	١٦٨٠	٠ر٤٩	٩١٥١	٨ر٥٠	١٩٥٨٧	٥ر٤٩	٢١٦٣٣	٤٦ر٥
استثمارات غير مخصصة	ـ		ـ	ـ	ـ	ـ	٦٨٣	١ر٥
الاجمالى العـــام	٤٣٢٩	١٠٠	١٨٠٣٨	١٠٠	٣٩٥٤٠	١٠٠	٤٦٥٠٠	١٠٠

المصدر :

١) وزارة التخطيط القومى ، تقارير المتابعة واطار الخطط الخمسية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) ، القاهرة ١٩٨٠ .

٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٧/٨٦ .

٣) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٨) ، دراسةتحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقديـــة على تطور وتنمية القطاع الزراعى ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

جدول رقـــم (٢٠١)

التوزيع النسبى لاستثمارات القطاع الزراعى والاستمارات الاجمالية بين القطاعين العام والخـــاص

الفتـــرة	استثمارات القطاع الزراعى		الاستثمارات الاجمالية	
	قطاع عام	قطاع خـاص	قطاع عام	قطاع خاص
٧١/٧٠ - ١٩٧٥	٩٦ر٠	٤ر٠	٩٠ر٠	١٠ر٠
٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١	٧٠ر٦	٢٩ر٤	٨١ر٧	١٩ر٣
٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦	٧٦ر٧	٢٣ر٣	٧٧ر٢	٢٢ر٨
٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	٤٦ر٣	٥٣ر٧	٦١ر٣	٣٨ر٧

المصدر :

١) البنك المركزى المصرى ، التقارير السنوية (٨٦-١٩٩١)

٢) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٨) ، "دراسة تحيلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية النقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى ، القاهرة ، ١٩٩٠".

وعموما ، مازال حجم الاستثمار الحكومى الموجه لقطاع الزراعة محدودا للغاية، ولايتلائم مع أهمية وحجم ومكانه قطاع الزراعة الذى يمثل الركن الأساسى للاقتصاد القومى المصرى • وإن تطوير قطاع الزراعة وتحديثة ليتلائم مع الخصة الاقتصادية يحتاج الى استثمارات كبيرة •

٢٠٣٠١٠١ ـ المساعدات الاقتصادية الخارجية لمشروعات قطاع الزراعة

تعتبر المساعدات الاقتصادية الخارجية المصدر الثانى لتمويل الاستثمارات العامة فى مصر • وفى الواقع أن المساعدات الاقتصادية الرسمية التى حصلت عليها مصر هى فى الواقع قروض وتشكل مديونية على مصر قبل الدول الدائنه•وتشير التقديرات إلى انه قدمت لمصر مساعدات رسمية للتنمية بلغت حوالى ٢٨ مليار [١] دولار خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) ، ولكن لم يستخدم من تلك المساعدات سوى ١٠ مليار دولا فقط خلال تلك الفترة لاسباب عديدة من أهمها طول الفترة التى تستغرقها الاجراءات التنفيذية والتشريعية للموافقة على السحب من القروض الممنوحه ، وكذلك عدم وجود مشروعات سابقة الاعداد لاستيعاب تلك المساعدات الانمائية • هذا الى جانب التعقيدات الادارية والقيود والصعوبات فى اعداد وطرح المناقصات والبت فى العطاءات سواء من الجانب المصرى أو جانب الدول المانحه للقروض • وطبقا لتقديرات البنك الدولى (الصادر عام ١٩٨٨) قدر حجم الدين الخارجى الاجمالى عام ١٩٨٦ بحوالى ٦ر٢٨ مليار دولار •

وقدر نسبة الدين الخارجى العام (طويل الاجل) حوالى ٥ر٥٨٪ من اجمالى الناتج القومى لعام ١٩٨٦ • وبلغت نسبة اجمالى الفوائد المدفوعة على القروض طويلة الأجل عام ١٩٨٦حوالى ٨ ٤٪ من الناتج القومى الاجمالى ، ونحو ٨ر٢٣٪ من اجمالى الصادرات السلعية والخدمية لنفس العام •

---

(١) معهد التخطيط القومى ، " دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٨) ، القاهرة ، ١٩٩٠ •

جـــدول رقـــــم (٣٠١)

حجم المساعدات الأمريكية المستخدمة فى مشروعات التنمية الزراعية والجارى تنفيذها حتى عام ١٩٩٣

مليون دولار

المشـــروع	البرنامج الزمنى للمشروع	البرنامج الزمنى للمشروع	حجم الاتفاقية	تمويل عام ١٩٨٨	المقترح فى ١٩٨٩
نظـــم الرى	٨١ ـ ١٩٩١	٢٤٠	١٨٥	٦٥	١٨ر٧
البحوث الزراعية		١٣٠	٤٥	٥٥	٨ر٣
الانتاج الزراعى والائتمانى		١٢٣	٧٥	٤٥	٢٧ر٩
جملـــــــة		٥٩٣	٣٠٥	١٦٥	٥٤ر٩

المصدر :

١) وكاله المعونه الدولية للولايات المتحدة الامريكية ، القاهرة

٢) قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٨) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة

جدول رقـــم (٤٠١)

حجم المساعدات الأمريكية المستخدمه فى مشروعات التنمية الزراعية

خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦)

المشـــروع	البرنامج الزمنى للمشروع	حجم الاتفاقيـــة
نظم الرى	١٩٧٦ ـ ١٩٨٥	١٣ر٠١
بحوث الأرز	١٩٧٧ ـ ١٩٨٧	٢٠ر٩
الميكنة الزراعية	١٩٧٩ ـ ١٩٨٧	٣٧ر٦
صيانة الترع	١٩٧٧ ـ ١٩٨٤	٣٠
طلمبات الرى	١٩٧٧ ـ ١٩٨٥	١٨ر٩
التنمية الزراعية	١٩٧٧ ـ ١٩٨٦	١٤ر٩
تحسين الدواجن	١٩٧٧ ـ ١٩٨٤	٥ر٤
المزارع السمكية	١٩٧٨ ـ ١٩٨٨	٢٣ر٤
تحسين الحبوب	١٩٧٩ ـ ١٩٨٧	٢٣ر٤
المزارع الصغير	١٩٧٩ ـ ١٩٨٧	٤٩ر٠
التسويق الزراعى	١٩٧٩ ـ ١٩٨٣	٤ر٧
الادارة المزرعية	١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	٤ر١
جمع البيانات وتحليلها	١٩٨٠ ـ ١٩٨٨	٥ر٠
انتاج مواسير للصرف المغطى	١٩٧٦ ـ ١٩٨٥	١٩ر٢
جملـــــة		٣٠٠ر٢

المصدر :

١) وكاله المعونه الدولية ، الولايات المتحدة الامريكية ـ القاهرة .

٢) معهد التخطيط القومى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٨) ،

'' دراسة تحيلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى '' ، القاهـــرة ١٩٩٠ .

وتعتبر المساعدات الأمريكية أحد مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر • ولقد توقفت هذه المساعدات لمصر مع حرب ١٩٦٧ ، ثم اعيدت مع عام ١٩٧٥ • وقد بلغ اجمالى حجم المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر خلال الفترة (٧٥-١٩٨٨) حوالى ١٣ مليار دولار • ويتكون برنامج المساعدات الأمريكية من أربعة برامج رئيسية منها برنامج المشروعات الزراعية • ويبدوا أن هذه المساعدات كانت ذات أثر محدود فى مجال تنمية وتطوير الزراعة فى مصر إما لصغر مخصصات الزراعة من تلك المساعدات مقارنه بغيرها للقطاعات الأخرى ،وإما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ• وقد بلغت نسبة المستخدم الفعلى من التخصيص من المساعدات الأمريكية فى برنامج المشروعات الزراعية للفترة (٧٥-١٩٨٣) حوالى ٦ر٤٦٪ [١] (حيث تم تخصيص حوالى ٢٤٩ مليون دولار استخدام منها حوالى ١١٦ مليون دولار) • ومن ثم فأن هناك فجوة بين التخصيص النظرى والاستخدام الفعلى •

وبدراسة حجم المساعدات الأمريكية لمشروعات قطاع الزراعة فى مصرفقد تبين أن قطاع الزراعة قد اشترك مع القطاعات الأخرى فى تلقى المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨٨) ضمن برنامج المشروعات • وقدر نصيب قطاع الزراعة حوالى ٦٠٥ مليون دولار • وقد وجهت بصفة أساسية الى بحوث زيادة انتاجية الفدان من محاصيل الحبوب كالقمح والذره والأرز وفول الصويا فى ستة محافظات • كما استخدمت المساعدات الامريكية فيماعرف بمشروع المزارع الصغير • ويوضح الجدول رقم (٣٠١) رقم (٤٠١) بعض المشروعات الجارى تنفيذها حتى عام ١٩٩٣ •

(٤٠١٠١) ـ كيفية استعادة الاستثمار العام

يمكن للدولة استعادة الاستثمار العام لغرض تعبئة الموارد المحلية لزيادة امكانات التمويل الداخلى بالطرق الاتية :

---

(١) المصدر : دينا جلال '' المعونة الامريكية لمصر أم لامريكا '' كتاب الاهرام الاقتصادى ديسمبر ١٩٨٨ •

٠١ ٠٤ ١- السياسة السعرية الزراعية

١٠٤٠١ - كانت الدولة تقتطع جزءا من دخول المزارعين من جراء السياسة السعرية الزراعية وقد أخذت الدولة فى الفترة الأخيرة فى تقليص دور هذه السياسة فى هذا المجال وذلك فى اتجاهين : الأول عن طريق اخراج معظم المحاصيل الزراعية من اطار هذه السياسة ، والغاء الحصص الخاضعة لها من هذه المحاصيل ٠ والاتجاه الثانى هو زيادة أسعار تسليم الدولة من محصولى القطن وقصب السكر وذلك بجعلها تقترب باستمرار من مستويات الأسعار العالمية ، مما يقلل من الفجوه بين هذين المستويين للاسعار ، وبالتالى خفض ما تحصل عليه الدولة فى شكل فروق أسعار باعتباره ضريبة غير مباشرة ٠

٢٠٤٠١ - الضريبة المباشرة ٠٠ تفرض الدولة ضريبة مباشرة على القيمة الايجارية وتعرف بضريبة الأطيان ٠ ونظرا لانها لاتمس كل الدخل الزراعى فهى بالتالى تعتبر ذات عب ء ضئيل٠ وهذايعنى انها غيرقادرة بشكلها الحالى على المساهمه فى تعبئة المواد المحلية لاغراض تمويل التنمية ٠ كما انها لاتقوى على القيام بوظيفة الضريبة التوجيهية بما يساعد على توجيه الموارد الزراعية إلى أوجه النشاط التى ترعاها الدولة فى ضوء الأهداف مثل زيادة انتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وان ضعف السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة فى مجال تحقيق هدف زيادة الاعتماد على الذات فى تمويل التنمية يمكن توضيحه من خلال تطور الحصيله الضريبية فى قطاع الزراعة ومقارنتها بالحصيله الضريبية للضرائب المباشرة على المستوى القومى ، ثم مقارنتها بحجم الدخل الزراعى المحقق باعتبار أن هذا الدخل هو وعاء أى سياسة ضريبية فى هذا القطاع ، كما هو مبين فى الجدول رقم (٥٠١)٠

ويتضح من الجدول رقم (٥٠١) أن حصيلة الضرائب من قطاع الزراعة لاتشكل الا جزء ضئيلا من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة حيث بلغ متوسط نصيب هذه الضريبية خلال الفترة (٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧) نحو ١٧ر١٪ من اجمالى الحصيلة الكلية للضرائب المباشرة ٠ وقد بلغ معدل الزيادة للحصيلة الاجمالية للضرائب خلال هذه الفترة حوالى ٣ر٨٧٪ بينما بلغ هذا المعدل بالنسبة للضريبة الزراعية حوالى ٩ر٢٦ ٪ ٠

جدول رقـــم (٥٠١)

تطور حصيله الضرائب المباشرة فى قطـــاع الزراعـــة

خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ـ ١٩٨٨/٨٧)

الوحدة = مليون جنيـه

السـنوات	اجمالى حصيلة الضرائب المباشر	حصيلة الضرائب فى قطاع الزراعة	نسبة حصيلة الضرائب من الزراعة لاجمالى حصيلة الضرائب المباشرة (٪)
٨٢/٨١	٢٢٦٩ر٥	٢٩ر٤	١ر٣٠
٨٣/٨٢	٢٠٩٢ر٧	٣٠ر٦	١ر٤٦
٨٤/٨٣	٢٦٣٧ر٠	٣١ر٥	١ر١٩
٨٥/٨٤	٢٥٢٥ر٩	٣٣ر٠	١ر٣١
٨٦/٨٥	٢٦١٠ر٧	٣٤ر٠	١ر٣٠
٨٧/٨٦	٣٤٠٧ر٨	٣٦ر٧	١ر٠٨
٨٨/٨٧	٤٢٤٩ر٧	٣٧ر٣	٠ر٨٨
المتوسط للفترة	٢٨٢٧ر٦	٣٣ر٢	١ر١٧

المصـــدر :

١) النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى ، اعداد مختلفة .

٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للمتابعة ، قطاع الزراعة والرى .

٣) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٨) ، القاهرة .

وان انخفاض الحصيله الضريبية فى قطاع الزراعة من ناحية واتجاه الوزن النسبى لهذه الضريبة مقارنه بالضرائب الاجمالية من ناحية أخرى يرجع الى أن هذه الضريبة لاتصيب الدخل الزراعى فى مجمله ، كما انها فى حالة الحساب لا يعتمد اساسا على اجزاء هذا الدخل بصورتها الفعلية كوعاء لهذه الضريبة · بمعنى أن هذه الضريبة تفرض على القيمة الايجارية وليس على الايجار الفعلى فيما يتصل بضريبة الأطيان · كما أنها تفرض على أساس القيمة الايجارية وليس الدخل الفعلى فى حاله الضريبة على انتاج البساتين والنباتات الطبية والعطرية · ولقد نتج عن ذلك عدم تناسب هذه الضريبة مع حجم الدخل الزراعى أو مع الزيادة السنوية فيه ، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (٦٠١) الذى يبين مدى ضأله الجزء الذى يستقطع من الدخل الزراعى من خلال السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة حيث بلغت نسبة الحصيله الضريبية نحو ٥٣ر٠ ٪ من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧) · ولقد انخفضت هذه النسبة من حوالى ٧٩ر٠٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ٤٢ر٠ عام ٨٨/٨٧ ، فى حين بلغ معدل زيادة الدخل الزراعى خلال هذه الفترة حوالى ٦ر١٣٨ ٪ لم يتجاوز هذا المعدل حوالى ٩ر٢٦ ٪ خلال نفس الفترة ·

وإن ذلك يرجع بالاضافة الى ما سبق ذكره من خصائص للضريبة الزراعية الى أن هذه الضريبة تفرض بصوره نسبيه دون مراعاه للمستويات المختلفة من الدخول· أى انها لاتخضع لمبدأ التصاعد الضريبى · وهكذا بينما يشكل الدخل الزراعى الجزء المهم من الدخل القومى ، فإن الضريبة على هذا الدخل لايشكل الا نسبة ضئيله من الضرائب المفروضه على باقى اجزاء الدخل القومى ·

ويتضح مما سبق أن السياسة الضريبية المتبعه فى قطاع الزراعة لاتخدم أهداف الخطة من وجهة نظر رفع كفاءة التمويل المحلى فى عملية تمويل التنمية ، وكذلك مواجهه الفجوه الغذائية إذ انه من خلال حصيله مناسبة لسياسة ضريبية مناسبة يمكن للدولة زيادة الاستثمارات اللازمه لعملية استصلاح واستزراع اراضى جديدة · ونظرا لان العبء الضريبى لهذه السياسة ضعيف فإنها لايمكن أن تستعمل كأداه توجيه لاستغلال الموارد

جدول رقم (٦٠١)

تطور الضريبة الزراعية المباشرة والدخل الزراعى

خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧)

الوحدة = مليون جنيه

السنوات	الدخل الزراعى	حصيلة الضريبة الزراعية	نسبة الضريبة الزراعية الى الدخل الزراعي(٪)
٨٢/٨١	٣٧٤٢	٢٩ر٤	٠ر٧٩
٨٣/٨٢	٤٣٧٥	٣٠ر٦	٠ر٧٠
٨٤/٨٣	٤٨١٥	٣١ر٥	٠ر٦٥
٨٥/٨٤	٦٠٧٢	٣٣ر٠	٠ر٥٤
٨٦/٨٥	٧٤٤٨	٣٤ر٠	٠ر٤٦
٨٧/٨٦	٨٦٤٠	٣٦ر٧	٠ر٤٢
٨٨/٨٧	٨٩٣٠	٣٧ر٣	٠ر٤٢
متوسط الفترة	٦٢٨٩	٣٣ر٢	٠ر٥٣

المصدر :

١) وزارة التخطيط - الادارة المركزية للزراعة والرى واستصلاح الاراضى .

٢) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٤٨) ، القاهرة .

الزراعية لخدمة هذا الهدف ٠

لذلك لابد من اصلاح ضريبى فى السياسة الضريبية لقطاع الزراعة حتى تستطيع القيام بوظائفها بما يناسب الأهداف المخططه لهذا القطاع ٠ وإن عملية الاصلاح الضريبى فى قطاع الزراعة يمكنها مع تنفيذ برنامج استثمارى طموح يعتمد على حصيله هذه الضريبة أن تعطى دفعة كبيرة لعملية استصلاح الاراضى باعتبار أن ذلك يشكل الدعامه الأساسية فى أى تنمية لهذا القطاع ٠

٣٠٤٠١٠١ ـ تسعير مياه الرى فى الاراضى القديمه والاراضى الجديدة :

إن ادخال مياه الرى فى اطار المحاسبة الاقتصادية تعتبر ضرورية لمحدودية الموارد المائية من جهه ، ولان تسعير المياه يساعد على الاستخدام الاقتصادى لهذا المورد الهام، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية للمورد الزراعية ٠ كما انها تعمل على تحقيق التركيب المحصولى الأمثل التى لابد وأن يتم على اساس الاسعار الزراعية الحقيقية والنسبية للمحاصيل والموارد الزراعية ٠

ويمكن أن يتم تسعير مياه الرى للفدان من مختلف المحاصيل الزراعية فى ضوء احتياجاتها من المياه ومتوسط تكاليف انتاجها ٠

٤٠٤٠١٠١ ـ تسعير الخدمات الانتاجية التى تقدمها وزارة الزراعة :

تقدم وزارة الزراعة خدمات انتاجية بالمجان للمزارعين وهى الخدمات البيطرية وخدمات الارشاد الزراعى ٠ وإن تمويل هذه الخدمات الانتاجية يمكن أن تتم من خلال فرض رسوم مناسبة على المستفيدين منها حيث يجب أن يتحملوا جزءا اكبر من تكلفة هذه الخدمات .وعموما، يعتبر فرض رسوم للمستفيدين من هذه الخدمات بدلا من فرض الضرائب سيؤدى الى تحقيق كفاءة أعلى فى اداء هذه الخدمات من جهة ، وتحقيق قدرا اكبر من العداله ٠

٥٠٤٠١٠١ ـ فرض رسوم على الطرق الزراعية :

ويعتبر هذا المبدأ نهجا مغريا لمعالجة صيانة الطرق الزراعية من جهة حيث أن هذه الطرق تسمح بنقل المدخلات والمخرجات المزرعية بكفاءة أكبر ٠

٦٠٤٠١٠١ ـ فرض رسوم اضافية على الأسواق الزراعية

عن طريق فرض رسوم على دخول وخروج السيارات التى تنقل السلع والمنتجات الزراعية من والى هذه الاسواق ٠

٥٠١٠١ ـ الآثار الاقتصادية للاستثمار العام على الانتاج الزراعي

من المعروف أن الاستثمارات العامة فى البنيه الأساسية الريفية تساعد على خفض النفقات ، وتكامل الأسواق ، ونشر المعلومات ٠ وبذلك تصبح المشروعات اكثر انتاجية ٠ فضعف البنيه الأساسية يؤثر على طابع التنمية فى الدولة ٠ فمثلا ضعف وسائل النقل وعدم توفر بنيه أساسية للتكنولوجيا والمعلومات والخدمات قد يؤثر على نمو القطاع الزراعى فى مصر ٠

وعموما ، فإن للاستثمارات العامة أهميتها ٠ فإنتاجية المشروعات فى قطاعى الزراعة والصناعة تزداد بدرجة كبيرة مع ازدياد الاستثمارات العامة فى الناتج المحلى الاجمالى حتى تصل الى نقطة معينه ٠ وتشير تقديرات البنك الدولى [1] أن معدل العائد الاقتصادى فى المتوسط يزيد بأكثر من ٦٪ عندما تزيد حصة الاستثمار العام فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥ الى ١٠٪ ٠ ولكن مع استمرار حصة الاستثمار العام فى الارتفاع فإن معدل العائد الاقتصادى يتوقف تدريجيا عند نقطة معينه ثم يبدأ فى التراجع ٠ غير أن وجود مبرر قوى للاستثمار العام لايؤدى بالضرورة إلى استبعاد مشاركة أكبر من القطاع الخاص ٠ وعموما، فإنه من المفيد أن تقتصر استثمارات القطاع العام ودعمه المؤسسى على المجالات التى تساعد على تنشيط المنافسة مع القطاع الخاص لا أن تتزاحم معه ٠

---

(١) تقرير عن التنمية فى العالم / ١٩٩٠ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير ،واشنطن،١٩٩٠٠

ومن المتوقع أن يؤثر تحرير قطاع الزراعة بشكل رئيسى على الاستثمار العام الموجه لقطاع الزراعة فى مصر . وانه من الصعوبة اعتماد الزراعة على القطاع الخاص منفردا فى توفير احتياجات الاستثمار فى السنوات القادمة .

ولذا ستظل الحكومة مصدرا أساسا لامداد قطاع الزراعة باحتياجاته الضرورية مهما بلغت درجة الحرية الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى . وانه لن توقف الدولة استثماراتها فى القطاع الزراعى فى المرحله القادمه خاصة وأن نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الزراعية محدود بطبيعته ، ولانخفاض معامل رأس المال فى القطاع الزراعى بالمقارنه بنظيره فى القطاعات الأخرى . لذلك فإن الاستثمار الخاص لن يشكل المصدر الرئيسى لتمويل قطاع الزراعة فى مصر .

٢٠١- دور الدولة فى الائتمان الزراعى

مقدمـــه :

١.٢.١ - اهمية توفير الأئتمان الزراعى فى مصر

٢.٢.١ - اهمية وجود جهاز متخصص للأئتمان الزراعى ٠

٣.٢.١ - دور الدولة فى الائتمان الزراعى فى المرحلة السابقة

٤.٢.١ - التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة وتحرير سياسة الائتمان الزراعى

١.٤.٢.١ - * مصادر تمويل البنك

٢.٤.٢.١ - * الغاء الدعم على الائتمان الزراعى

٥.٢.١ - الدور التعاونى فى تمويل التنمية الزراعية ٠

٦.٢.١ - دور الدولة فى الأئتمان الزراعى فى المرحلة القادمة

١ ٠ ٢ - دور الدولة فى الائتمان الزراعـــــى

مقدمـــه :

يعتبر الأئتمان الزراعى فى مصر الجناح الثانى لتمويل التنمية الزراعية بعـــد الاستثمار ، والمصدر الاساسى لتوفير الاموال للنشاط الزراعى ٠ وتستمد دراســـة الأئتمان الزراعى اهميتها من طبيعة القطاع الزراعى فى مصر ٠ وهو وان كان يأتـــى فى مقدمه العناصر التى يعتمد عليها فى رسم السياسة الزراعية فإن ما يقويه ويدعـــم دوره فى تحقيق التنمية الزراعية وجود التكامل فى العملية الأئتمانية بمعنى الربـــط الكامل بين الائتمان والبحوث والارشاد والتسويق ٠

١٠١٠١ - أهمية توفير الائتمان للقطاع الزراعى فى مصر :

تأتى اهمية توفير الائتمان الزراعى فى مصر من واقع وطبيعة القطاع الريفـــى والنشاط الزراعى والذى يتمثل فى :

- ضعف الدخول الريفية ، وانخفاض القدره على التمويل الذاتى ويرجع ذلك فـــى المقام الاول إلى سيادة الحيازات الضعيفة والمبعثرة فى المنوال الحيازى الزراعـــى المصرى ٠فنحوه٩٤٪ من عدد الحائزين فى مصر يحوزون أقل من ٥ أفدنه فـــى المتوسط ، والحائزون لاقل من ثلاثة افدنه يمثلون نحو ٤ر٣١ ٪ من جملة عـــدد الحائزين بينما يمثل الحائزون لاقل من فدان نحو ٥٥٪ ٠
- زيادة استهلاك مدخلات القطاع الزراعى ، والارتفاع المستمر لاسعارها بدرجـــة تفوق قدره غالبية المزارعين على مواجهة تلك الاسعار ٠
- ضعف البنية الاساسية فى القطاع الزراعى وانخفاض مساهمه الاستثمارات القوميـة فى القطاع مقارنه بقطاعات النشاط الاقتصادى الاخرى ٠
- التحويلات المستمره خلال الفترة الماضية من القطاع الزراعى الى خارجه بسبب فروق الاسعار والضرائب المحصله من النشاط الزراعى على اعتبار انها دخول ضائعة على

المزارعين بسبب تدخل الدولة سواء فى مدخلات القطاع او مخرجاته وتعتبر عوائد الدولة من تجارة الاسمدة فقط والتى بلغت عام ٩١/٩٠ نحو ٥٤ر٢ مليون جنيه من ابرز تلك الدخول الضائعة ، بالاضافة الى عوائد الدولة من تصدير المنتجات الزراعية وعوائد المنتجات الثانوية مثل بذره القطن ومنتجات ضرب الارز وفوائد القروض ٠

٢٠٢٠١ ـ اهمية وجود جهاز أئتمان زراعي متخصص

يتولى توفير الأئتمان الزراعي فى مصر بشكل اساسى ومنذ ما يزيد عن ثلاثة وستون عاما جهاز متخصص بدءا من انشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ وحتى صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بتحويل المؤسسة المصرية العامة للأئتمان الزراعى والتعاونى الموجوده انذاك إلى البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى كهيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية تتبع وزير الزراعة ويتبعه نحو ٥٣٠٠ وحده تابعة منها ١٧ بنك محافظة و١٥٥ فرعا بالمراكز الادارية و٨٠١ بنك قرية فى التجمعات القروية و٤٣١٨ مندوبيه فى القرى ٠

ويؤكد تاريخ وتطور الأئتمان الزراعى فى مصر على ان الجهود التى بذلت فى مجال الأئتمان الزراعى خلال تلك الفترة جهودا حقيقية لايمكن انكارها تفاعلت مع الظروف فى كل مرحلة واستمدت منها الخبرة واصبحت تلك الجهود تجارب رائده فى مجال الأئتمان الزراعى استفاد منها الكثير من دول العالم ٠

وبدراسة واقع الأئتمان الزراعى فى مصر ودور الجهاز المصرفى المصرى فى توفير هذا الائتمان تتأكد اهمية بل حتمية استمرار وجود جهاز متخصص فى الائتمان الزراعي بغض النظر عن تبعية هذا الجهاز ٠ فقد تبين ان جملة الأئتمان الموجه لقطاع الزراعة خلال عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ قد بلغ نحو ٥ر٥ [1] مليار جنيه منها ١ر٤ مليار جنيه يقدمها بنك التنمية والأئتمان الزراعى وفروعه تمثل نحو ٧٥٪ من جملة الأئتمان

---

١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد متفرقة ٠

الموجه لقطاع الزراعة فى نفس العام مقابل ٢ر١ مليار جنيه من البنوك التجارية و٢ر٠ مليار جنيه من بنوك الاستثمار والاعمال فى نفس العام ٠ وعلى الرغم من زيادة مساهمه البنوك التجارية فى الأئتمان الموجه لقطاع الزراعة من ٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠/٧٩ الى ٢ر١ مليار جنيه عام ٩١/٩٠ الا ان نسبة ماوجهته تلك البنوك لقطاع الزراعة لم يصل الى ٣٪ من جملة الأئتمان الذى تقدمه ٠ ايضا زادت القروض التى تقدمها بنوك الاستثمار والاعمال من ٥ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠/٧٩ الى ١٦٩ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ ولكن ذلك لم يمثل اكثر من ٨ر١٪ من جملة القروض التىوجهتها بنوك الاستثمار والاعمال لقطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة ٠

واذا كان هذا دور البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال حتى عام ٩١/٩٠ وهو احد الاعوام التى شهدت بدايات اجراءات تحرير الاقتصاد المصرى ، وكان من المأمول زيادة دور تلك البنوك فى تمويل القطاع الزراعى الا انه قد حدث نقص فيما وجهته البنوك التجارية من أئتمان لقطاع الزراعة الى ٩٦٥ مليون جنيه عام ٩٢/٩١ فقط وانخفضت نسبته ايضا الى جملة الأئتمان المقدم من تلك البنوك فى نفس العام الى ٤ر٢٪ فقط مقابل ٨ر٢٪ عام١٩٩١/١٩٩٠ فى الوقت الذى زاد فيه الائتمان الموجه للقطاع الصناعى من البنوك التجارية فى قيمته المطلقة والنسبيه الى ٧ر١٦ مليار جنيه وبنسبة ٤ر٤١٪ مقابل ٢ر١٦ مليار جنيه وبنسبة ٥ر٣٧ ٪ عام ١٩٩١/٩٠ وذلك وفق بيانات الجدول رقم (٧٠١) ٠

ولايختلف الامر فى بنوك الاستثمار والاعمال حيث استمر الأئتمان الممنوح منها لقطاع الزراعة عند مستواه بل انخفض الى ١٦٤ مليون جنيه (٦ر١٪) عام ١٩٩٢/١٩٩١ مقابل و١٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ٠

فى الوقت الذى زاد فيه توجه بنوك الاستثمار والاعمال الى القطاع الصناعى (٣ر٢٢٪) وقطاع التجارة (٧ر٢٠٪) وقطاع الخدمات (٥ر٢٩٪) ٠

جدول (٧٠١)
تطور الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادى

مليون جنيه

القطـــاع	البنوك التجارية			بنوك الاستثمار والاعمال		
	متوسط ٨٦-١٩٩١	٩١/١٩٩٠	٩٢/٩١	متوسط ٨٦-١٩٩١	١٩/٩٠	٩٢/٩١
قطاع الزراعة	٧٨٥,٢	١٢٢٨	٩٦٥	١١٥,٧	١٦٩	١٦٤
٪	٢,٨	٢,٨	٢,٤	١,٦	١,٧	١,٦
قطاع الصناعة	١٠٢٩١,٠	١٦٢٩٥	١٦٧٣٦	١٢٤١,٥	٢٠٦٦	٢٢٧٩
٪	٣٧,٢	٣٧,٥	٤١,٤	١٧,٥	٢٠,٤	٢٢,٣
قطاع التجارة	٩٢٤٠,٠	١٤٤٣٠	٩٧٥٥	١٨٣٤,٣	٢٢٣١	٢١١٢
٪	٣٣,٣	٣٣,٢	٢٤,١	٢٥,٨	٢٢,٠	٢٠,٧
قطاع الخدمات	٥٩٥٧,٧	٩٢٩٥	٧٢٦١	١٨٥٧,٨	٢٩٦٠	٣٠٥٥
٪	٢١,٥	٢١,٤	١٨,٠	٢٦,١	٢٩,٢	٢٩,٥
الجملة (١)	٢٧٧٠١,٢	٤٣٤٣٦	٤٠٤٢٤	٧١١٣,٨	١٠١٣٥	١٠٢٠٠
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) تشمل قطاعات غير موزعه اهمها القطاع العائلى .

المصدر :

جمعت وحسبت من :
البنك المركزى المصرى ،النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة .

ومما سبق يتبين ان البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال كانت وستظل لها اهتمامات اخرى تتفق مع طبيعتها دون القطاع الزراعي حيث يتأكد ذلك من :

- ان تلك البنوك جهاز راسمالى يتعامل اساسا مع المشروعات التجاريةورجال الاعمال وليس المشروعات الزراعية أوخدمة اهل الريف فهو جهاز يهدف الى تعظيم ارباحه بشكل مستمر وفى فترات قصيرة وهو مالا تتيحه طبيعة القطاع الزراعى المصرى .
- من الايسر على البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال ان تتعامل مع عدد قليل نسبيامن المؤسسات والشركات والافراد فى نطاق المدن والمراكز من ان تتعامل مع نحو ٣ر٥ مليون حائز حيازات صغيرة ومبعثرة .
- فقر وضعف الدخل فى القطاع الريفى يجعله غير جذاب للبنوك التجارية . فالمزارع غالبا لايملك سوى حيازته او محصوله الذى يرغب تمويله .
- ليس من اليسير على البنوك ان تحكم على حاله المزارع المتقدم للاقتراض فمعظمهم عادة لايملكون حسابات منتظمه ، كما ان حاله المشروع نفسها تتوقف على عده عوامل ليس من السهل تقديرها تقديرا دقيقا .
- ارتفاع درجة المخاطرة واللايقين فى النشاط الزراعى وانتاج المحاصيل بصفة خاصة مقارنه بالانشطة الاخرى .

مما سبق يتأكد ان وجود جهازإئتمانى زراعى متخصص حتمية وضرورة تفرضها طبيعة النشاط الزراعى المصرى بل يفرضها الواقع الاقتصادى بكل عناصره .

٣٠٢٠١ - دور الدولة فى الائتمان الزراعى فى المرحلة السابقة :

استمرت الدولة كما هو حالها فى القطاعات الاقتصادية او النشاط الاقتصادى المصرى ، بصفة عامة تسيطر على القطاع الزراعى بكافة جوانبه (مدخلات ومخرجات) فكانت الدولة تتولى تحديد المساحات المنزرعه خاصة للمحاصيل الاستراتيجية وتتحكم فى توزيع مستلزمات الانتاج كما وكيفا وتسيطر على مخرجات القطاع سواء بشكل مباشر او من خلال السياسات الاخرى السعرية والتسويقية وتسيطر على التجارة الخارجية حيث بلغت

نسبة قيام شركات القطاع العام بتصدير العديد من السلع الزراعية التصديرية نحو ١٠٠٪ وايضا في الواردات سواء كانت سلع نهائية او وسيطة او مواد اولية . محدده بذلك اسعار الصرف والكميات المستوردة وسعر بيعها . ولاينكر فى هذا الصدد ان الدولة قد تحملت او اتجهت الى الدعم لتحقيق بعض اهدافها .

وبالنسبة للائتمان الزراعى فقد تولت الدولة توفيره وكما سبق الاشارة خلال الفترة من ١٩٣١ حتى الان من خلال بنك الأئتمان الزراعى ولم يتعد البنك فى مراحلة المختلفة كونه اداه من ادوات تنفيذ السياسة الحكومية فى القطاع الزراعى ويمكن التعرف على سياسة الأئتمان الزراعى فى المرحله السابقة من خلال :

١ ـ المقترضون وشروط الاقراض .
٢ـ انواع القروض وأجالها .
٣ـ حجم الاقراض وعلاقته بتكاليف الانتاج

١ ـ المقترضون وشروط الاقراض :

وفيما يتعلق بالمستفيدينمن القروض فإن الخدمة الائتمانية المقدمه قد شملت جميع الزراع ، كبارهم وصغارهم ـ ملاكا او مستأجرين ، وتمنح القروض للحائزين الزراعيين وهم الملاك والمستأجرين الرسميين الصادر لهم بطاقة حيازه زراعية وذلك فيما يتعلق بداخل الوادى ، اما فى الاراضى الجديدة فقد شملت الخدمة الأئتمانية اصحاب الملكيات المسجله ـ الملاك الحاصلين على عقود بيع ابتدائى مع تحرير عقد ثلاثى بين الجهة البائعة والبنك ومشترى الارض ـ المستأجرين بعقود طويلة تغطى فترة تسديد القرض ـ اصحاب البطاقات الحيازية المؤقته فى حين لم تشمل خدمات البنك المستأجرين بالمزارعه وواضعى اليد .

ويقدم البنك قروض وفقا لطبيعة النشاط المطلوب له القرض وحجم القرض المطلوب ومدته ـ واعتمد البنك فى ذلك على العديد من الضمانات بدءا من ضمان استخدام القرض

فى انتاج المحصول المنصرف له القرض دون الالتزام بتوريده الى الضمانات العقارية والرهن الحيازى والضمانات الجماعية للهيئات والجمعيات . وبالاضافة الى الضمانات المطلوبة فقد وضع البنك شروطا اخرى وفقا لنوع القرض ضمانا لامواله وان يحقق المشروع من التدفقات ما يتيح له سداد القرض وفوائده .

٢ - انواع القروض وآجالها :

يقدم بنك التنمية والائتمان الزراعى قروضا مختلفة فى اغراضها وآجالها فهو يقدم قروضا قصيرة الاجل لمباشرة العمليات الزراعية (عينى ونقدى) وقروضا قصيرة الاجل لاغراض استثمارية . كما يقدم القروض متوسطة الاجل وقروضا طويلة الاجل للمشروعات الزراعية واستصلاح واستزراع الاراضى .

وقد تطورت القروض القصيرة التى يمنحها البنك حتى بلغت عام ٩١/٩٠ نحو ٣ر١ مليار جنيه مقابل ١٤٧ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٧/٧٦ .

وتتجه القروض القصيرة اما الى الزراعات او قروض استثمارية قصيرة الاجل . وقد بلغت قروض الزراعات سواء عينية (اسمدة - تقاوى - مبيدات) او نقدية (خدمة وحصاد وجنى) عام ٩١/٩٠ نحو ٥٤ر١ مليار جنيه مثلت ٢ر٣٧٪ من جملة القروض مقابل ٨ر١٣٢ مليون جنيه وبنسبة ٩ر٨٧٪ عام ١٩٧٧/٧٦ .وفى نفس الوقت زادت القروض الاستثمارية قصيرة الاجل فى قيمتها المطلقة والنسبيه حيث بلغت عام ٩١/٩٠ نحو ٦ر مليار جنيه بنسبة ٣٩٪ من الجملة مقابل ٣ر١٤ مليون جنيه فقط وبنسبة ٥ر٩٪ عام ١٩٧٧/٧٦ ويشير ذلك الى توجيهات البنك خلال تلك الفترة نحو زيادة القروض الاستثمارية قصيرة الاجل على حساب قروض الزراعات .

أما القروض متوسطة وطويلة الاجل فقد زادت ايضا من ٩ر٣ مليون جنيه عام ٧٧/٧٦ الى ٩٨٣ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ . وذلك وفق بيانات الجدول رقم (١-٨)

جدول رقم (٨٠١)
تطور القروض الممنوحه من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفقا لأجالها وانواعها خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩١/٩٠

السنوات	اجمالى القروض		قروض قصيرة الاجل						قروض متوسطة وطويلة الاجل	
			انتاج نباتى		استثمارية		جملة القصيرة			
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٧	١٥١,٠٢	١٠٠	١٣٢,٨	٨٧,٩	١٤,٣	٩,٥	١٤٧,١	٩٧,٤	٣,٩٢	٢,٦
١٩٧٨	١٧٢,٨	١٠٠	١٤٥,١	٨٣,٩	٢٠,٩	١٢,٢	١٦٦,٠	٩٦,٠٧	٦,٧٨	٣,٩٣
١٩٧٩	٢١١,٤	١٠٠	١٦٨,٥	٧٩,٧	٢٥,٢	١١,٩	١٩٣,٧	٩١,٦٣	١٧,٧٠	٨,٣٧
١٩٨١/٨٠	٣٧٢,٢	١٠٠	٢١١,٧	٥٦,٩	٦٩,٢	١٨,٦	٢٨٠,٩	٧٥,٥	٩١,٣	٢٤,٥
٨٢/٨١	٦٠٩,١	١٠٠	٢٧١,٦	٤٤,٦	١٤٦,٥	٢٤,١	٤١٨,١	٦٨,٧	١٩١,٠	٣١,٣
٨٣/٨٢	٦٦٤,٠	١٠٠	٣١٦,٩	٤٧,٧	١٧٨,٥	٢٦,٩	٤٩٥,٤	٧٤,٦	١٦٨,٦	٢٥,٤
٨٤/٨٣	٨٥٢,٥	١٠٠	٣٢٥,٣	٣٨,٢	٢٨٣,٤	٣٣,٢	٦٠٨,٧	٧١,٤	٢٤٣,٨	٢٨,٦
٨٥/٨٤	١١٣٤,٣	١٠٠	٣٥٨,٠	٣١,٦	٤٥١,٢	٣٩,٨	٨٠٩,٢	٧١,٤	٣٢٥,١	٢٨,٦
٨٦/٨٥	١٥٩٠,٧	١٠٠	٤٣٣,٦	٢٧,٣	٦٥٢,٣	٤١,٠	١٠٨٥,٩	٦٨,٣	٥٠٤,٨	٣١,٧
٨٧/٨٦	٢٣٢٨,٢	١٠٠	٦٧٦,٧	٢٩,١	٩٦٧,٥	٤١,٦	١٦٤٤,٢	٧٠,٧	٦٨٤,٠	٢٩,٣
٨٨/٨٧	٢٢٨٧,٣	١٠٠	٨٠٧,٠	٣٥,١	١٠٥٥,٦	٤٦,٢	١٨٦٢,٦	٨١,٥	٤٢٤,٧	١٨,٥
٨٩/٨٨	٢٨٨٦,٠	١٠٠	٩٨٦,٦	٣٤,٢	١٤٧٥,٤	٥١,١	٢٤٦٢,٠	٨٥,٣	٤٢٤,٧	١٤,٧
٩٠/٨٩	٣٢٩٥,٠	١٠٠	١٢٦٤,٩	٣٨,٤	١٥٠٥,٧	٤٥,٧	٢٧٧٠,٦	٨٤,١	٥٢٤,٤	١٥,٩
٩١/٩٠	٤١٣٦,٩	١٠٠	١٥٤٠,٠	٢٧,٢	١٦١٣,٠	٣٩,٠	٣١٥٣,٠	٧٦,٢	٩٨٣,٩	٢٣,٨

المصدر : جمعت وحسبت من :

البنك الرئيسئ للتنمية والأئتمان الزراعى .سجلات ادارة الاحصاء ، بيانات غير منشورة.

٣ - حجم الاقراض وعلاقته بتكاليف الانتاج :

من الجدول رقم (١-٩) يتبين نسبة الائتمان الفدانى لجملة التكاليف الفدانية والتكاليف الفدانية المتغيرة فقد تراوحت بين ٧ر٣٨٪ و٤ر٥٥٪ على التوتيب فى الكتان و٩ر٧٢٪ و٨ر٩٧٪ فى محصول القصب .

وبالنظر الى ثالوث الأئتمان الفدانى والتكاليف الفدانية المتغيرة وصافى العائد الفدانى من خلال ترتيب اولويات تقدير الأئتمان الممنوح لهذه المحاصيل يتبين من جدول رقم(١٠١) ان البطاطس تحتل المركز الاول من حيث الأئتمان الفدانى ومن حيث التكاليف الفدانية المتغيرة بالجنيه وهو ما يؤكد على مواكبة الأئتمان الفدانى للتكاليف المتغيرة لهذا المحصول ، على حين جاءت رتبه البطاطس من حيث صافى العائد الفدانى رقم (٣) . ايضا يشير نفس الجدول على ان التواؤم بين الائتمان الفدانى والتكاليف المتغيرة جاء ايضا فى محصول الارز والقصب والعدس والثوم والمانجو بينما اختلفت رتبة باقى المحاصيل من حيث الأئتمان الفدانى والتكاليف الفدانية المتغيرة . وهو ما يؤكد على ان السياسة الائتمانية يمكن ان تلعب دورا كبيرا فى توجيه الانتاج الزراعى ، خاصة اذا ماراعت تلك السياسة المواءمه بين ثالوث الأئتمان والتكاليف وصافى العائد الفدانى.

٤٠٢٠١ - التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة وتحرير سياسة الأئتمان الزراعى :

بدأت الحكومة فى انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر لعلاج الازمه الاقتصادية المتمثله بشكل اساسى فى العجز المزمن فى الموازنه العامة والذى تجاوز ٢٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الثمانينات وتراجع معدلات الاداء الاقتصادى وتراجع معدل نمو الناتج المحلى من ٨٪ عام١٩٨٢ الى ٩ر٣٪ عام ٩٢/٩١ وارتفاع معدلات التضخم حيث تزايدت الارقام القياسية لاسعار المستهلكين من ٧ر١١٪ فى المتوسط خلال

السبعينات الى ١٨٪ خلال الثمانيات ثم ٤ر٢١٪ عام ٩١/٩٠ (١) .

وقد اتجهت الحكومة الى اتباع برنامج شامل لتأكيد الاتجاه نحو قوى السوق وتحويل النظام الاقتصادى الى نظام يستند بصفة اساسية على القطاع الخاص وآليات السوق وتمثل هذا البرنامج فى ثلاثة محاور اساسية .

المحور الاول : اجراءات القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات .

المحور الثانى : اجراءات مكافحة التضخم .

المحور الثالث : تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والاجنبى .

وقد تمثلت اجراءات تحرير القطاع الزراعى فى الاتى :

١ - تحرير الدورة الزراعية .

٢ - تحرير اسعار المدخلات وتركها لقوى العرض والطلب .

٣ - تحرير اسعار المخرجات

٤ - الغاء كافة اشكال الدعم للقطاع الزراعى

٥ - رفع القيود عن القطاع الخاص والتعاونى .

٦ - انحسار دور وزارة الزراعة فى مجالى البحوث والارشاد .

هذا بالاضافة الى العديد من الاجراءات التى تمس بشكل غير مباشر او بشكل مباشر القطاع الزراعى مثل تحرير اسعار الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير النظام المالى والمصرفى .

وتمشيا مع السياسة العامة للدولة فى اعادة هيكله الاقتصاد المصرى فقد شهدت السياسة الأئتمانية مجموعة من التحولات التى يتمثل اثرها بشكل اساسى فى :

١ - اعادة صياغة دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وتعديل هيكله التمويلى .

---

(١) امنية زكى شبانه (دكتور) ، دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل اليات السوق ، ورقه مقدمه للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، ابريل ١٩٩٤ .

جدول (٩٠١)
نسبة الأئتمان الفدانى المقدم من بنك التنمية والائتمان الزراعى الى التكاليف الفدانية المتغيرة واجمالى التكاليف لاهم المحاصيل خلال عام ١٩٩٢/٩١

جنيه / فدان

المحصول	التكاليف الغذائية المتغيرة	اجمالى التكاليف الفدانية (١)	القرض		
			جنيه/فدان	٪ من المتغيره	٪ من الكلية
القطن	٩٨٣,٥	١٢٨٠,٥	٥٣٥,٥	٥٤,٤	٤١,٨
القمح	٦٩٧,٠	٩٥٨,٠	٤٦١,٠	٦٦,١	٤٨,١
الارز	٧٣٧,٠	٩٧١,٠	٤٣٤,٠	٨٥,٩	٤٤,٧
الذرة الشامية	٦٧٩,٠	٨٦٧,٠	٣٨٤,٠	٥٦,٦	٤٤,٣
الفول البلدى	٧٨٥,٠	١٠٦٠,٠	٥٦٥,٠	٨,١٧	٥٣,٣
القصب	١٣٤٦٣,٠	١٨٠٨,٠	١٣١٨,٠	٩٧,٨	٧٢,٩
العدس	٧٣٧,٥	١٠٥٠,٥	٤٥٣,٥	٦١,٥	٤٣,٢
الكتان	٧١٢,٠	١٠١٩,٠	٣٩٤,٥	٥٥,٤	٣٨,٧
الفول السودانى	٧٨٧,٠	١٠١٤,٠	٤٦١,٠	٥٨,٦	٤٥,٥
السمسم	٦٩٩,٥	٩٣٥,٥	٤٠٤,٥	٥٧,٨	٤٣,٢
الثوم	١٠٥٦,٠	١٤٠٢,٠	٧٦١,٠	٧٢,١	٥٤,٣
البصل	١٣١٨,٠	١٦٧٢,٠	٨٣٧,٠	٦٣,٥	٥٠,٠
البطاطس	٢٢٧٦,٠	٢٨٤٠,٠	١٨٢٦,٠	٨٠,٢	٦٤,٣
الموالح	١١٣٢,٠	١٨٨٦,٠	٨٥٧,٠	٧٥,٧	٤٥,٤
المانجو	١٣٥٣,٠	١٩٨٢,٠	١١٩٤,٠	٨٨,٢	٦٠,٢

(١) تشمل الايجار وفائدة القرض

المصدر : جمعت وحسبت من :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الادارة العامة للأئتمان .

جدول (١٠٠١)
رتبة اهم المحاصيل الزراعية
وفقا للآئتمان الفدانى والتكاليف وصافى العائد الفدانئ
عام ١٩٩٢/٩١

جنيه/فدان

المحصول	الأئتمان الفدانى	التكاليف الفدانية المتغيرة	صافى العائد الفدانى
القطن	٨	٧	١٠
القمح	٩	١٤	١١
الارز	١١	١١	١٥
الذرة الشامية	١٤	١٥	٧
الفول البلدى	٧	٩	٩
القصب	٢	٢	٨
العدس	١٠	١٠	٥
الكتان	١٣	١٢	١٣
الفول السودانى	٩	٨	١٢
السمسم	١٢	١٣	١٤
الثوم	٦	٦	٦
البصل	٥	٤	١
البطاطس	١	١	٣
الموالح	٤	٥	٤
المانجو	٣	٣	٢

٢ ـ الغاء كافة اشكال الدعم للائتمان الزراعى ٠

وبالتالى التأثير على تكاليف الاقتراض من جهة وتكاليف القيام بالعمليات الزراعية وممارسة النشاط الزراعى من جهة اخرى ٠

٣ ـ تحرير اسواق المدخلات وخروج بنك التنمية والأئتمان الزراعى من الاتجار فى مستلزمات الانتاج ٠

١٠٤٠٢٠١ مصادر تمويل البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى :

اثارت التحولات الاقتصادية العديد من الصعوبات امام بنك التنمية والائتمان الزراعى فى استمرار القيام بدوره فى خدمة القطاع الزراعى حيث انعكست اثار ذلك على مصادر تمويل البنك ، فالموارد المالية للبنك او مايعرف بهيكل تمويله تمثلت فى مصدرين اساسيين:

المصادر الداخلية : وتتمثل فى رأس المال والاحتياطيات وهو مايعرف بحقوق الملكية ٠

ومصادر خارجية : تتمثل فى التسهيلات الأئتمانية سواء من البنوك التجارية (السحب على المكشوف) او التسهيلات والاعتمادات الأئتمانية الاخرى بالاضافة الى القروض الاجنبية والودائع والمدخرات خاصة المدخرات تحت الطلب ٠

اولا : حقوق الملكية :

تشير الميزانيات المجمعه للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه وبنوك المحافظات الى ان حقوق الملكية لم تمثل سوى ٤ ٪ فقط من جملة مصادر التمويل عام ٩١/٩٠ على الرغم من زيادته بنحو ٥٨٦ ٪ فى ذلك العام مقارنه بما كان عليه عام ١٩٨٠ ٠

وفى الوقت الذى زادت فيه احتياطات [(١)] البنك وهى المبالغ التى يتم تجنيبها من ارباح البنك لمقابلة التطورات المفاجئة التى تواجه السيوله نتيجة عمليات البنك ، وتعتبر مصدرا

---

(١) يعبر تطور الاحتياطيات عن معدل قدره البنك على تطوير نفسه حيث انه كلما زادت الاحتياطات كلما اثبت البنك نجاحة وبالتالى زيادة حقوق الملكية مماسيؤدى الى مزيد من التمويل الذاتى الذى يزيد بالتالى من ارباح البنك ٠

للتمويل بلا تكاليف - قد زادت من نحو ١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى نحو ١٩٢ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ بنسبة زيادة ١٥٠٠٪ بالمقارنة بالعام الاول الا ان راس المال قد زاد من ٢٥مليون جنيه الى ٦٢ مليون جنيه فقط خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة ١٤٨ ٪ فقط . وبتقدير نسبة حقوق الملكية الى الاصول الخطرة (٢) تبين انها بلغت اقصاها عام ٩١/٩٠ بنسبة ٤ر٨٪ وهى تقل عن النسبة المعمول بها فى البنوك والتى تصل الى ٢٠٪ مما يتطلب ضرورة زيادة راس مال البنك الى نحو ٧٠٠ مليون جنيه .

ثانيا - الاقتراض من البنوك التجارية :

على الرغم من الاعتماد على البنوك التجارية فى توفير التمويل اللازم والذى بلغ ٧ر١مليار جنيه عام ٩١/٩٠ مثلت ٨ر٢٦ ٪ من اجمالى مصادر التمويل الذى اتيح للبنك فى نفس العام الا ان هذا المصدر (البنوك التجارية) لم يعد مصدرا مأمونا لتوفير التمويل اللازم لبنك التنمية حيث ادى تحرير سعر الفائدة الى قيام تلك البنوك برفع اسعار الفائدة الدائنة مرات عديده على فترات قصيرة وهو الامر الذى لايستطيع بنك التنمية والائتمان الزراعى مواكبته نظرا لظروف وطبيعة الاقراض الزراعى هذا من جهه . ومن جهة اخرى المنافسة الشديدة التى احدثتها الدولة بين بنك التنمية كمقترض من البنوك التجارية واذون الخزانه التى تصدرها الدولة باسعار فائدة مرتفعة مما يدفع البنوك التجارية على شراءها طلبا لتلك الفائدة حتى يتسنى لها رفع الفائدة على الودائع جذبا لها . وعلى سبيل المثال فإن الفائده على القروض التى يحصل عليها بنك التنمية من البنوك التجارية والمبينه فى الجدول رقم (١-١١) قد زادت من نحو ٨٪ اعتبارا من اول يناير ١٩٩١ الى نحو ١١٪ اعتبارا من الثالث من يناير من نفس العام زادت مرة اخرى الى ١٣٪ اعتبارا من اول يوليو من نفس العام ايضا اى ان تكلفة السحب على المكشوف قد زادت خلال ستة شهور فقط بنسبة قدرت بنحو ٢ر٦٢٪ فى الوقت التى لم تزيد فيه الفائدة المحتسبة على الزراع من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعى عن ٣١٪ خلال نفس العام مقارنه بما كانت عليه فى بداية الفترة .

---

(٢) سمير عبدالحميد عريقات (دكتور) ، دراسة اقتصادية لسياسة الائتمان الزراعى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة - جامعة الازهر ١٩٩٣.

ثالثا : الودائع والمدخرات :

يتعامل بنك التنمية والائتمان الزراعى كما سبق الاشارة مع قطاع يزيد عدد حائزيه عن ٣ر٥ مليون حائز يتصف بانخفاض الدخول ونفتت الحيازات مما يؤدى الى صعوبة كبيرة فى قدره البنك على اجتذاب ودائع من داخل القطاع فعلى الرغم من زيادة تلك الودائع والمدخرات الى ١ر٦ مليار جنيه عام ٩١/٩٠ مقابل ١٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وايضا زيادة نسبة هذا المصدر الى جملة مصادر التمويل من ٢٣ر٥٪ الى ٢٥ر٦٪ الا ان محدودية تلك الزيادة تشير الى تلك الصعوبات التى يواجهها البنك فى اجتذاب الودائع خاصة فى ظل ظروف المنافسة الشديدة بين البنك والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال فى القدره على اجتذاب الودائع سواء من ناحية قدره بنك التنمية والائتمان الزراعى على زيادة اسعار الفائدة المدينة او من حيث طبيعة القطاع الذى يتعامل معه كل منهما .

وفيما يتعلق بارتفاع اسعار الفائدة على الودائع فإن هذا الامر يجعل بنك التنمية طلبا للمزيد من الودائع والمدخرات وجلبا لها توفيرا للتمويل اللازم للقيام بدوره فإنه يصبح امام خيارات محدده لمجابهة التكلفة المرتفعة على الودائع تتمثل تلك الخيارات فى :

١ - التسليم بقبول هوامش ربح ضئيله .

٢ - او زيادة اسعار الفائدة على القروض .

٣ - او تحسين كفاءته وتنمية انتاجه .

ومن وجهة نظر الرفاهية الكلية فإن الوسيلتين الاولى والثانية تخلق مجرد (تحويلات دخل) من البنوك الى المودعين او من المقترضين الى المودعين ، اما اذا كانت الزيادة فى اسعار الفائدة على الودائع تستوعب من خلال تحسين الكفاءة فان الرفاهية الكلية للمودعين والمقترضين والبنك تتحسن وهنا يمكن القول ان التحرر وميكانزم السوق اسهم فى تحقيق التوازن .

ويعتبر تحسين الكفاءة وتنمية الانتاج فى البنك هى الامر الحتمى وربما الوحيد اذا ما نظرنا الى الاعتبارات التالية :

جـــدول رقـــم (١٠١)

متوسط اسعار الفائدة على مصادر التمويـــــل

والاستخدامات فى البنك الرئيسى للتنميـــــة

والائتمـــان الزراعى خلال عام١٩٩١

البيـــــان	متوسط اسعـــار الفائدة		
	مصادر التمويـــل		الاستخدامات
	الفائدة الممنوحة للمودعين	الفائدة الممنوحة للبنوك التجارية	الفائدة على الزراع
الفترة السابقة عن ٣ يناير ١٩٩١	٧ر٥٪	٨٪	١٣٪
الفترة من ٣ يناير الى ٣٠ يوليو ١٩٩١	٩ر٢٪	١١٪	١٦٪
الفترة من اول يوليو حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩١	١٠ر٣٪	١٣٪	١٧٪

المصدر :

عادل عزى ، استراتيجية البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى التسعينات ، مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينات ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ١٢

١ ـ ان البنك فى حالة قبوله هوامش ربح ضئيلة فإنه فى ظل تكاليفه الراهنه وعلى المـــــدى الطويل سيتعرض للتدهور حتى بأفتراض ان سلوكه يتسم بالرشد الاقتصادى ٠

٢ ـ من المتوقع ايضا الا يستطيع البنك رفع اسعار الفائدة على الاقتراض بصفة مستـــمرة لاستيعاب تكلفة الفائدة المرتفعة على الودائع وهو كماسبق الاشارة يواجه منافسة شديـــد ويعمل فى بيئة خاصة (القطاع الزراعى) ٠

٣ ـ ان ضعف قدره البنك على رفع اسعار الفائدة على الاقتراض يعضده ان عمليـــــات الأئتمان سوف تتعرض لمنافسة من قبل فئات اخرى عاملة فى قطاع الزراعة ومنهـــــا التجار من جهة ونمو دور الحركة التعاونية وصناديق الأئتمان من جهة اخرى ٠

ومن هنا فإن السبيل الوحيد امام البنك نحو الاستمرار فى جذب المزيد من الودائـــع والمدخرات يحتتم زيادة الكفاءة كخيار اساسى من جهة والعمل على خفض التكلفة مـــــن جهة اخـــرى ٠

٢٠٤٠٢٠١ - الغاء الدعم على الائتمان الزراعى :

يعتبر دعم الأئتمان الزراعى احد المجالات الهامة لسياسة الدعم التى كانت تقوم بها الحكومة لرفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج الزراعى فى الفترة السابقة حيث استهدف الدعم بصفة اساسية صغار المزارعين وهم الغالبية العظمى ، حيث اقتصر الدعم فى بدايته على السلف الموسمية للمحاصيل الزراعية بانواعها ثم امتد اعتبارا من عام ١٩٧٩ الى بعض السلف الاستثمارية كسلف تسمين الماشية وسلف الميكنة ثم شمل مجالات اخرى مثل سلف الامن الغذائى واستصلاح الاراضى .

واعتبارا من عام ١٩٩٠ اقتصر الدعم على محاصيل بنجر السكر وقصب السكر وعباد الشمس والقطن والارز وفول الصويا . ثم بدأ الدعم يتقلص حيث سينتهى تماما بحلول عام ١٩٩٥ ومن هنا فإن هذا الاجراء يثير العديد من التساؤلات حول قدره الشرائح العريضة من المزارعين من الاستفادة من خدمات البنك خاصة وان الضمانات التى يطلبها البنك لمنح القروض للزراعات تحول دون قدره السواد الاعظم من المزارعين من الحصول عليها حتى القروض الاستثمارية قصيرة الاجل .

سعر الفائدة كمحدد للأئتمان الزراعى

هناك اسبابا عديده لتدخل الحكومات فى توفير الأئتمان وتسعيره والرقابة عليه منها دفع التنمية الاقتصادية ، وتحقيق اولويات التخطيط والتأثير على تركيب الاستثمار لصالح الاستثمار الانتاجى والوصول بالتمويل الى المناطق الريفية .

ويأخذ تدخل الحكومات فى تلك المجالات صورا شتى منها : تقديم الأئتمان باسعار فائدة تفضيلية . وسن برامج أئتمانية خاصة لدعم الوحدات الانتاجية الصغيرة او انشاء مؤسسة متخصصه لتوفير التمويل الميسر .

وتتدخل جميع البلدان النامية تقريبا فى تسعير الائتمان وتخصيصه وعلى الرغم من ذلك فقد تبين انه كلما اضحت الحدود العليا لسعر الفائدة التى تنظمها الحكومة اكثر تقييدا

زادت حصة الأئتمان الممنوح لكبار المقترضين ، بينما قلت الحصة الممنوحه لصغار المقترضين وهو ما عرف (بالقانون الحديدى لسعر الفائدة [١]) ويؤدى هذا بالطبع الى اخفاق الأئتمان الميسر فى الوصول الى المستفيدين (المستهدف تشجيعهم ودعمهم) .

والمعروف ان الاقراض عملية محفوفة بالمخاطر والاعباء التى تتنوع مصادرها وتتمثل فى :

١- مخاطر تتعلق بالمقترض وتتبلور فى التخلف عن السداد وهى اكثر المخاطر اهمية وترتبط الى حد كبير بالقدره المالية للمقترض وقدرته الانتاجية وطبيعة النشاط .

٢- مخاطر تتعلق بحجم ونوع الضمانات المقدمه واهم ما يرتبط بذلك من عدم القدره على سرعة التصرف فى الضمان المقدم (عند التخلف عن السداد) وبدون نسبة خصم كبيرة وهو ما يعرف (بمخاطر السيولة) .

٣- تكاليف توفير الموارد الماليه من جانب المؤسسات الأئتمانية بما يمكنها من اداء دورها بالكفاءة والكفاية المطلوبة وقد تم الاشارة الى ذلك فى مكان اخر .
(الفوائد المدفوعة للغير - الاجور والمرتبات - تكلفة رأس المال ... الخ) ولتغطية تلك المخاطر والتكاليف فان المقترضين يطالبون بضمانات كافية للتقليل من حجم تلك المخاطر كما يتقاضون مقابل ذلك فوائد تتضمن المخاطر والتكاليف التى تتعلق بالعملية الائتمانية . ومن هنا فإن الضمانات والفوائد تمثل اهم سبل تغطية المخاطر والتكاليف . وفى هذا الصدد لن يختلف جوهر المقترضين فى حالة حرية سوق الأئتمان او خضوعها للرقابة والتدخل بالنسبة لتغطية المخاطر [١] . ولكن يتمثل الاختلاف فيمن سيتأثر بالائتمان .

ففى ظل حرية سوق الائتمان وغياب القيود التنظيمية على اسعار الفائدة فإن اسعار الفائدة باعتبارها عائدا للاموال القابلة للاقراض Lianable Fund تتحرك لتوازن بين الطلب

(١) محمود طنطاوى الباز (دكتور) ، حجب الأئتمان الانتاجى المدعوم والركود الاقتصادى ، مصر المعاصره ، العددان ٤١٩ ، ٤٢٠ يناير وابريل ١٩٩٠ .

على تلك الاموال وعرضها سواء بالزيادة او الانخفاض وفقا لانتقال منحنى الطلب او منحنى العرض بما يحقق الموازنه بين عرض الاموال وطلبها ويتيح ارباح لمؤسسة الأئتمان وبالتالى استمرار تقديم الخدمة الأئتمانية .

ولكن عندما توقف القواعد التظيمية والتدخل الحكومى قوى سوق الأئتمان وتجمد اسعار الفائدة عند حد اقصى معين ادنى من المستوى التوازن فى ظل حرية سوق الائتمان. فإن الطلب على الاموال القابلة للاقراض عند هذا المستوى يزيد عن عرض تلك الاموال وفى تلك الحاله لايمكن لمؤسسة الائتمان ان تفى بالطلب على الائتمان بصورة كاملة (نتيجة الفجوه التى حدثت بين عرض وطلب الائتمان) ـ وبذلك تلجأ المؤسسة الى تطبيق شكل من اشكال تحديد مقننات الأئتمان ، واجراء عملية مفاضله بين المقترضين وبطبيعة الحال تكون المفاضلة فى غير صالح صغار المزارعين (الغالبية العظمى) واللين لايمكنهم تقديم الضمانات المطلوبة .

وتاريخ الائتمان الزراعى فى مصر يشير ويؤكد فعل القانون الحديدى لسعر الفائدة حيث تبين انه اعتبارا من عام ١٩٦١ ونتيجة لالغاء سعر الفائدة[(١)] فقد انحاز الأئتمان المقدم فى ذلك الوقت بشكل كبير لصالح كبار الملاك وبددت اموال البنك فى اغراض غير انتاجية او حتى تسويقية بل اتجهت لشراء الاراضى وامتلاك الالات الزراعية والاتجار فى المستلزمات فى السوق السوداء [(٢)] .

وفى منتصف السبعينات تأكد انحياز الأئتمان الزراعى لكبار المزارعين ولكن اختلفت ابعاده ووسائله حيث اتجه البنك الى تمويل المشروعات الزراعية سواء بقروض قصيرة الاجل او متوسطة او طويلة الاجل وهى مشروعات تحتاج الى ضمانات وشروط لاتتيحها امكانيات الغالبية العظمى من صغار المزارعين فقد انخفضت نسبة القروض قصيرة الاجل الموجهة

---

(١) تسبب الغاء الفوائد على القروض بناءا على القرار الجمهورى رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٦١ الى مخاطر كادت تؤدى الى اغلاق بنك التسليف الزراعى والتعاونى انذاك .

(٢) محمود عبدالفضيل (دكتور) ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)، دراسة فى تطور المسأله الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

للزراعات وهى ما يحصل عليها الغالبية من المزارعين قد انخفضت من ٩ر٥٦٪ من جملة القروض التى يقدمها بنك التنمية وذلك عام ٨١/٨٠ الى نحو ٢ر٣٧٪ من الجملة عام ٩١/٩٠ ايضا انخفضت نسبة تلك القروض الى جملة القروض القصيرة الاجل (زراعات واستثمارى) من ٤ر٧٥٪ فى العام الاول الى نحو ٨ر٤٨٪ عام ٩١/٩٠ ٠

ايضا بمقارنة العائد من الانشطة الزراعية المختلفة (العائد من المحاصيل الزراعية او عائد المشروعات الاستثمارية) يتبين ان اسعار الفائدة تنحاز بشكل كبير لغير صالح منتجى المحاصيل وبصفة خاصة المحاصيل الاستراتيجية ٠

ايضا انحسر الدعم الموجه للائتمان الزراعى اعتبارا من عام ١٩٩٢ فى دعم قروض الميكنة والاستصلاح ووسائل الرى وهى بالطبع انشطه لايستطيع صغار المزارعين القيام بها ٠
مما سبق يتأكد ان الدعوه لتخفيض سعر الفائدة لن يكون فى صالح من ندعوا من اجلهم وان الاتجاه نحو المحافظة على الدعم لابد وان يتجه اساسا الى جهاز الأئتمان الزراعى لتقوية قدراته على مواجهة المخاطر وتقليل تكلفة القيام بالعملية الأئتمانية وهو ما تم الاشارة اليه فى مكان اخر بهذا الجزء ٠

ولعل القضية ليست هى تخفيض سعر الفائدة على الاقراض أو تحرير سعر الفائدة ، بل هى الوصول الى سعر فائدة حقيقى يعكس الفرصة البديلة لراس المال المستثمر ٠ اى توازن عام للطلب على النقود على المستوى القومى وذلك فى ظل إعمال آليات السوق والتحرير الاقتصادى ٠ لان سعر الفائدة لايعمل بمعزل على سوق المال واسعار الاسهم والسندات والعائد المحقق على رأس المال فى المشروعات الانتاجية ٠

ويتطلب الامر ان يكون جهاز الائتمان الزراعى قادر على خلق توازن حقيقى بين العرض من اجل الاقراض والطلب عليه ، وهذا يتطلب مراجعة علمية وعملية لامكانات القطاع الزراعى ومعدلات الربحية فيه ٠

٣٠٤٠٢٠١ - نشاط البنك فى مجال مستلزمات الانتاج :

يمكن النظر الى نشاط البنك فى تلك المرحلة فى اتجاهين :

اولا : انشطة اساسية يمارسها البنك ويعتمد عليها بشكل كلى خلال المرحلة القادمة وتتمثل فى الائتمان النقدى للزراعات والائتمان الاستثمارى بالاضافة الى العمليات المصرفية وايرادات الاوراق المالية .

ثانيا : انشطة تقلص او انتهى تقريبا دور البنك فى القيام بها وهى الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى (تقاوى وبذور - مبيدات - قطع غيار - العمليات "تمويلية والكسب والعلف).

وقد تبين أن الانشطة التى انتهى دور البنك فى القيام بها تمثل نحو ٥ر٣٢٪ من جملة ايرادات البنك وكانت تمثل نحو ٢ر٢٦٪ من ارباح البنك عام ٩١/٩٠ . وفى سبيل اتجاه البنك الى المحافظة على موارده وموائمة اوضاعة فى المرحلة القادمة فقد اتجه البنك الى استحداث انواع جديدة من القروض مثل قروض التنمية الريفية والمراه الريفية وقروض شباب الخريجين والصناعات الصغيرة وتطوير المطاحن الصغيره والمخابز الآليه والنصف آليه وقروض تطوير نظم الرى والصرف المغطى وقروض الاسكان فى مجال استصلاح الاراضى. وذلك بهدف اداره المحفظة المالية للبنك .

٥٠٢٠١ - الدور التعاونى فى تمويل التنمية الزراعية :

الحديث عن دور الجهاز المصرفى بروافده فى تمويل التنمية الزراعية من جهة وامكانيات التمويل الذاتى ودور القطاع الخاص من جهة اخرى يطرح تساؤل عن الدور التعاونى فى توفير الائتمان اللازم للقطاع الزراعى .

وللاجابة على هذا التساؤل يمكن القول بداية ان التمويل التعاونى من المصادر الهامة والتى تلعب دورا كبيرا فى توفير التمويل اللازم ان لم يكن هى المصدر الاساسى للتمويل التعاونى فى الكثير من دول العالم .

والحركة التعاونية المصرية لازالت فى مفترق الطرق تبحث عن هوية فى المرحلة القادمة بعد ان جاء القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ليعمق الفجوه بين التعاونيات والزراع الى الحد الذى اعتبرته القيادات التعاونية انذاك ان هذا القانون جاء سلبا لاختصاص التعاونيات وتقليصا لدورها وتعديا على مواردها حيث رأت الدولة بمقتضى هذا القانون ان يتولى البنك التعامل مع الزراع مباشرة من خلال وحداته المتمثله فى بنوك القرى والمندوبيات ٠

وجدير بالذكر ان التعاونيات بدءاً من صدور هذا القانون قد فقدت الكثير الى حد ان القول بتمزقها قول غير مبالغ فيه ٠ ومع بدايات تحرير الاقتصاد المصرى والقطاع الزراعى بدأت بوادر يقظة التعاونيات فى تصديها فى محاولات اولية للقيام بكامل الدور فى مجال توزيع مستلزمات الانتاج نقدا على المزارعين بعد خروج البنك من هذا المجال وقد حققت كثير من التعاونيات نجاحات ملموسة فى هذا المضمار الا ان ودائع التعاونيات فى البنوك والتى تتعدى ٥٠ مليون جنيه لا تكفى لاضطلاع التعاونيات بدورها فى ان تتحمل المسئولية كاملة او تصبح شريكا كاملا فى تمويل التنمية الزراعية وجدير بالذكر ان محاولات انشاء صناديق تمويل تعاونية تقوم على اساس توظيف امـوال التعاونيات فى عمليات الأئتمان داخل القطاع تعتبر من اقوى المحاولات فى هذا المجال ولتأكيد وانجاح هذا الاتجاه فإنه من الضرورى الاعتماد على المصادر التالية : (١)

- رفع قيمة السهم فى التعاونيات من جنيه واحد الى مبلغ ٥٠ جنيه (من الممكن تقسيطه) الامر الذى يتيح نحو ١٥٠ مليون جنيه على مستوى الجمهورية ٠
- من الممكن ايضا اصدار اسهم ممتازة تكفل لصاحبها ايرادات اعلى من الاسهم العادية ٠
- العائد على معاملات التعاونيات وعدم قصر التعامل على اعضاء التعاونيات ولكن التوسع فى المعاملات مع غير الاعضاء ٠
- تخصيص حصة من القروض والمنح الميسرة التى تقدم من المنظمات والهيئات الدولية لدعم هذه الصناديق ٠

---

(١) محمود منصور عبدالفتاح (دكتور) ، باسم فياض (دكتور) ، الأئتمان الزراعى والتمويل التعاونى الذاتى مشاكل الحاضر وآفاق المستقبل ، ورقة مقدمه الى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصادين المصريين ، ابريل ١٩٩٤

- تحويل الجزء الاكبر من ممتلكات التعاونيات الى تلك الصناديق لتشكيل مصدر تمويل لها .

- تعبئة واستخدام مدخرات الاتحادات التعاونية الاخرى الزراعية وغير الزراعية وتطوير اشكال مالية مشتركة مع تلك الاتحادات .

٦٠٢٠١ - دور الدولة فى الائتمان الزراعى فى المرحلة القادمة :

تؤكد الشواهد التى ظهرت حتى الان لخطوات التحرير للاقتصاد المصرى انه لابد من العودة عن تلك الخطوات واصلاح الاقتصاد المصرى . ومن هنا يصبح الحديث عن الدعم بكافة صوره واشكاله او ارغام جهه معينه على الدخول فى مجال توفير الائتمان الزراعى ضربا من الانفصال عن الاحداث والواقع ومن هنا فإن دور الدولة يتحدد فى المرحلة القادمة فى محاور اساسية تتمثل فى :

١ - استمرار بنك التنمية والائتمان الزراعى القيام بدوره الحالى من الامكانات مع تطوير ادائه لتلائم مع اعادة الهيكلة والتحرير الاقتصادى وذلك من خلال :

أ - زيادة رأس مال البنك لنحو ٧٠٠ مليون جنيه عن طريق احتفاظ البنك بارباحه وعدم اعادتها الى خزانه الدولة . وفتح باب المساهمة فى رأس مال البنك لعملائه والعاملين به والعمل على تقليل تكاليف ومصروفات البنك وخاصة مصروفات الباب الاول (المرتبات والاجور والمكأفات) ويمكن تحسين هيكل التكاليف [1] عن طريق دراسة تفصيلية لتكاليف التشغيل الثابتة والمتغيره (بخلاف الفوائد المدفوعة) وعلاقتها بحجم التشغيل بحيث يمكن التوصل الى افضل هيكل للتكلفة بالنسبة لحجم التشغيل الامر الذى يعنى انتقال كامل فى منحنى تكلفة التشغيل بما يعظم الكفاءة المصرفية ويتوقف هذا على عده عوامل .

---

1) Bank of Japan, Deregulation, techological progress and Efficiency of banking industry in Japan, Speciul paper No,211 Jan 1992 pp.21-24 .

اهمها درجة الاحلال بين عناصر التكاليف وخاصة العنصر البشرى وراس المال العينى من جهة - وعلى مدى او درجة استيعاب البنك للمعطيات التكنولوجية من جهة اخرى .

ب - وضع الضوابط العملية لمواجهة المخاطر المتعلقة بعدم السداد من خلال القوانين وتقديم الاستشارات للمزارعين للاستغلال الامثل لمواردهم الزراعية ، او تدخل الدولة فى حالة تفاقم وتراكم اقساط القروض على الزراع .

ج - السماح للبنك بفتح الحسابات الجارية للافراد مع خفض النسبة المقرره لدى البنك المركزى كاحتياطى . (وقدرها ١٥٪ كاحتياطى) .

د - تنمية موارد البنك من خلال تأجير ممتلكاته المتمثله فى الشون والمخازن على أن يضاف عائدها الى رأس المال لتقليل الاعتماد على البنوك التجارية وزيادة القدره على التمويل الذاتى .

٢ - العمل على استقرار دخول الزراع من خلال :

أ - تطوير التسويق الزراعى .

ب - توفير قدر كاف من الارشاد والبحوث فى مجال زيادة الانتاج الزراعى وتجنب مخاطر التخطيط الفردى الذى غالبا ما يؤدى الى اختناقات تسويقية وهبوط حاد فى الاسعار او نقص فى عرض السلع .

٣ - احكام الرقابة على مستلزمات الانتاج الزراعى وحماية وتشجيع الصناعات الوطنية فى هذا المجال .

٤ - منع الاحتكار فى مستلزمات الانتاج وبالتالى التحكم فى اسعارها وكمياتها والعمل على سيادة سوق المنافسة الكاملة بكافة عناصرها - وهى من الامور التى تكشف مدى قدره الدولة على القيام بدورها فى المرحلة القادمة .

٥ - اعطاء دفعة قوية للقطاع التعاونى وتهيئة المناخ لفكرة صناديق التمويل التعاونية .

٦ - منع الاحتكار فى مجالات المنتجات النهائية او الوسيطة بما يسمح بتحديد اسعارها وفقا لقوى العرض والطلب وآليات السوق .

٧ - التوجه بشكل اكبر نحو تحسين البنية الاساسية فى القطاع الزراعى (رى - صرف - الخ) وزيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من الموازنه العامة للدولة واتاحة الفرصة امام القطاع الخاص فى الدخول بثقل اكبر فى هذا القطاع ٠

٨ - العمل على اعادة الهيكلية والاصلاح المؤسسى للجهات العاملة فى القطاع الزراعى بما يسمح بمرونتها وتنفيذها نحو رفع كفاءتها وتعظيم دورها فى المرحلة القادمة ٠

الفصل الثانى

دور الدولة فى مراقبة الأسواق ومنع الاحتكار

٢ - دور الدولة فى مراقبة الاسواق ومنع الاحتكار

مقدمـــة :

اتجهت الدولة مؤخراً للأخذ بسياسة اقتصاديات السوق الحر أو ما يسمى بآليـــات السوق، وصاحب هذه السياسة بيع القطاع العام الذى كانت تهيمن الدولة عليه وتنفـــرد بادارته، وكذلك تحرير التجارة الدولية وما ترتب عليه من آثار على سعر الصـــرف والفائدة على القروض، مما يستلزم ان يصبح تعديل دور الدولة فى المرحلة المقبلة ضمان المنافسة ومنع الاحتكار* فى السوق . وحماية الصناعة المحلية من الاغراق الخارجـــى ، ومعالجة بعض الأختلالات الخاصة بالتخلف التكنولوجى. وتحقيق حد ادنى من العدالـــة الاجتماعية لمحدودى الدخل الامر الذى يتطلب اصلاح الاختلالات بين عناصر قوى الســوق حيث لا تحقق آليات السوق تلك الغايات الأمر الذى يتطلب دوراً مميزاً للدولـــة بتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية من خلال التصحيح المالى والنقدى كالضرائـــب والأسعار أو قوانين النقد الأجنبى ..... الخ ، أو من خلال الاطار التشريعى عـــن طريق سن التشريعات والقوانين والاحكام القضائية .

كما أن هناك ضرورة للتعرف على حجم الفاقد فى جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وضبط حالات التهرب الضريبى والاختلاسات وتعقب الانشطة الغير مشروعه كتجـــارة المخدرات .... الخ وذلك لترسيخ القيم والعادات الاجتماعية السليمه واحياء الضمائـــر الغائبة فى ظل المتغيرات الاقتصادية ومنع تركـز الثروة فى أيدى الخارجين عن العرف والقانون وعدم سيطرتهم واحتكارهم للأنشطة الاقتصادية الموجودة .

وقد حدد الدكتور سعيد النجار (١) وظائف الدولة فى ظل النظام الاقتصادى الحر فى:

---

* الاحتكار هو سيطرة منتج أو مستورد لسلعة ما، وتحديد وفرض سعر لهـــا فى السوق .

(١) سعيد النجار (د)، التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر، المجلة المصرية للتنميـــة والتخطيط ، المجلد الاول، العدد الأول والثانى، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٣.

١ - الوظيفة الاقتصادية الكلية وتضم كل ما يتعلق بالاسعار والعمالة والنمو .

٢ - الوظيفة الخاصة بالسلع العامه كالدفاع والامن والقضاء ... وما الى ذلك .

٣ - تنمية الموارد البشرية وتشمل التعليم والصحة والتغذية والاسكان .

٤ - الوظيفة الرقابية لمنع الاحتكار الخاص وتشجيع الصفة التنافسية فى النظام الاقتصادى مع صيانة البيئة وخضوع السلبيات لتنظيم قانونى وادارى دقيق .

٥ - الوظيفة التوزيعية، حيث لايضمن نظام السوق الحر عدالة توزيعية، وعلى ذلك يجب على الدولة أن تتبنى قضية الفقر والفقراء وموضوعات تكافؤ الفرص والنظام الضريبى .

أما الدكتور صديق عفيفى فيرى أن دور الدولة فى ظل التحرر الاقتصادى (١) يتمثل فى تهيئة البيئة المنظمة والآمنه للنشاط الاقتصادى وتنظيم العلاقات العادلة بين الاطراف وتوجيه المسار لسد واغلاق الفجوات بالحوافز ورسم السياسات الكفيلة بدعم آليات السوق وحماية المنافسة بين كل وحدات الانتاج على أختلاف صور ملكيتها، مع التزام الدولة بالقيام ببعض الانشطة الاقتصادية الحيوية وخاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات ، مع الاضطلاع بمحاربة الفساد وتعقب تجار المعاناة، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة وأيضا تغيير طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص من نمط الوصاية والمنح إلى نمط المشاركة وتبادل الرأى والخبرة ، ومن نمط التفتيش والرقابة والتحكم إلى نمط التعاون والتنافس والتكامل وفق مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع ككل .

أما الدكتور صلاح زين الدين فيتبنى فكرة إقامة اقتصاد السوق الاجتماعى (٢) لمنع الاحتكار وتقوم الدولة فيه بالادوار التالية :

---

(١) صديق محمد عفيفى (د)، اعادة صياغة دور الدولة فى ظل التحولات الاقتصادية الجديدة ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، ١٩٩٣.

(٢) صلاح زين الدين (د)،تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين، تحرير الاقتصاد المصرى، ديسمبر ١٩٩١.

١ - اصدار قوانين تمنع الأحتكار ورفع القيود على المنافسة الحرة .

٢ - الاستقرار النقدى عن طريق البنك المركزى لضمان استقرار العملة داخليا وخارجيا .

٣ - تشريعات الدولة واجهزتها لحماية الملكية الخاصة .

٤ - الضمان الاجتماعى بإشراف الدولة على وكالات متخصصة فى التأمين الصحى وتأمين البطالة - ولاتتدخل فى تسييرها .

٥ - العدالة الاجتماعية بضمان الدولة حق التعليم لجميع المواطنين فى جميع مراحل التعليم .

أما الدكتورة هدى السيد فتشير إلى ضرورة مصاحبة عملية تحرير الأسعار لاصلاح جهاز الثمن واصلاحات فى نطاق الادارة والتنظيم والاستثمار .(١)

ان اتباع الدولة لسياسة السوق التنافسى قد يترتب عليه مستقبلاً بعض السلبيات والممثله فى صورة احتكارات داخلية أو محلية لبعض السلع والمنتجات المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، هذا الى جانب الاحتكارات العالمية والناجمة عن التكتلات الاقتصادية الدولية والتى تنظم عمليات وحقوق التعامل فيما بين اعضائها وتعمل على حماية مصالحهم بغض النظر عما يترتب عن هذه السياسة من آثار على الدول غير الاعضاء.

وتتركز دراستنا اساساً فى بحث الآثار السلبية لسياسة التحرر الاقتصادى على المستوى المحلى أى الاحتكارات المحليه المحتمل ظهورها كأثر لتطبيق سياسة السوق التنافسية فى مصر، وخاصة ان السوق المصرية تفتقر الى الخبره والمناخ المناسب لنظام السوق التنافسى. ان دراسة الآثار السلبية لسياسة السوق التنافسى لمن الامور الصعب تناولها فى ورقة عمل منفرده حيث ان خيوطها تتشابك وتحتاج لمشاركة العديد من الدراسات ، والدراسة التاليه انما هى محاوله متواضعه لوضع الاطار العام لمواجهة الاحتكار المتوقع مستقبلاً.

---

(١) هدى السيد (د) الحماية الفعلية في اطار تحرير الاقتصاد المصرى، دراسة تطور الحماية الفعلية في مصر فيما بين ١٩٨٤، ١٩٩٠، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين .

٢ - ١ - تجارب بعض الدول في مجال السوق التنافسي :

من الأفضل قبل تناول الاطار العام لمواجهة الاحتكار القاء الضوء على تجارب بعض الدول التي سبقتنا في تبني سياسة السوق المنافسه (١) . فالتجربة الالمانية تعد من انجح التجارب في هذا المجال ونتجت عن الجهود المخلصه للشعب الالماني من خلال تطبيق المبادرات الشخصية والحرية الفردية والطاقات الانسانية في مجال الانتاج - ويقوم النظام الالماني على حرية السوق والتكافل الاجتماعي مع التحكم العام بالخطوط العريضة المحركه الاقتصادية وتخليه عن نظام "دعه يحدث" والذى كانت تتبناه الليبرالية المبكره وايضا التخلى عن الاقتصاد المرجه من قبل الدولة - والقانون الاساسى الذى يضمن المبادرة الشخصية والملكيه الخاصه يخضع هذه الحقوق الاساسية لالتزامات اجتماعية معينه، فالدولة مهمتها تنظيمية وشعارها ان تقلل من تدخلها بقدر ما هو ممكن وتزيد من تدخلها بقدر ما هو لازم - فالدولة تضع الشروط العامه "الاطر التنظيمية" التى تجرى ضمنها عمليات السوق فتقرر انواع السلع المنتجه وكمياتها والكميات التى يحصل عليها الافراد، بينما تتخلى عن التدخل فى تحديد الاسعار والاجور - فالشرط الاساسى لنجاح عملية آلية السوق هو المنافسة ، وهو عمل شاق لجميع الاطراف ، فالشركات الالمانية تحاول الغاءه دوما عن طريق الاتفاق بين المتنافسين أو عن طريق اندماج الشركات مع بعضها، ويحد من هذه المحاولات قانون منع الحد من التنافس (قانون الكارتيل) الصادر عام ١٩٥٧ عن اتفاق المنتجين ، والذى يمنع الاتفاقات والعقود التى تؤثر على علاقات السوق عن طريق الحد من المنافسة، واجرى عليه العديد من التعديلات لمواجهة الاستراتيجيات المتغيره لتحالفات المنتجين .

إن القوه المحركه فى اقتصاد السوق هى السعى وراء الربح على المدى الطويل، وفى المانيا لم تخضع بعض مجالات الاقتصاد لنظام السوق خضوعاً تاماً مثل قطاع الزراعة وبعض اجزاء من قطاع النقل والمواصلات واستخراج الفحم. ولاسباب اجتماعية لايمكن ترك الزراعة تحت طائلة المنافسة الكامله فهى تخضع لاحكام يحددها نظام السوق الزراعية فى المجموعة الاوربية الذى يسمح بحد معين من الحمايه، كما توجد شركات حكومية ملكيتها عامه كخطوط السكك الحديدية والبريد حيث تخدم المجمرع الكلى للشعب الالمانى. كما تعمل الدولة الالمانية على ألا تؤدى المنافسة فى قطاع السكن الى قيام علاقات غير محتمله

(١) حقائق عن المانيا ، ١٩٩٣.

اجتماعياً لذا تتخذ الاجراءات لتوفير حماية قانونية للمستأجر ودفع تعويضات سكن لاصحاب الدخول الضعيفة وتشجيع بناء مساكن جديده واصلاح المساكن القديمه وتحديثها.

هذا الى جانب انشاء جمعيات حماية المستهلكين واتحادات المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات والارشادات عن المنتجات ومواصفاتها القياسية واسعارها وتضع القوانين التى تحمى حقوقهم، هذا الى جانب انشاء ما يسمى بالشركاء الاجتماعيين، حيث تعمل نقابات واتحادات العمال على التفاوض مع اصحاب العمل فيما يختص بتحديد الاجور وساعات العمل والاجازات تبعاً للخبره وجودة الانتاج مع وضع الدولة الشروط لبعض المهن تحدد درجة التخصص والخبره خاصة - فى مجالات الصحه والاقتصاد والقانون والضرائب . بالاضافة الى الضمان الاجتماعى من قبل الحكومه والذى يتحمل التبعات المالية لتطبيق سياسة السوق التنافسى فى مجال العمل، كما عملت الدولة الالمانية على تشجيع انشاء الصناعات الصغيره والمتوسطة ومساعدتها ودعمها للتغلب على التحديات التقنية الجديدة وخلق شروط عامه مناسبه للتحديث والتجديد ودعم الورش الحرفية وتشجيع الحرف اليدوية ، مع دعم مشروعات البحوث وخلق الظروف المناسبة للنمو الاقتصادى السليم .

أما فى مجال الزراعة فتحول التعاونيات الزراعية الانتاجية لجمعيات تعاونية أو شركات شخصية أو رأسمالية من خلال دعم حكومى ، وفى مجال الطاقة تعمل الحكومة الالمانية على وضع الاطار التنظيمى لانتاج واستهلاك الطاقة فتعمل على البحث عن مصادر المواد الخام فى الداخل والخارج وتقليل الاستهلاك منها واعادة استخدام المواد الثمينة والبديلة مره اخرى.

ولمواجهة التطورات غير المرغوبة للنظام الاقتصادى الحر يتم ذلك عن طريق السياسة التىتنتهجها المانيا فى مجال الانفاق الحكومى وفرض الضرائب والشئون الاجتماعية والمنافسة (قانون الاستقرار لعام ١٩٦٧)، وتهدف الدولة الالمانية بذلك ضمان استقرار الاسعار ودرجة عالية من العمالة وتوازن ميزان المدفوعات الخارجى ونمو اقتصادى متواصل ومناسب، ويقوم البنك المركزى الالمانى وهو ملك للدولة بمسئوليته اتجاه السياسة النقدية والشركاء الاجتماعيين وتحقيق استقرار للعملة

الالمانية وتوفير النقد اللازم لتمويل النمو الاقتصادى باستخدام سياسة الاحتياطي الادنى وسياسة اعادة التمويل وسياسة السوق المفتوحة (بيع وشراء الاوراق المالية)،فالمصارف تجمد لدى البنك المركزى الالمانى نسبة محدده من التزاماتها المالية وودائعها (احتياطى ادنى) دون فائدة ، وعن طريق تغيير هذه النسبة يستطيع البنك المركزى التحكم فى قدرة المصارف على منح القروض وايضا عن طريق سياسة اعادة التمويل يتحكم فى القروض التى تمنحها المصارف ويتم هذا عن طريق شراء السندات والأوراق المالية. ومن الادوات المستخدمة فى التحكم فى القروض أيضا تغيير سعر السندات وسعر الفائدة على الأوراق المالية وسياسة السوق المفتوحة لايحق للبنك المركزى تطبيقها إلا لغرض تنظيم سوق النقد، فعن طريق شراء الأوراق المالية تزداد الكتله النقدية المطروحة للتداول وعن طريق بيع الأوراق المالية يسحب البنك المركزى الالمانى كمية من النقد من الدورة الاقتصادية .

أما التجربة اليابانية ودول شرقى آسيا (١)، (٢) والانجازات الاقتصادية الهائلة التى احرزتها فيشير تقرير التنمية الدولية إلى ان نجاح السياسة التنافسية لهذه الدول قد اقترن فى بعض الحالات بالتدخل الحكومى فى الاسواق لحماية الصناعات الناشئة وتقديم الدعم الائتمانى ، ويرجع التقرير نجاح هذه الدول إلى أن تدخل الحكومة بها كان منضبطا مع المنافسة الدولية والمحلية ، مع كفاءة ومرونة اتمام عمليات التدخل الحكومى، حيث يتم الاستغناء عن حالات التدخل عند اخفاق نتائجها من الناحية الاقتصادية، مع عدم مقاومة المنافسة فى الاسواق وتوقعها وتلافى الاضرار المترتبة على التدخل الحكومى وتشويه الاسعار النسبية للمنتجات وتحييد التميز ضد الصادرات ، مع اتباع مذهب الاقتصاد المحكم التوجيه بنفس القدر الذى اتبعت به مذهب دعه يعمل أى مذهب الاقتصاد الحر.

أن تجربة النمور الآسيوية فى شرق آسيا قامت على توسيع قاعدة التصنيع ودعم القطاع الخاص وتحرير التجارة وخلق مناخ انفتاحى يجتذب الاستثمار الاجنبى

---

(١) مؤشرات التنمية الدولية، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، تحديات التنمية .

(٢) مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٠.

واقامة مشروعات تصديرية جديده وذلك بالاستفادة بالميزة النسبية للتكلفة الانتاجية المنخفضة بهذه الدول، ويرجع ذلك ايضا الى الانضباط الشديد والقوانين الصارمة المعمول بها، مع توافر الاستقرار لمناخ الاستثمارات والتسهيلات الاقتصادية المختلفة مع استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً امثل وخطة تنمية محكمة وقوانين سهلة واجراءات ميسرة للصناعات الحديثة، والاعتماد على سياسة التصدير وتبنى التجربة اليابانية فى هذا المجال. بالاضافة إلى ايمان المواطنين وتبنيهم لفكرة النهوض والتقدم لبلادهم مع فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة لحماية المنتجات المحلية، مع توافر الديمقراطية السياسية للبلاد.

ويشير رئيس وزراء سنغافوره الاسبق الى النجاح والتقدم الاقتصادى لبلاده الى توافر عدة مبادئ اساسية هى :(١)

١ - حكومة نظيفه تحظى باحترام الشعب .

٢ - التضامن الوطنى والوحدة الوطنية .

٣ - تنظيم الاسره .

٤ - اتسام السياسة الاقتصادية بالعملية والواقعية وليس الجمود.

كما يشير كل من ريتشارد هيمنج وعلى منصور إلى ارتباط التحول للقطاع الخاص بعدم ازالة حواجز الحماية ، مع خلق بيئه يسترشد فيها بتخصيص الموارد والاعتماد على مؤشرات السوق فى هذا الصدد، مع ضرورة تحديد آليات لتحسين كفاءة المنشآت الحكومية .(٢)

٢ - ٢ - الاطار العام لمواجهة الاحتكار في صورة المختلفة

ان اتباع سياسة السوق التنافسى والتى يسبقها سياسة التحرر الاقتصادى لجميع قطاعات وانشطة الاقتصاد القومى، يجب أن يصاحبها تعزيز للقدرات والحوافز الادارية وتحسين تخصص الموارد، وتوفير بيئه صالحة لتنمية القطاع الخاص ومنحه التسهيلات

---

(١) جريدة الاهرام، ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣. السنه ١١٨، العدد ٣٩١٠٣.

(٢) Richard Hemming and Ali Mansoor.
هل التحول الى القطاع الخاص هو الاجابة ؟ مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٨.

شكل رقم (٢-١)

الاطـار العام لمواجهـــة الاحتكـــــار

اشكـال الاحتكـــار

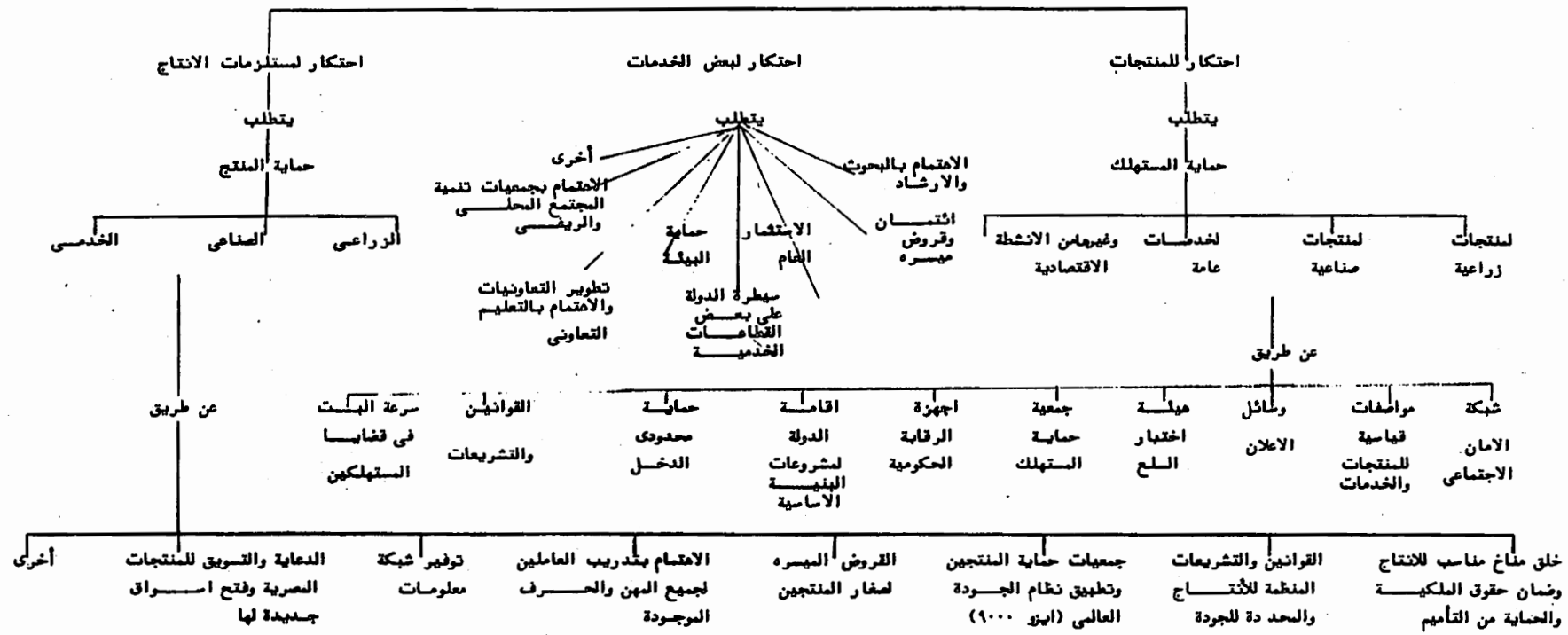

المساعدة ليقوم بدوره، مع ضبط الاحتكارات وتوفير الهياكل الاساسية اللازمة للتنمية وحسن ادارتها والاستثمار في التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الاسرة والتخفيف من وطأة الفقر وبناء نوعية افضل من البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والادارية والتنظيمية والقانونية إلى جانب تعبئة الموارد لتمويل الانفاق الحكومي وتهيئة اساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي كبداية لنجاح سياسة اقتصاد السوق الحر. هذا إلى جانب حماية الدولة للبيئة، والتنسيق بين النظم السياسية والسياسات الاقتصادية والقضاء على الفساد وترسيخ الانتماء للوطن والرغبة في تنمية المجتمع وتقدمه وتوعية المواطنين وضمان حقوق الملكية الخاصة ومراقبة البنوك واقامة نظام تشريعي وقانوني وقضائي سليم الاداء، هذا إلى جانب الاهتمام بتشجيع مشروعات استصلاح الاراضي وتوفير شبكه أمان غذائية للفقراء ... الخ .

أيضا يجب على الدول الصناعية الكبرى تقديم المساندة والدعم المالي لانجاح سياسة السوق المنافسة .

وسيتم في الجزء التالي من الدراسة استعراض الاطار العام لمواجهة الاحتكار، حيث يوضح الشكل رقم (٢ - ١) الخطوط العريضة لمواجهة الآثار السلبية لسياسة السوق التنافسية وذلك من خلال الصور المختلفة للاحتكار المتوقعة مستقبلاً.

٢ - ٢ - ١ صور مواجهة احتكار المنتجات (الانتاج)

قد ينشأ عن سياسة السوق التنافسية وتحرير التجارة الدولية احتكار لبعض المنتجات سواء المصنعة محلياً أو المستورده. ويتطلب مثل هذا النوع من الاحتكار إلى حماية المستهلك *، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الاجراءات كما يلي :

* يقصد بالمستهلك هنا من يستخدم السلع المختلفة سواء للاستهلاك النهائي أو الوسيط وسواء كانت سلع استهلاكية أو استثمارية وسواء كان هذا الاستخدام عن طريق الشراء أو التأجير أو حتى بصورة مجانيه .

(١) شبكة الامان الاجتماعي :

وتعنى مجموعة السياسات والاجراءات التى تحمى صغار المستهلكين وتشمل هذه الشبكة نظم المعاشات والتأمين الصحى والذى يضم اصحاب المعاشات ويقترح أن يمول بنسبة ٥ر٠ - ١٪ من تكلفة الخدمة ويتحملها اصحاب العمل والمنتفعون، و٣٪ من سعر الدواء وذلك بفرض رسوم جديده على تذاكر السينما والمسرح والمشروبات الكحولية ، مع ضرورة وأهمية فحص عبوات الدم للتأكد من خلوها من الامراض الفيروسيه، وجدير بالذكر أن الدولة ستتحمل نحو ١٠٦ جنيها لكل فرد كفارق للتكلفة الحقيقية للخدمة الصحية وقيمة الاشتراك الفعلى للتأمين الصحى، كما تشمل شبكة الامان الاجتماعى التأمين ضد البطالة ومساعدة كبار السن والمعوقين وغيرهم من الفئات المحتاجه ٠

كما يجب أن تشمل شبكة الامان الاجتماعى أيضا قوانين الاسكان وقطاع السكن حتى لاتقوم علاقات غير محتمله اجتماعيا مستقبلا، وذلك عن طريق حماية المستأجر بدفع تعويضات سكن لاصحاب الدخول الصغيرة وتشجيع بناء مساكن جديدة واصلاح المساكن القديمة وتحديثها، أو منح القروض الميسره لبناء المساكن الجديدة وصيانة القديم منها٠

(٢) تحديد مواصفات قياسية للمنتجات :

هناك ضرورة ملحة لتحديد مواصفات فنية قياسية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج لحماية المستهلكين، وانضباط المعاملات الاقتصادية وخاصة على المستوى الدولى، وتشمل هذه المواصفات وضع بطاقه يكتب عليها نوع المادة الخام المستخدمة فى تصنيع المنتج أو طريقة التركيب والاستعمال فيما يختص بالسلع الكهربائية ، وأيضا وضع مواصفات للسلع الغذائية توضح تاريخ انتاجها وانتهاء صلاحيتها لبيان ملائمتها للاستهلاك الآدمى، وكذلك الوضع بالنسبة للأدوية المتداولة واعراضها الجانبية الناتجة عن الاستعمال، أما مستلزمات الانتاج وخاصة الزراعية فيجب تحديد انواعها بدقه وخاصة فيما يتعلق بالاسمدة والمبيدات المسموح باستخدامها ، مع السيطرة على تسرب الممنوع تداوله منها الى داخل

البلاد، وأيضا فحص التقاوى المحلية والمستوردة لضمان خلوها من الامراض المعديـــه، كما حدث بالنسبة لبذور الكنتالوب المستوردة من اسرائيل وتحمل امراض سرطانية .

وفيما يختص بقطاع السكن فيجب وضع مواصفات للمبانى والمنشآت والمـــواد المستخدمة منها وكمياتها، وقد وضع مشروع قانون للبناء سيتم مناقشته بمجلـــس الدولة .

أن تحديد مواصفات قياسية للمنتجات يجب أن تشمل جميع السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكافة أنواع الاستخدام.

(٣) وســائل الاعلان

من أخطر الاساليب المؤثرة على أذواق وعقول المستهلكين استخدام الاعلانـات فى وسائل الاعلام الجماهيرية بشتى صورها بهدف ترويج المنتجات والخدمـــات المختلفة، لذلك يجب التأكد من سلامة المنتجات والخدمات المعلن عنها ومـــدى مطابقتها للمواصفات القياسية ومدى صلاحيتها للاستخدام الآدمى، مع توخى الحـــرص فيما يعرض من مشروعات وخدمات جديده من خلال اجهزة الاعلام المختلفة حتـــى لاتتكرر مأساة شركات توظيف الاموال أو مكاتب الاحتيال على راغبى السفر للعمـل بالخارج ... الخ .

كذلك يجب استخدام كافة الوسائل والاجهزة الارشادية لتوعية المستهلكين بالمواصفات القياسية للمنتجات والخدمات المعروضة .

(٤) هيئـة اختبـــار السلع

تتمثل مهام هذه الهيئة فى تقييم السلع الاستهلاكية وتحديد نوعيتها والعلاقة بيـن سعرها وجودتها ومدى ملائمتها للبيئة إلى جانب اختبار الخدمات أيضا، على أن يعمـل بهذه الهيئة خبراء متخصصين فقط وتكلف مهام الفحص لافراد محايدين ومعاهد علميـة متخصصة تتوافر فيها النزاهة ، على أن تستخدم الشركة المنتجة التقدير الذى تحـدده الهيئة فى دعايتها التجارية، وتقوم هذه الهيئة بأصدار نشرات عن السلع المختبره فى

الصحف ووسائل الاعلام المتداولة. ولذلك يجب تدعيم المغامل وتحديثها بأحـــــدث الأجهزة العلمية وتدريب كوادر الفنيين القائمين بالعمل فيها على أعلى مستوى.

(٥) جمعيـــة حمايـــة المستهلكين

يجب العمل على تشجيع قيام جمعيات أهلية لحماية المستهلكين وتمكينها مـــن اداء وظيفتها، على أن تقوم مثل هذه الجمعية بتزويد السمتهلكين بالمعلومـــــات والارشادات عن السلع والخدمات، وطريقة اتخاذ الاجراءات القانونية في حالـــة ظهور أى مخالفات على أن يقوم اتحاد المستهلكين بحماية المواطنين بالنصيحـــــة والفعل حيث يقدم المعلومات مجاناً عن نوعية السلع والاسعار والخدمات، ويتم ذلـك بحصول اتحاد المستهلكين على مساعدات من قبل الدولة لانجاز اعماله، كذلك يتـــم مشاورة هذا الاتحاد فى القوانين الجديده والمقترحة لحماية المستهلك للاستفادة مـــن خبرته في هذا الصدد .

كما يجب الاهتمام بالاعلان عن الاسعار بشكل ظاهر على البضائع المعروضـــــة فى واجهات المحال التجارية وصالات البيع وكذلك الخدمات .

أما المواد الغذائية فيجب توصيف محتواها والموادالمؤلفة منها وتاريخ الانتاج وفترة الصلاحية واسم المنتج ... الخ.

وبالنسبة للأدوية فيجب أن توضع لها شروط صحيه ومقاييس لجودة انتاجها تتســـــم بالدقـة والحذر.

وتجدر الاشارة الى اهمية عدم انحياز الشروط التجارية للقطاعات التجاريـــة ضد مصالح المستهلكين، لذلك توضع قوانين لحماية المستهلكين ومنع استغلالهم .

(٦) اجهـــزة الرقابـــة الحكومية :

توجد فى الدول المتقدمة ذات النظام الاقتصادى الحر أجهزة متخصصة لحمايـة المستهلكين ومزودة بكافة الخبرات الفنية اللازمة، ففى بريطانيا على سبيل المثـــال (١)

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية، تقرير عن حماية المستهلك فى ظل التحرر الاقتصادى ، دراســـة تحت المناقشة .

يوجد فرع متخصص بجهاز الشرطه لمقاومة حالات النصب والاختلاس فى شركات ومشروعات القطاع الخاص، وهو فرع مزود بالخبرات المحاسبية والاقتصادية والفنية اللازمة لتسهيل مهامه دون انتظار لورود شكوى من الجمهور، بل يقوم هذا الجهاز بدراسة اعلانات الشركات وتحليل ميزانيتها المنشورة وطبيعة اعمالها، مع عمل التحريات عما يثير الشبهات. وفى مصر توجد أجهزة رقابه حكومية كغرف العمليات المركزية مثلا والتى تعمل على تفادى حدوث أزمات مفتعلة لبعض السلع والمواد الاستهلاكية واحتكار بعض التجار لها، لضمان فرض سيطرتهم على اسعارها بالأسواق، كما تعمل على التأكد من مطابقة الانتاج لمواصفات الجودة المعلنه وضمان توافر الشروط الصحية والقياسية لمنع استغلال المستهلكين، والفترة المقبلة تتطلب تطوير مثل هذه الاجهزة والهيئات وتزويدها بأحدث الوسائل العلمية لتسهيل المهام المكلفه إليها .

(٧) سيطرة الدولة على مشروعات البنية الاساسية :

من خلال العرض السابق لتجارب بعض الدول المتبنية لسياسة السوق التنافسية، تبين ضرورة قيام الدولة بمشروعات البنية الاساسية وادارتها بكفاءة وذلك لضمان توافر الخدمات والمرافق الاساسية لجمهور المستهلكين والمنتجين معاً، وذلك من خلال سيطرتها على صناعة الحديد والصلب والمرافق والمنشآت الخدمية العامة وخطوط السكك الحديدية والبريد ... الخ . هذا إلى جانب الهيمنة على قطاعات الأمن والسلك الدبلوماسى والدفاع والقضاء... الخ.

(٨) حماية الفقراء ومحدودى الدخل:

يمكن للدولة حماية الفقراء ومحدودى الدخل من التقلبات السعرية الحادة عن طريق الضمان الاجتماعى وفرض الضرائب التصاعدية على المحتكرين أو تعديل الهياكل التنظيمية والمؤسسية التى تعمل على السيطرة على قوى العرض والطلب الكلى أو اتباع سياسة تخزينية أو انتاجية تضمن طرح السلع والخدمات المحتكره بأسعار مناسبة لذوى الدخول المنخفضة . وعلى الدولة تشجيع الجهود الذاتية للافراد والهيئات والنقابات المختلفة لمساعدة المحتاجين، وأيضا تشجيع لجان الزكاة الملتزمة بأداء دورها اتجاه الفقراء وتسهيل مهامها.

(٩) القوانين والتشريعات المنظمة للسوق التنافسي :

هناك حاجة ملحة لوضع قوانين وتشريعات منظمة للسوق التنافسي تطبق بحزم وشدة لضمان توافر شروط السوق التنافسي ومنع الاحتكار ومحاربته بكافة صوره وحماية كلا من المستهلكين وصغار المنتجين وتحديد المعاملات والعلاقات الاقتصادية في السوق التنافسي وفرض التشريعات الضريبية على المحتكرين. ونذكر في هذا الصدد قوانين الاسكان التي تدرس حالياً وتحدد مواصفات المباني والمنشآت والمواد المستخدمة وكمياتها، مع تحديد عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لاتقل عن ٥٠ ألف جنيه ولاتزيد على قيمة الاعمال المخالفة بالنسبة للجرائم التي ارتكبت عمداً أوبطريقة الاهمال الجسيم في مراعاة الاصول الفنية في التصميم أو التنفيذ أو الاشراف على التنفيذ أو الغش في استخدام مواد البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات (١).

كما ينص المشروع ايضا على نفس العقوبة مع العزل من الوظيفة لرؤساء الاحياء والمهندسون اذا ما اهمل أى منهم اتجاه هذه الجرائم ويكون الحكم واجباً إلى جانب ازالة الاعمال المخالفة، على أن تكون المصادرة لحساب صندوق الاسكان الاقتصادى ، أما في غير الحالات التي ينفذ فيها الحكم بالمصادرة أو الازالة فيحكم بغرامة إضافية لاتقل عن مثلى قيمة الاعمال المخالفة ولاتتجاوز ثلاثة امثال قيمة الاعمال وقت صدور الحكم .

(١٠) سرعة البت في قضايا حماية المستهلكين :

تتسم المحاكم المصرية ببطء اجراءاتها القضائية وطول فترة صدور احكامها على المخالفين، والفترة المقبلة تحتاج الى سرعة التداول والبت في مخالفات قوانين حماية المستهلكين، لذا يجب توفير اعداد القضاة اللازمين والمتصفين بالنزاهة، الى جانب الاهتمام بمباني المحاكم العامة ومراجعة قوانين العقوبات والمرافعات ليتناسب مع العصر الحاضر، وضرورة تيسيير الاجراءات والقضاء على الروتين وبيروقراطية التعامل في المحاكم القضائية ، مع سرعة اصدار الاحكام وتنفيذها بحزم وشدة للمخالفين لقوانين حماية المستهلكين .

---

(١) جريدة الاهرام ، السنه ١١٨، العدد ٣٩١٦٨، ٣ مارس ١٩٩٤.

٢-٢-٢- صور مواجهة احتكار بعض القطاعات الخدمية

الصورة الثانية من اشكال الاحتكار التى يمكن ظهورها مستقبلاً نتيجة لاتباع سياسة السوق المنافسة هى احتكار بعض القطاعات الخدمية، على سبيل المثال لا الحصر قطاع الدواء الحيوى قد يواجه احتكار لأنواع معينه من الأدوية الحيوية للمرضى، ولذا يلزم الاستعداد لمواجهة مثل هذا النوع من الاحتكار عن طريق الابقاء على بعض شركات الادوية الحكومية حتى تدخل كمنافسه فى انتاج هذه الادوية ، مع وضع اسس سليمه لادارة مثل هذه الشركات واستخدام الحوافز كدافع لتحسين جودة الانتاج الدوائى، والأخذ بمبدأ العقاب للمخالفين للمواصفات القياسية فى الانتاج، وذلك حتى لا تضطر الحكومة فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى إلى تسعير بعض أنواع الادوية كما يحدث حاليا نتيجة لارتفاع اسعارها فى ظل سياسة اطلاق حرية تسعير الدواء، مما تسبب فى عجز أغلبية المرضى من ذوى الدخول المحددة من شرائها.

كذلك الحال بالنسبة لقطاع التعليم، فمن المعروف أن الطلب على قطاع التعليم يفوق العرض من المدارس المتوافرة، مما أدى إلى تزايد ظاهرة إنشاء المدارس الخاصة والمبالغة فى قيمة رسومها ومصاريفها ، إلى جانب ظاهرة جمع التبرعات تحت أى شعار وأى مسمى كشرط للموافقة على قبول التحاق التلاميذ بمثل هذه المدارس . لذا كان من الاهمية بمكان توفير الدولة للعديد من المدارس الحكومية بكافة أنواعها، كمنافسة للمدارس الخاصة فى هذا المجال، على أن تدار بكفاءة عالية ويؤهل لها جميع العاملين سواء أداريين أو مدرسين ..... الخ ، مع استخدام مبدأ الحوافز والعقاب لضمان استمرار كفاءة ادارتها وحسن سير العمل بها.

ويمكن فى هذا الصدد الرجوع لموضوع [1] مدخل التخطيط التعليمى من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) دسوقى عبدالجليل (د)، التخطيط التعليمى ، المفهوم والمنهجية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، المجلد الأول، العدد الأول والثانى، ص ١٤٠- ١٨١ ، ١٩٩٣.

وفى قطاع الصناعة يحتاج الأمر إلى قيام الدولة ببناء البنية الاساسية وادارتها بكفاءة عالية لتكون مظلة أمان بالنسبة للمشروعات الصناعية وجمهور المستهلكين ، فمثلا قيام الدولة بالهيمنة على مصانع الحديد والصلب مع حسن ادارتها، يعد ضرورة أمنية قصوى لمعظم المشروعات الصناعية والزراعية ... الخ، والتى يدخل خام الحديد فى استخداماتها . أيضا انشاء وإقامة المرافق العامة والكبارى والانفاق والصرف الصحى والصرف المغطى ... الخ ، من الامور التى لايضطلع بها القطاع الخاص رغم اهميتها الحيوية واحتياج كلا من المستهلكين والمنتجين لها على السواء .

ومن المواضيع التى لا تمس ضرورة سيطرة الدولة على القطاع الحربى والجيش والسلك الدبلوماسى والقضائى وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والبريد، حيث انها قطاعات حمايه أمنيه بالدرجة الأولى ووسيلة للاتصال الداخلى والخارجى ، الى جانب خدماتها لكافة افراد الشعب . وقد اشرنا سابقا الى ضرورة وأهمية قيام الدولة بالاستثمار فى بعض القطاعات الهامة كقطاع التعليم والصحة والخدمات العامة ..... الخ.

ويتناول هذا الاستثمار بالتفصيل جزء آخر من هذه الدراسة، كما سيتم دراسة موضوعات البحوث والارشاد والائتمان والبيئة بالتفصيل ، لذا سيتم التركيز هنا على جانبين هامين فى المرحلة القادمة ويتعلقا بقطاع الزراعة وهما :

(١) تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى والريفى:

من المعروف أن جمعيات تنمية المجتمع المحلى والريفى تقوم كمبدأ عام على الجهود الذاتية، إلى جانب تلقيها المساعدات الخارجية من الحكومة، وخلال الفترة الاخيرة انحرفت هذه الجمعيات عن مسارها الطبيعى والذى انشأت من أجله، وضاعت منها الأهداف الاساسية التى انشأت من أجلها، وأصبحت تواجه مشاكل الصراع على سلطة ادارتها والتعقيدات الروتينية والادارية التى تحد من قيامها بمهامها الرئيسية ، ... إلى غيرها من المشاكل ، أن جمعيات تنمية المجتمع المحلى تعمل على النهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للبيئة المحلية، بينما تقوم جمعيات تنمية المجتمع الريفى بخدمة السكان الريفيين، فهى تقوم على مبدأ الجهود الذاتية فى مساعدة الفلاحين لأنفسهم ، واثارة هذه الرغبة لديهم ، الى جانب تلقى المساعدات الحكومية

المساعدة فى تنفيذ خططها التنموية، لهذا نؤكد على احتياج أهل الريف للاهتمام بمثل هذه الجمعيات والعمل على تطويرها خلال مرحلة التحرر الاقتصادى، حيث يحتاج الأمر إلى ايجاد فرص عمل للغالبية العظمى من سكان الريف وذلك لمواجهة متطلبات واعباء المعيشة وارتفاع الاسعار فى ظل سياسة السوق المنافسة مقارنة بالفترات السابقة ٠

أن تطوير مثل هذه الجمعيات (تنمية الريف)، يتطلب حل مجالس ادارتها الحالية وترشيح الاهالى ذاتهم لمن يقود ويدير جمعياتهم بعيدا عن أيدى السلطة والموظفين الدائمين، على أن تكون الترشيحات دوريه وذلك لضمان كفاءة الادارة واستمراريتها، مع تعديل بعض التشريعات القانونية التى تحد من انجاز مثل هذه الجمعيات لعملها، والقضاء على الروتين عن طريق مرونة الخطط التنموية ، مع حصر دور الدولة فى تقديم المساعدات الفنية والادارية فى شكل تدريب للريفيين على الادارة وكيفية التغلب على المشاكل والصعوبات التى ستواجههم فى المستقبل ، نشر التوعية بأهمية هذه الجمعيات واستثارة دوافع الريفيين لمساعدة انفسهم والارتقاء بمستوى معيشتهم عن طريق تنمية الصناعات الريفية الصغيرة والدعاية لها عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية ٠

على انه من الاهمية دفع وتحفيز مؤسسو الجمعيات الريفية بتوفير أماكن تجمعهم، حتى لو اقتضى الأمر الاجتماع فى مسكن أحدهم، وذلك لضمان عدم المساس بالمبانى الحكومية والتى تعانى من التخريب والاهمال الجسيم، حيث تنتشر ظاهرة عدم الوعى بأن ممتلكات الدولة هى بالضرورة ممتلكات افراد المجتمع ككل نتيجة للفقر والجهل والتخلف ٠ كذلك يجب العمل على حصر الموارد الذاتية للمشتركين فى مثل هذه الجمعيات وتوجيهها واستخدامها بكفاءة عالية لاستخدام الخامات والموارد الريفية المتاحة وعرضها للبيع لصالح المشتركين ٠

إن دور الدولة فى تطوير جمعيات التنمية الريفية يجب أن يركز على النواحى الصحية والنظافة والعادات والتقاليد السليمة والاهتمام بتنظيم الاسرة وبرامج محو الأمية عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية والتى تجذب أهالى الريف كالافلام السينمائية والفرق التمثيلية إلى جانب استخدام الملصقات والصور ٠٠٠ الخ ٠ مع ضرورة الاهتمام بالتدريب المهنى لبعض الحرف المستخدمة لخامات البيئة الريفية وانشاء صناعات صغيرة تتسم بالطابع الريفى وعرضها للتسويق المحلى والخارجى عن طريق اقامة المعارض لمثل هذه المنتجات ٠

إن قضية تثقيف وتوعية سكان الريف والعمل على احتفاظهم بقيمهم وطابعهم وجذورهم الريفية واحياء انتمائهم للريف المصرى . والتمسك بالحياة فى الريف إنما يتأتى بتوفير البنية الاساسية والخدمات العامة التى يفتقر إليها الريفيين، مما يضطرهم للانجذاب للحضر وظهور العديد من مشاكل هجرة الريفيين الى المدن الحضرية.

(٢) تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية :(١)

لابد للتعاونيات الزراعية فى مرحلة التحرر الاقتصادى أن يتحقق بها كفاءة الادارة على أسس مالية وادارية تساير التطور المطلوب وقادرة على اداء ادوارها الانتاجية والخدمية بجدارة، مع ربط اسهام العضوية فى رأس المال بحجم معاملات العضوية الاقتصادية مع التعاونية، ويقترح أن يتم التعامل داخل التعاونيات الزراعية بسعر السوق، على أن يوزع فائض الربح (الفرق بين الشراء بالجملة والبيع بسعر السوق) على الاعضاء بنسبة اسهامهم الاقتصادى .(٢)

كذلك يقترح أن يكون عمل الادارة التنفيذية ونشاط القيادات بمقابل مادى عادل وليس تطوعيا، وفقا لتكلفة الفرصة البديلة، هذا إلى جانب تنظيم التعويضات المالية من مرتبات وحوافز وأجور أضافية ومكافآت للعاملين بالتعاونية بما يجعل القطاع التعاونى قطاعا

---

(١) مفهوم التعاونيات فى المرحلة القادمة كما ذكرها ابراهيم محرم (د)، انها منظمة اعمال تستهدف اساسا مصالح خاصة مباشرة للاعضاء، ويتحقق من خلالها مصالح عامة أو مجتمعية عرضية ، وبالتالى عدم وجود للتدخل الحكومى فى شئون التعاونيات إلا بقدر تدخلها لدى منظمات الاعمال الخاصة، والتعاونيات تستهدف الربح لاعضائها ومعيار كفائتها الاقتصادية توفير احتياجاتهم بأفضل نوعية واقل تكلفة، تبعا لمبدئى الحرية والعدالة .

(٢) محمد أدريس، التعاون الزراعي في اطار سياسة التحرر الاقتصادى ، المؤتمر الأول للاقتصاديين الزراعيين (الزراعة المصرية وتحديات المستقبل)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، مارس ١٩٩١.

جاذباً للكفاءات الادارية والفنية ومنافسا لباقى القطاعات الاقتصادية فى المجتمع، مع توحيد القوانين التشريعية لكافة أنواع التعاونيات وترك تطبيق هذه التشريعات بما يتفق واختصاص كل تعاونية ٠

ومن الناحية المالية يمكن طرح أسهم الجمعية التعاونية فى بورصة الاوراق المالية أو فى صورة سندات تتداول فى البورصة، وذلك لتدعيم مركزها المالى فى الأسواق٠ ونشير فى هذا الصدد إلى ضرورة تملك الجمعيات التعاونية لمؤسساتها التمويلية كبنك تعاونى مثلا يعمل على تمويل المشروعات التعاونية ، ويضمن عدم استغلال اعضاء الجمعية وضبط العمليات الحسابية الخاصة بهم، أو انشاء مصارف تعاونية أو مصارف شعبية تعمل على تمويل الاعضاء على غرار المصارف الموجودة بألمانيا٠

ولقد أصدر مجلس ادارة الاتحاد التعاونى المركزى قراراً مؤخراً بانشاء صندوق مركزى للاستثمار التعاونى الزراعى رأسماله ٥٠ مليون جنيه لتوفير التمويل للمشروعات التعاونية الزراعية بما يقضى على الاختناقات والمشاكل التى يعانيها القطاع التعاونى فى الحصول على القروض اللازمة لمشروعاته سواء فى المجال الانتاجى أو التسويقى داخليا وخارجيا٠(١)

كذلك هناك حاجة إلى تلك الجمعيات التعاونية لمؤسسات تسويقية كمنافذ لتسويق منتجاتها المختلفة، مع الاهتمام بإقامة معارض كدعاية لهذه المنتجات وتعريف المستهلكين بأنواعها وجودتها٠

ان نجاح الحركة التعاونية وتطويرها خلال المرحلة القادمة يرتكز اساساً على الاهتمام بقضية التعليم والتثقيف والتدريب التعاونى من خلال المعاهد التعاونية الزراعية وكليات الزراعة والتجارة وذلك بهدف نشر برامج تعليم الكبار المفاهيم التعاونية وأهدافها المتطورة على غرار الجامعة المفتوحة، مع التركيز على البرامج المهنية والمتخصصة والتى تساعد على اكتساب الخبرة والمهارة فى كثير من المجالات الزراعية٠

وتوصى الدراسة بخلق تنظيمات زراعية جديدة كاتحادات الفلاحين أو الغرف الزراعية لتدخل مجال المنافسة مع التعاونيات وذلك بهدف تحسين الخدمة التعاونية وضمان كفاءة ادارتها٠

---

(١) جريدة الاهرام، السنة، ١١٨، العدد ٣٩٢٠٢، الاربعاء ١٩٩٤/٤/٦٠

٢ - ٢ - ٣ صور مواجهه احتكار مستلزمات الانتاج : الشكل الثالث من اشكال صور الاحتكار التى يمكن تواجدها فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى هو احتكار مستلزمات الانتاج والمستخدمة فى جميع مجالات الانتاج الاقتصادى ويمكن مواجهة هذا النوع من الاحتكار بعدة طرق منها :

(١) خلق مناخ مناسب للانتاج وضمان حقوق الملكية والحماية من التأميم :

اتجهت الحكومة منذ اوائل الثمانينات نحو المزيد من التحرر الاقتصادى فى محاولة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية فى البلاد كمرحلة تمهيدية لاتباع سياسة آليات السوق، لذا عملت الحكومة على تحرير القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال واكثر مساحة من الفترة السابقة، وهذا بالطبع يتطلب تهيئة مناخ مناسب للانتاج بعيداً عن الروتين والمعوقات التى تحول دون اتمام المشاريع الخاصة أو تعمل على توقفها وعدم استمراريتها، وتحسين شروط بقاء الشركات الصغيرة وتسهيل تأسيسها، والعمل على تعاون الاقتصاد والعلوم بهدف دعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومساعدتها على التغلب على التحديات الجديدة وخلق شروط عامة للتحديث والتجديد، مع دعم مشروعات البحوث والعمل على حصول الشركات على مساعدات لدى قيامها بما يسمى نقل التكنولوجيا أى نقل المعارف العلمية من الصعيد النظرى إلى الصعيد التطبيقى العملى . ويتطلب ذلك اقامة مراكز تجريبية تابعة لوزارة البحوث تقوم بعرض أحدث مستويات التقنية لتستطيع الشركات الصغيره والمتوسطة الاطلاع عليها والحصول على المعلومات المتعلقة بها مثل استخدام الحواسب الالكترونية فى مجال الانتاج .

ان قيام القطاع الخاص بالاستثمار فى المجالات الاقتصادية المختلفة انما يتطلب توفير وايجاد الشعور بالاستقرار والامان ضد سياسات نزع الملكية أو التأميم، وينطبق ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية .... الخ.

ان توفير المناخ المناسب للانتاج وحماية حقوق الملكية من التأميم انما يعمل على الخلق والابداع وزيادة كفاءة عناصر الانتاج وايضا زيادة الاستثمارات الموجهة

لاقامة مشروعات انتاجية جديده، وبتعدد الانتاج ودخول منتجين جدد فى الأسـواق انما يعمل على زيادة العرض من السلع المنتجة وتعدد بدائلها، بما يعمل على القضاء على احتكار منتج واحد لسلعه معينه ٠

(٢) القوانين والتشريعات المنظمة للانتاج والمحددة للجودة :

إن دور الدولة التأشيرى فى توجيه الاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة انما يتركز فى عدد من النقاط منها وضع القوانين والتشريعات المنظمة للانتاج وبما يسمح بحرية دخول منتجين جدد فى مجال الانتاج وحماية مصالحهم، وايضا وضع القوانين والتشريعات المحددة لجودة الانتاج ودرجته، والمواصفات القياسية للمنتجات، على أن تنطبق هذه الجودة والمواصفات على السلع المستوردة أيضا بحزم وشدة، ويجب أن تشمل قوانين الانتاج الاطار التنظيمى لكل من الانتاج والاستهلاك من السلع الاستراتيجية كالطاقة مثلا، والتعليمات المتعلقة بالاحتياطى المخزون وقوانين حماية البيئة ٠

(٣) جمعيات حماية المنتجين والمصدرين :

على مضمار جمعيات حماية المستهلكين، يجب أن يكون هناك جمعيات لحماية المنتجين من الاحتكار ، سواء لمستلزمات الانتاج المستخدمة فى انتاجهم وبالتالى ارتفاع اسعارها بما يؤدى إلى زيادة التكاليف الأنتاجية ، أو انفراد الشركات والمؤسسات الكبرى بانتاج سلعه معينه والتحكم فى اسعارها وبالتالى لايستطيع صغار المنتجين الصمود فى السوق التنافسية لهذه السلعة نتيجة لعدم توافر الخبرات الانتاجية الحديثة لديها أو نتيجة لعدم توافر البيانات السليمة عن الاسواق أو المسالك التسويقية مع ضآلة الامكانيات الانتاجية ، وبالتالى عجزها وتوقفها عن الانتاج ٠

لذلك يجب على الدولة دعم جمعيات المنتجين لضمان سلامة ادائها واستمراريتها فى تحقيق اهدافها التى قامت من اجلها مع امدادها بالمعلومات والبيانات الكافية عن حجم الطلب على السلع والمنتجات فى جميع المجالات الانتاجية والتسويقية والتصديرية ، وايضا حجم الاستثمارات المطلوبة لكل مجال وكمية المخزون من السلع المختلفة والاسعار المستقبلية لها وصفاتها القياسية والجودة المحددة لكل منتج.

ان دور الدولة فى حماية المنتجين لتفادى احتكار مستلزمات الأنتاج يمكن ان يتم عن طريق تدعيم صغار المنتجين من خلال صندوق التنمية الاجتماعى الذى يوفر لهم القروض الميسره والتسهيلات الكافية لتسديدها من خلال فترات السماح التى يمنحها لبداية سداد القرض، وايضا يمكن للدولة فرض الضرائب التصاعدية على محتكرى مستلزمات الانتاج اذا ما زادت اسعارها عن اسعار السوق التنافسى، أو تتدخل الدولة كبائعة لهذه المستلزمات بسعر السوق التنافسى، أو ايجاد بدائل لهذه المستلزمات ، مع ضرورة وضع قوانين تعمل على القضاء على المحتكرين وتضع المواصفات القياسية لمستلزمات الانتاج المتداولة سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج .

ان جمعيات حماية المنتجين تأخذ اشكالا مختلفة، فمنها جمعيات حماية المنتجين ورجال الأعمال وجمعيات لحماية المصدرين واخرى لحماية مقاولى البناء والتشييد والاسكان .... وغيرها.

وتقوم الدولة حاليا بتحديد المشاكل الخاصة بالمنتجين والمصدرين ورجال الاعمال فى شتى المجالات الانشائية والانتاجية والتسويقية والتصديرية وذلك للعمل على تذليلها امام المنتجين .

فمن ناحية الصناعة تقوم الدولة بتحديد مشاكل المنتجين وخاصة صغار ومتوسطى المنتجين وتحدد المعوقات التى تحول دون وصولهم إلى الكفاءة الانتاجية لمنتجاتهم سواء الادارية منها أو الاستثمارية أو الخدمية ..... الخ .

أما التجار ورجال الاعمال والمصدرين فتقوم الدولة بتحديد المشاكل الخاصة بنشاطهم ودراسة الآثار السلبية لاتفاقية الجات عليهم ، لذلك اصدرت الدولة تعديلا لقانون الاستيراد والتصدير كحماية من جانبها للمصدرين، بالاضافة لدراسة مطالب المنتجين والمصدرين لمزيد من الحماية الحكومية لمنتجاتهم ضد سياسة أغراق السوق المصرية بالمنتجات الأجنبية خلال الفترة المستقبلية ، حيث حظيت هذه المنتجات الأجنبية بالحماية الحكومية من قبل دولها.

ان سياسة تنمية الصادرات المصرية انما تحتاج لتضافر مجموعة سياسات كسياسة سعر الصرف التى تتمتع بالمرونة، الى جانب عدم المغالاة فى النسب الضريبية المفروضة على السلع المحلية، مع تنمية قطاع النقل والاهتمام بالدعاية والاعلان للمنتجات المصرية ودعم معارضها داخليا وخارجيا.

اما فى مجال الاسكان، فقد تقرر أن يقوم اتحاد مقاولى التشييد والبناء بوضع سياسة التشغيل وتنشيط لهذه المهنه لضمان استخدام أحدث الاساليب التكنولوجية فى البناء والتعمير .

أما فى قطاع الزراعة، فمن المعروف أن الدولة كانت المحتكر الوحيد لأهم الحاصلات الزراعية الرئيسية كالقطن والارز والقمح وقصب السكر .... الخ، وذلك من خلال التوريد الاجبارى لهذه الحاصلات (بالاسعار الجبرية) لبنوك التنمية والائتمان المنتشرة فى جميع انحاء الجمهورية، وبالتالى عدم حصول الزراع على ايرادات تغطى تكاليف انتاجهم بالاضافة لهامش ربح مناسب .
ايضا احتكرت الدولة بيع مستلزمات الانتاج الزراعى والقروض الائتمانية من خلال بنوك التنمية والائتمان الزراعى، مما عمل على تراكم مديونيات الزراع لدى هذه البنوك وعدم ثقتهم فى التعامل معها. لذلك ألغت الدولة نظام التوريد الجبرى للمحاصيل أو تحديد سعر جبرى لها، ولذلك تقرر فتح بورصة مينا البصل بالاسكندرية للتجارة فى محصول القطن امام القطاع الخاص، مع تحرير صناعة الحليج واتباع سياسة السوق المنافسة. ولحماية صغار ومتوسطى المنتجين تم الموافقة على دخول الجمعيات التعاونية كمصدر للقطن .

كذلك تقرر انشاء اتحاد لمصدرى الاقطان المصرية، يقوم العضو فيه بتسديد ١٪ من رأس ماله، وعشرة آلاف جنيه كاشتراك سنوى.

كما تم تحرير تجارة الارز والقمح وغيرها من الحاصلات الرئيسية هذا الى جانب انشاء صندوق موازنة الاسعار الزراعية والذى يعمل على مواجهة التقلبات السعرية والظروف البيئية والمخاطرة واللايقين التى يتعرض لهم المنتج الزراعى

دون غيره من المنتجين فى القطاعات الاقتصادية الاخرى؛ مع بحث انشاء صندوق لتعويض المتضررين من المنتجين الزراعيين ·

ومن امثلة جمعيات حماية المنتجين الزراعيين فى مصر الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية الذى قام بانشاء العديد من المشروعات كانتاج تقاوى البطاطس محليا وانتاج شتلات الفراوله وتقاوى الثوم الصينى، مع اجراء عمليات المقاومة البيولوجية لآفات الفاكهه، وانشاء محطات للفرز والتدريج والتعبئة وتطوير العبوات التصديرية وغيرها من المشروعات ·(١)

وفى مجال موازنة اسعار المحاصيل الزراعية يقوم الاتحاد بتصنيع بعض الحاصلات كالزبيب والفراولة وقمر الدين لضمان عدم انهيار اسعارها وتوافرها للمستهلك بأسعار مناسبه، مع انشاء منافذ لتوزيع الخضر والفاكهه فى جميع انحاء الجمهورية، ويعمل الاتحاد على ضمان عدم وجود متبقيات للمبيدات بالمحاصيل البستانية لضمان توافر الشروط الصحية لها·

أما من الناحية التصديرية فيهتم الاتحاد بتحديد واختيار الاوقات المناسبة للتصدير ومراعاة الجودة المطلوبة بالاسواق الخارجية ·

من هنا نجد أن جمعيات حماية المنتجين تقوم بتدعيم موقف كل من المنتجين والمصدرين على السواء·

أما تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى التى احتكرتها الدولة خلال الحقبة الماضية ، فقد تركت للقطاع الخاص فى الوقت الحالى، مما يحتاج معه الأمر الى وضع الشروط والمواصفات القياسية لهذه المستلزمات وتداولها وخاصة المستورد منها، مع تحديد الاسعار التنافسية لها، حتى اذا ما زادت اسعار التجار لها اتخذت الدولة اجراءات الحماية

---

(١) على ابو جازيه (مهندس)، دور الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية فى مجال التسويق والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، فبراير ١٩٩٤·

للمنتجين من خلال بيع هذه المستلزمات باسعار السوق التنافسية أو فرض الضرائب التصاعدية على الاسعار التى تفوق سعر السوق التنافسى للسيطرة على سلوك التجار، وايضا من خلال القوانين والتشريعات الملزمة بتطبيق اسعار السوق التنافسى، أو قيام الجمعيات التعاونية واتحاد الفلاحين بتداول هذه المستلزمات ٠

وفى مجال الاقراض والائتمان، اشرنا سابقا لقرار انشاء بنوك تعاونية لتمويل القروض الانتاجية، هذا إلى جانب قيام بنوك التنمية والائتمان الزراعى بهذه الوظيفة ٠

(٤) منح القروض الميسرة لصغار المنتجين :

يحتاج صغار المنتجين إلى دعم مالى (تمويل) لمشروعاتهم خلال السنوات الأولى للمشروع حتى يصل إلى الانتاجية الحدية له، وعليه يجب أن تحظى هذه المشروعات الصغيره بالتسهيلات الاقراضية والائتمانية اللازمة لتسهيل دخولها كمنتجه فى الأسواق ومساندتها على الاستمرار فى الانتاج، وذلك عن طريق اعفاء هذه القروض من الفوائد (فترة السماح)، ويتأتى ذلك عن طريق تحقيق الدولة لسياسة استقرار العملة وتوفير النقد اللازم لتمويل النمو الاقتصادى عن طريق استخدام سياسة الاحتياطى الادنى وسياسة اعادة التمويل وسياسة السوق المفتوحة (بيع وشراء الاوراق المالية) ، فالاحتياطى الادنى يعنى تجميد المصارف لنسبة محددة من التزاماتها المالية وودائعها (احتياطى ادنى) لدى البنك المركزى دون فائدة ، وعن طريق تغيير هذه النسبة يستطيع البنك المركزى التحكم فى مقدرة المصارف على منح القروض ٠

أما اعادة التمويل، فيعنى تحكم البنك المركزى فى القروض الممنوحة من قبل المصارف عن طريق شراء السندات والاوراق المالية ٠

أما سياسة السوق المفتوحة (بيع وشراء الاوراق المالية)، فتعنى تغيير سعر السندات وسعر الفائدة على الاوراق المالية والتى لايطبقها البنك المركزى إلا لغرض تنظيم سوق النقد، فعن طريق شراء الاوراق المالية تزداد الكميات النقدية المطروحة للتداول وعن طريق بيع الاوراق المالية يسحب البنك المركزى كمية من النقد من الدورة الاقتصادية ٠

وفى مجال الانتاج الزراعى أشرنا سابقاً الى أهمية تملك التعاونيات لبنوك تمويل المزارعين بالسلف والقروض وتسهيل أجراءاتها وضمان سلامة أجراء حسابات مديونية المزارعين .

وقد أصدر مجلس ادارة الاتحاد التعاونى المركزى بانشاء صندوق مركزى للاستثمار التعاونى الزراعى رأسماله ٥٠ مليون جنيه لتوفير التمويل للمشروعات التعاونية الزراعية بما يقضى على الاختناقات والمشاكل التى يعانيها القطاع التعاونى فى الحصول على القروض اللازمة لمشروعاته سواء فى مجال الانتاج أو التسويق داخليا وخارجيا. كما وافق مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على تعديل فئات الاقراض واستحداث قروض جديده لانشطة استصلاح الاراضى، وتطوير نظم الرى، حيث يتم تحديد قيمة القرض بما يوازى ٥٠٪ من التكلفة الفعلية مع تعديل فترات السماح والسداد لهذه القروض بما يتمشى مع وصول الارض للانتاجية الحدية، مع استحداث نوعيات جديدة من القروض للمساهمة فى انجاح مشروعات الاستصلاح مثل الصرف المغطى والسكان وتقرر منح مدة سماح لقروض الاراضى المستصلحة تبلغ ثلاث سنوات، حيث انها الفترة اللازمة لوصول الاراضى المستصلحة الى الانتاجية الحدية، أما الاراضى المنزرعة والمراد تطوير نظم الرى بها فيكتفى بفترة سماح تبلغ سنه واحدة، حيث أنها اراضى منتجه تعطى عائداً مباشراً .

(٥) الاهتمام بتدريب العاملين على المهن المختلفة :

من الأدوار الهامة التى يجب على الدولة الاهتمام بها وخاصة فى مجال الصناعة بعد ترسيخ الولاء والانتماء لدى العاملين، هو العمل على تدريب العاملين بجميع القطاعات الاقتصادية على القيام بأداء وظائفهم بأكفء الوسائل والطرق الانتاجية كل فى موقعه، مع العمل على تشجيع الحرف اليدوية وذلك بدعم الورش المتوسطة لتعزيز موقفها المالى وقدرتها على المنافسة عن طريق التسهيلات الضريبية وتقديم الاستشارات العلمية ومنح القروض طويلة الاجل بفوائد منخفضة، مع اقامة برامج تشجيعية تنافسيه بين هذه الورش .

إن الاقتصاد الموجه قد سلب الافراد المبادرة الشخصية والمسئولية الذاتية وعاق الى حد كبير قدرتهم على الابداع واستعدادهم للانجاز، وانعكس ذلك على الانتاجية المنخفضة للاقتصاد بالقياس بالبلدان الصناعية الكبرى، مما يحتاج معه الأمر إلى اقامة اماكن تدريب ودورات تدريبية واعادة تأهيل وتعلم مهن جديده تساعد الناس في الحصول على عمل جديد مع منح المتدربين قروض لتغطية نفقات معيشتهم خلال فترة التدريب ، على ان تتحمل الدولة تكاليف التدريب كاملة، ويمكن للدولة ايضا الرقابة على سوق العمل ونوع التشغيل وحجمه والوظائف والمهن وتحديد امكانية التعليم المهني، على أن يضع العمال وأصحاب العمل شروط العمل والاجور وأوقات العمل ومدة الاجازات، ومن هنا يأتي دور نقابات العمل واتحادات أرباب العمل للدفاع عن مصالح أعضائها بحزم وقوة، مع تحمل المسئولية الكبيره اتجاه استقرار النظام الاقتصادى بأكمله، ويتم ذلك من خلال حياديه حزبيه ودينية داخل هذه النقابات والاتحادات لحمايتها من الصراعات وضمان دعائم الاستقرار الاجتماعي .

ونشير في هذا الصدد أنه يجب وضع شروط محددة في بعض الانشطة المهنية لدخول من يمارسها في الأسواق، فيجب على الحرفيين مثلا أن يثبتوا قبل السماح لهم بممارسة المهنه ان لديهم خبره مهنيه كافيه في مجال العمل. وفي بعض المهن الاخرى يجب ان تشترط الدولة على من يمارسها تأهيلاً خاصاً وسن معينه، وينطبق ذلك على سبيل المثال على العمل في مجال الصحة ومجال الاستشارات القانونية والاقتصادية والضريبية .

أما عن الجانب الاجتماعي ، فيجب توفير الحمايه الاجتماعية للعامل سواء بلغ سن التقاعد أو أصيب بمرض أو في حالة البطالة أو في حالة تعلم مهنه جديده، فيجب على الشئون الاجتماعية تحمل التبعات المالية المترتبة على ذلك عن طريق التعويض العائلي عن الأولاد والسكن والمحتاجين وضحايا المهن المختلفة .

أما في مجال الزراعة فيجب العمل على تدريب المشرفين الزراعيين وأمدادهم بأحدث الاساليب والوسائل الانتاجية والنشرات العلمية وطرق مقاومة الآفات وطرق التسويق والمسالك التسويقية والتخزين، مع العمل على تدريب صغار المزارعين

على بعض الحرف المستغله للموارد الريفية البيئية لزيادة دخولهم والاستفادة من أوقات فراغهم، إلى جانب الدورات التدريبية على أحدث طرق الزراعة واستخدام الآلات الحديثة وذلك بالتطبيق العملى فى الحقول الارشادية ٠

(٦) توفير شبكة للمعلومات :

من أهم أسباب نجاح أى سياسة انتاجية أو تسويقية، توافر الانباء والمعلومات الدقيقة عن الأسواق وكمية الطلب على السلع والمنتجات المختلفة وحجم العرض المقابل لهذا الطلب، والمخزون من السلع والمنتجات وايضا كل ما يتعلق بالاسعار والمواصفات الخاصة بأذواق المستهلكين والمسالك التسويقية وكافة البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية والتوقيتات المناسبة لعرض السلع والمنتجات المختلفة فى هذه الأسواق ومواصفاتها القياسية ٠٠٠٠ الخ٠

من هنا يأتى دور الدولة فى توفير شبكة للمعلومات، التى تساعد المنتجين على اتخاذ قراراتهم الانتاجية والتسويقية، واختيار السلع والمنتجات ذات العائد المجزى، وضمان تصريف هذه المنتجات ، الى جانب مواجهة اخطار المخاطرة واللايقين، وخاصة فى مجال الانتاج الزراعى٠

(٧) الدعاية والتسويق للمنتجات المصرية وفتح اسواق جديده لها :

إن الدعاية للمنتجات المصرية سواء على الصعيد المحلى أو الصعيد العالمى لمن الاهمية بمكان لتصريف السلع والمنتجات المعروضة للبيع، ويمكن استخدام كافة وسائل الاعلام والاعلان فى هذا الصدد سواء المرئية أو المسموعة أو المكتوبة٠ أيضا يجب دراسة احتياجات الأسواق محليا وعالمياً، واقامة منافذ للبيع بالقرب من مناطق الاستهلاك، مع عقد الصفقات التجارية مع الدول الاجنبية ودراسة السلع والمنتجات التى يمكن تصديرها فى ظل التكتلات الاقتصادية والحماية التى تقدمها لاعضائها والاتفاقات الدولية التى أبرمتها فى هذا الصدد، حتى يتسنى تحديد السلع القابلة للتسويق عالميا وتحديد المواصفات القياسية المطلوبة والتوقيت المناسب لتصديرها، مع ضمان عدم تسرب المعلومات عن اسعار السلع المنتجة لضمان أفضل سعر ممكن ٠

الفصل الثالث

٣ - دور الدولة فى حماية محدودى الدخل ومجابهة تدنى مستوى المعيشة (الفقر) فى القطاع الزراعى

٣ - دور الدولة فى حماية محدودى الدخل ومجابهة تدنى مستوى المعيشة (الفقر) فى القطاع الزراعى

١٠٣ - الفئـــات الفقيرة (الاشد فقـــرا) فى الدول النامية

هناك عده معايير لتصنيف الاقتصاديات وفقا لمستوى التقدم ، ويستخدم البنـــك الدولى فى تصنيف الاقتصاديات نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى حيث قسمـــت الاقتصاديات الى :

- اقتصاديات منخفضة الدخل وفيها يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالـــى نحو ٥٨٠ دولار سنويا ٠
- اقتصاديات متوسطة الدخل ، وفيها يتراوح نصيب الفرد بين اكثر من ٥٨٠ دولار الى أقل من ٦٠٠٠ دولار سنويا ، ويشمل هذا القســم ٠
- اقتصاديات الدخل المتوسط الأدنى (اكثر من ٥٨٠ - ٢٣٣٥ دولار)٠
- اقتصاديات الدخل المتوسط الأعلى (أكثر من ٢٣٣٥ - ٦٠٠٠ دولار)٠
- اقتصاديات مرتفعة الدخل ، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى اكثر من ٦٠٠٠ دولار سنويا ٠

والفقر يعرف على انه عدم القدره على تحقيق حدأدنى من مستوى المعيشة ، وحيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد وضع حد أدنى واعلى للفقر يتراوح بين ٢٧٥ - ٣٧٠ دولار للفرد سنويا ٠ ودون الحد الأدنى تعد فى حالة فقر مدقـع أو فى حالة مجاعة كما فى بعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء ٠

وحيث يوجد أرتباط قوى بين المؤشرات الأجتماعية وبين انتشار الفقر، فانخفاض الدخل ، وسوء التغلية ، ونقص وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليـم والثقافة ، هذا بالاضافة الى تدنى أوانعدام المشاركة السياسية للسكان ٠

ومن جدول (١٠٣) والذى يوضح عدد من المؤشرات الاجتماعية فى العالم النامـــى زيادة نسبة الفقراء الى اجمالى السكان لتمثل نحو٥٠٪من اجمالى السكان فى الهندالى نحو

١٩٪ في امريكا اللاتينية والكاريبي، بينما لاتتعدى تلك النسبه ٨٪ فى شرق أوروبا.

والمؤشر الثاني - من المؤشرات الاجتماعية - وهو معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف، يصل لنحو ١٩٩ فى االهند بينما يبلغ نحو ٢٣ في دول شرق أوروبا.

ويوضح مؤشر نسبه القبول الصافي بالتعليم الابتدائي نحو ٥٦٪ فى افريقيا جنوب الصحراء، و٩٣٪ فى الصين، ٩٠٪ في شرق أوروبا.

وهذه المؤشرات وان دلت على شئ فانما تدل على مدى عمق ظاهرة الفقر فى الدول النامية بصفه عامه، وتزداد تلك الظاهرة بالزيادة السكانية وعدم مجاراه مستويات التنمية لها.

وفي مصر ليس هناك تحديد يسمى بنسبة الفقراء من مجمل السكان الا أن بعض الدراسات الأكاديمية حددت نسبة الفقراء لأجمالى السكان بنحو أكثر من ٤٠٪، وتعد نسبه مرتفعة وتدل على تدنى مستوى المعيشة، وشدة التأثر بالتغيرات الأقتصادية بصفه عامه، والمؤثره على الدخول بصفه خاصه.

وبأدخال الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية حيث تكون تلك الفئات هى أشد الفئات تأثرا بنتائج تلك الأصلاحات، حيث يعاني الفقراء في المدي القصير من نتائج التكيف (١). مما يتطلب اجراءات معينه علاجاً لتلك الآثار.

بينما يصل معدل وفيات الأطفال نحو ٦٦ لكل الف مولود - عام ١٩٩٠- وأيضا يعد هذا المعدل من المعدلات المرتفعة ويعتبر مؤشرا اجتماعيا دا دلاله على تدنى مستوى المعيشة وقصور الخدمات الصحيه.

كما تعتبر مصر من الدول ذات الاقتصاديات منخفضة الدخل، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى(عام ١٩٩٠) نحو ٦٠٠ دولار سنوياً،وذلك ايضا من العوامل

---

(١) صندوق النقد والبنك الدولى - التمويل والتنمية - سبتمبر ١٩٩٠.

التى تؤدى الى زيادة التأثر بالتحديلات الهيكلية فى المجتمع بصفة عامة ، ولدى الفئات ذات الدخول المنخفضة بصفة خاصة ٠

ومؤشر التعليم من ضمن أهم المؤشرات التنموية - وخاصة نوعية التعليم - حيث يتضح مما سبق انخفاض نسبة القبول بالتعليم الابتدائى فى الدول النامية بصفة عامة ٠

حيث أوضحت الدراسات ان زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحده يرفع الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٦٪ ،وذلك للسنوات الثلاث الأولى من التعليم ، بأجمالى قدره ٢٧٪ ٠ وبعد ذلك يصبح العائد ٤٪ لكل سنة ولمدة ثلاث سنوات اخرى بما يعادل ١٢٪ ٠ أى أن التعليم لمدة ست سنوات فقط يزيد الناتج المحلى الاجمالى بمقدار نحو ٣٩٪ (١) ٠

١٠١٠٣ - أسباب زيادة الفقر فى الدول النامية :

يعد من ضمن أهم عوامل زيادة وأنتشار الفقر فى الدول النامية هو اتباع استراتيجيات للنمو غير ملائمه ٠ حيث تعانى الدول النامية من عقد التخلف وفى محاولاتها للتنمية تقلد الدول المتقدمه ، وذلك من حيث محاولات التصنيع المستميته والغير ملائمه ، حيث أتجهت الدول النامية الى الصناعات الثقيلة والمتوسطة مع اهمال القطاع الزراعى ٠ وكانت النتيجة هو عدم تقدمها فى الصناعة مع تخلف الزراعة وعجزها عن مقابلة احتياجات السكان مما أدى الى زيادة الواردات الغذائية للدول النامية - والمديونية وانخفاض معدلات النمو وزيادة التخلف وانتشار الفقر ٠

كذلك يعد تركز القوى العاملة فى بعض القطاعات أكثر من قدرتها الاستيعابية من عوامل تدنى مستوى الأجور ومن ثم مستوى المعيشة وبالتالى زيادة الفقد فى تلك القطاعات ٠ وذلك يتضح بالنسبة لقطاع الزراعة الذى يستوعب نحو ٣٣٪ من اجمالى القوى العاملة عام ١٩٩٣/٩٢ ، مع أتجاه حجم قوة العمل الزراعية الى الزيادة سنة بعد أخرى ٠

---

(١) تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ (تحديات التنمية) - البنك الدولى ١٩٩١٠

كذلك فمن ضمن السياسات غير السليمه والتى أدت الى زيادة وانتشار مظاهر الفقر هو تحديد السقوف ، فتحديد سقف لأيجارات المساكن أدى الى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار فى هذا القطاع ومن ثم أدى الى زيادة الطلب على الوحدات السكنية عن العرض وبالتالى أضطرار شريحه من الناس للسكن فى أماكن غير مخصصه للأسكان وانتشار المناطق العشوائية غير المرخصه أوالمخططه وغير المزوده بالمرافق ومن ثم تدنى مستوى المعيشة فى تلك المناطق وازدياد الفقر.

كما أن تحديد سقف لأسعار الفائده ، يؤدي الى ان يكون الطلب على القروض أكبر من العرض، وفى هذه الحاله لاتقدم البنوك الائتمان الا للمقترضين الذين تقل لديهم المخاطر وهم عاده ذوي دخل أعلى ولديهم أصول مملوكه. ويترك الفقراء الذين هم فى أشد الحاجه الى القروض لتمويل انشطتهم الانتاجية الصغيره، مما يؤدي بهم أما الى الاقتراض من مرابين بأسعار فائدة مرتفعة أو ببيع انتاجهم مسبقا بأسعار منخفضه وذلك كله يؤدي الى ازدياد فقرهم .

ومن تلك السياسات التى تؤدي الى زيادة الفقر فى المجتمع - وانخفاض مستوي المعيشة - هو ارتفاع تكلفة نفس الخدمه أوالسلعة للفقراء عن الاغنياء، مثال ذلك مياه الشرب النظيفه تصل منازل الفئات الأعلى فى المجتمع بأسعار منخفضه، بينما فى المناطق المحرومه من المرافق والمناطق العشوائية تعتبر المياه من السلع مرتفعه القيمه والحصول عليها بتكلفه أعلى من المناطق المتطوره وذلك من خلال سيارات المياه أوبائعيها.

وسياسة وضع نظم موحده مفروضه من أعلى لخدمة الفقراء وهى قد لاتوافق احوالهم من ضمن العوامل التى تؤدي الى فشل سياسات مقاومه الفقر-ذلك لعدم اقتناع وتعاون الافراد المستهدفين معها.

يعد من ضمن أهم أسباب زيادة وانتشار الفقر ، التحيز الحادث ضد قطاع الزراعة في عمليات التنمية ، واعتباره القطاع المحمل بعبء التنمية وتحقيق فائض اقتصادى يحول للقطاعات الا خرى ٠

ويظهر هذا التحيز فى عده جوانب لعل من أهمها حجم الائتمان من الجهاز المصرفى الممنوح للقطاع ، حيث يتضح من جدول (٢٠٣) أن نسبه متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي سنويا خلال الفترة ١٩٩١/٨٠ يبلغ نحو ٥ر٨٪ من جملة الائتمان خلال الفترة (١٩٩١/٨٠) ٠

بينما يبلغ متوسط الائتمان من الجهاز المصرفى الممنوح لباقى القطاعات نحو ٢ر٢٩٪، ٤ر٣٠٪ ، ١ر١٩ ٪ لكل من قطاع الصناعة ، التجارة ، والخدمات على الترتيب ٠

ومن ذلك يتضح مدى عدم الاهتمام بالقطاع الزراعى والذى أدى الى تدنى الانتاج الزراعى خلال تلك الفترة (١٩٩١/٨٠) ومن ثم زيادة الفجوه الغذائية وانتشار الفقر ٠

ويوضح حجم الاستثمارات الموزعه على القطاعات الاقتصادية التحيز ضد قطاع الزراعة الذى يعمل به ويعيش داخله غالبية السكان ـ ، حيث يوضح جدول (٢٠٣) نسبة الأستثمارات المنفذه خلال الخطتين الأولى والثانية للفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٩٢/٩١ وللقطاعين العام والخاص٠ ومنها يتضح ضآله نسبة ما يوجه لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضى ، حيث بلغ المتوسط السنوى لاستثمارات قطاع الزراعة خلال تلك الفترة ما نسبته ٧٪ من جملة الاستثمارات، بينما بلغت نحو ٩ر٢٢٪ ، ٧ر١٧٪ ، ٦ر١١٪ ، ٩ر١٠٪ ، ٨ر٩٪ لكل من الصناعة والتعدين، والنقل والمواصلات ، البترول ، الاسكان ، الكهرباء والطاقة على الترتيب ٠

ومما سبق يتضح تدنى ما يحصل عليه قطاع الزراعة من استثمارات مما يؤدى الى تدنى مستويات الانتاجية والانتاج وبالتالى تخلف القطاع ومن ثم زيادة انتشار الفقر لانخفاض دخول المتعيشين من القطاع الزراعى ٠

هذا من ناحية، ومن ناحية اخري يؤدى ماسبق الى تدنى معدلات النمو فى قطـــــاع الزراعة فى المستقبل ، وهذا ماحدث بالفعل حيث أدي التحيز ضد قطاع الزراعة فى توزيع الاستثمارات الى انخفاض كبير فى معدلات الانتاجية والانتاج الزراعى خلال العقديـــن (السبعينيات والثمانينيات) ، مما انعكس اثره على زيادة واردات الغذاء وزيـــــادة المديونية وماترتب على ذلك ليس بخافى على أحد.

وحيث يعد القطاع الزراعى من القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل، مما يتطلـب مزيدا من الأستثمارات لخلق فرص عمل لاستيعاب هذا القدر من العماله - وهذا عكـــس ماحدث فى الفترات السابقة - ، فمن جدول(٣،٤)يتضح أن نسبة العماله فى القطـــــاع الزراعى تمثل نحو٥ر٣٢٪ من اجمالى العماله فى قطاعات الاقتصاد القومى، يلى ذلك نحـــو ٨ر١٣٪، ٢ر٪، ٧ر٦٪، ٧ر٠٪، ٥ر٤٪، ٨ر١٠٪، ١٪، ٥ر١٪، ٨ر٩٪، ١٨٪ لكل من قطاعـــات الصناعه والتعدين ، البترول، التشييد، الكهرباء، نقل ومواصلات ، تجاره ومال، سياحـــه ومطاعم، اسكان ومرافق ، خدمات أجتماعية ، وأخيرا قطاع الخدمات الحكوميتـــة على الترتيب .

وكثافة عنصر العمل فى هذا القطاع مع تدنى نسبة الاستثمارات الموجهه اليه يـؤدى الى زيادة الفقر وانخفاض مستوي المعيشة ، بينما تبلغ نسبة العمالة نحو٣ر٣٣٪ بقطـــاع الزراعة واستصلاح الاراضى تبلغ متوسط الاستثمارات نحو ٧٪ من جملة الاستثمـــــارات المنفذه للقطاعين العام والخاص كما يتضح من جدول (٥) .

بينما فى قطاع الصناعة نحو١ر١٥٪ من القوي العامله ويوجه له نحو٩ر٢٢٪ مـــــن الاستثمارات المنفذه للقطاعين العام والخاص . ويترتب على ذلك زيادة البطاله وانخفاض مستوى الأجور ومن ثم ازدياد الفقر فى قطاع الزراعة فى الدولة .

ومن ضمن أهم أسباب انخفاض مستوى المعيشة وازدياد الفقر فى مصر - ومثلهـــا فى ذلك عديد من الدول الناميه - هو تدنى الأستثمارات الموجهه للخدمات الاجتماعيـــــة

(التعليم ، الصحة ، الرعاية الاجتماعية ٠٠٠٠) ،وحيث تعد تلك الاستثمارات العامه الاساسية لأصحاب الدخول المنخفضة والفقراء فى المجتمع ونقصها يؤدى الى ان يزداد الفقراء فقرا [١] ، واستمرار الأنخفاض فى مستويات معيشتهم مما يزداد معه احساسهم بوطئه الفقر ٠

وحيث يبلغ متوسط ما يوجه للخدمات الاجتماعية سنويا نحو ٢ر٢٣٪ من جملة الاستثمارات خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٩٢ ٠ وتشمل تلك الخدمات كل من الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها مما تقدمه الدولة فى هذا المجال ٠ ويعد ذلك معدل ضئيل مقارنة بالدول الأخرى التى يزداد فيها الاستثمار فى مجال الخدمات الاجتماعية عن ذلك والذى عن طريقة امكنها تحقيق طفرات فى التنمية ومعدلات النمو ـ الدول الاسيوية ـ ، كذلك يعد ضئيلا مقارنه بباقى قطاعات الاقتصاد القومى ٠

والسياسات السعرية التحكمية والزراعية منها بوجه خاص أدت الى زيادة الفقر فى القطاع الزراعى ٠ حيث سعرت السلع الزراعية الأساسية بأسعار منخفضة دعما للتنمية والقطاعات الاخرى ، مما أدى الى تدنى دخول منتجها وبالتالى مستوى معيشتهم مع أضطرارهم للأستمرار فى زراعتها أما بسبب فرض التركيب المحصولى عليهم وأما بسبب عدم وجود بديل لزراعته ٠

كما تؤدى برامج التكيف الهيكلى فى المدى القصير الى زيادة معاناه الطبقة الفقيرة فى المجتمع ٠ فمن بين أجراءات الأصلاح ذات الأثر المباشر على الفقراء هو الغاء أوتقليص الدعم عامة ، وللسلع الأستهلاكية خاصة ، كذلك للخدمات حيث يؤدى ذلك الى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدره الشرائية للفقراء ومن ثم تدنى مستوى معيشتهم وازياد الفقراء عددا وفقرا ٠

---

(١) نود أن نذكر بأن المقصود بالفقر هو '' عدم القدره على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة '' وقد وضع حد أدنى واعلى للفقر يتراوح بين ٢٧٥ـ ٣٧٠ دولارا للفرد سنويا ٠

كما أن توقف مؤسسات الدولة عن تمويل القطاع الزراعى بالاقراض المدعم - (قروض بنك التنمية والائتمان الزراعى) أدى الى صعوبة حصول فقراء الزراع وصغارهم على التمويل اللازم لزراعاتهم الا من مصادر مرتفعة التكاليف مما ينعكس على انتاجهم وصافى دخولهم بعد ذلك بما يؤدى الى تدنى مستوى معيشتهم · يضاف الى ذلك توقف الدولة عن تسويق الأنتاج الزراعى وبصوره مفاجئة مما أدى الى وقوع الزارع فريسة للتجار والوسطاء المتحكمين فى أسعار المنتجات الزراعية ·

كذلك اطلاق حرية السوق والأسعار والاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى ادى الى اتجاه اسعارها الى الارتفاع - مع عدم وجود مصادر للأقراض - ، كذلك ضعف الرقابة عليها مما نتج عنه استيراد مدخلات زراعية غير مطابقة أوممنوعه دوليا، بما ينعكس أثره على الانتاج الزراعى ، ومن ثم دخل الزراع ·

وفى مرحلة الانتقال الى الاقتصاد الحر ، هناك عوامل عديده قد تكون غير مشجعة على الاستثمار والتنمية فى المجتمع وخاصة فى بداية عملية التحرير ، مما يقلص من نشاط القطاع الخاص ، ويخفض من القوة الشرائية للنقود وبالتالى من انخفاض القيمة الحقيقية لدخول الأفراد وانخفاض مستوى المعيشة وبالتالى الإحساس بالمعاناه والفقر ·

ومن هذه العوامل التى تزيد من انخفاض القوة الشرائية ومن ثم مستوى المعيشة أرتفاع معدل التضخم ، وارتفاع الأسعار · كذلك من العوامل غير المشجعة على الاستثمار فى الاقتصاد ارتفاع سعر الفائدة ، وارتفاع أسعار الصرف للعملة مما يؤدى كذلك لتقليص الاستثمار الخاص وارتفاع أسعار السلع فى المجتمع ·

واذا كان الاستثمار الخاص هو المحرك والمستهدف فى اقتصاديات السوق فأن عده عوامل تؤثر على حركته ونشاطه فى مقدمتها معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى ، ومعدل الاستثمار العام ، فأثارهما ايجابى على الاستثمار الخاص · والمديونية الخارجية وما يترتب عليها من أثار سلبيه على الأستثمار الخاص ·

جـــدول (١٠٣)

اثر بعض المتغيرات على معدلات الاستثمار الخـــاص

المتغيـــر	الأثـر
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى	ايجابـى
سعر الفائدة الحقيقى على الودائع	سلبـى
مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	ايجابـى
معـــدل الاستثمار العـــام	ايجابـى
معدل التضخم المحلـــــى	سلبـــى
نسبة مدفوعات خدمة الدين	سلبـــى
نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى	سلبـــى

المصدر : صندوق النقد والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ ديسمبر ١٩٩٠ .

٢٠٣ - دور الدولة فى المحافظة على مستوى المعيشة والحد من الفقر فى ظل التحرير الاقتصادى

مما سبق يتضح أن هناك عده عوامل مؤدية الى وجود الفقر وازياد فى الدول النامية وخاصة مع سياسات الأصلاح الاقتصادى فى المدى القصير ، وأن هذه العوامل والأسباب المؤدية والمسببة للفقر بعضها مزمن والبعض مستجد نتيجة لسياسات واجراءات حكومية .

كما أن هناك عدة تحديات [1] تجابه الدولة فى مرحلة الأنتقال الى اقتصاديات السوق ومع سياسات الاصلاح الاقتصادى ، ومن تلك التحديات التى على الحكومات التعامل معها ، كيفية تشجيع العاملين على الانتقال من الوظائف منخفضة الأجر غير المنتجة التى لا توفر سوى ضمان التوظف مدى الحياه ، الى وظائف منتجه فى اقتصاد السوق أعلى أجر ولكنها أقل استقرار ، مع تشجيع العاملين الجدد على تفضيل تلك الوظائف وهى غالبا فى قطاعات غير حكومية .

ومن تلك التحديات ايضا ، كيف يتسنى حماية المجموعات الأكثر تعرضا للمخاطر (الفقراء ، ارباب المعاشات ... الاطفال) من التكاليف الاجتماعية للتكيف .

كذلك ، كيف يمكن تلبية الحاجة الى خدمات صحية وتعليمية أفضل فى ظل عجز الموازنة والتضخم . كل تلك التحديات وأساليب المواجهة اللازمه لها تقع على عاتق الحكومة وهى ذات ارتباط وثيق بمستوى المعيشة وحالات الفقر فى المجتمع .

ومن ثم فإنه لابدمن اجراءات تؤدى الى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيدا للقضاء عليها فى المجتمع ، وهذه الاجراءات اللازمه للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص - وان كان هناك جانب من عوائدهم يوجه للنواحى الاجتماعية - ، وبالتالى فلا مناص من أن تتولى الدولة مسئولية وعبء القيام بهذا الواجب

---

(١) صندوق النقد والبنك الدولى - التمويل والتنمية . ديسمبر ١٩٩٠ .

الا وهو الحد من الفقر والقضاء عليه ، أو بمعنى آخر مساعده الفئات الضعيفة فى المجتمع . ويتمثل الدور الحكومى فى نواحى عديده نتعرض لأهمها فيما يلى :

١٠٢٠٣ ـ العمل الحكومى فى القطاعات الأجتماعية :

وذلك فى مجالات الصحة والتعليم الأساسى وخدمات الأسرة والرعاية الأجتماعية وكل تلك النواحى تتولاها الدولة ، وهى جانب أساسى من مسئولياتها . والتقدم فى النواحى الاجتماعية تلك ينعكس على الانتاج والانتاجية ومن ثم معدل النمو فى المجتمع ففى ظل العمل الحكومى فى تلك المجالات حققت دوُل عديدة تقدم اجتماعى (١) ـ أعلى مما يتيحه مستوي دخلها (الصين ، سيري لانكا ، شيلى ، كوستاريكا، كولومبيا) ونقيض ذلك أن النمو المرتفع اقتصاديا ـ فى غياب العمل الحكومى الفعال فى القطاعات الأجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة فى مجال التنمية الأجتماعية (البرازيل ، باكستان).

ويعد التعليم الاساسى من أهم التزامات الدولة تجاه المواطنين خاصة غير القادرين ، حيث يجب التوسع فيه ليشمل كل الاطفال فى سن الالزام وان يتضمن عدم تخلفهم أوتسربهم منه . حيث اثبتت الدراسات (٢) ـ كما سبق الاشارة ـ ان زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحده يرفع الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٩٪ وذلك للسنوات الثلاث الاولى من التعليم وبما يعادل ٢٧٪ ، بعد ذلك يصبح العائد ٤٪ لكل سنة ولمدة ثلاث سنين اخري بما يحقق ١٢٪ ، اي ان التعليم لمدة ست سنوات فقط يزيد الناتج المحلى الاجمالى ٣٩٪. وقد اهتدت الى هذا الأساس الدول الاسيوية المنطلقة حاليا والتى تعرف بنمور آسيا ، حيث ركزت على التعليم والتدريب بالاضافة الى التحرير الأقتصادي مما اتاح لها هذه الدفعة التنموية القوية .

وليس هناك من بديل لدور الدولة فى هذا القطاع ، سواء فيما يتعلق بتمويله لاتاحة فرص التعليم ، أو بتخطيطه فيما يتعلق بمحتواه والذي يرتضيه المجتمع وستستمر

---

(١) صندوق النقد ـ والبنك الدولى ـ التمويل والتنمية ـ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٢) مؤشرات التنمية الدولية ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ ـ البنك الدولى ـ ١٩٩١.

الحاجة الى دور الدولة فى التعليم فى الدول النامية للفترات الزمنية القادمة حتى تحقيق مرحلة نمو متقدمه .

يضاف الى ما سبق دور الدولة فى قطاع الخدمات الصحية ، وحيث يعد المستوي الصحى وراء انتاجية المجتمع ، ومع انخفاض مستويات الدخول وارتفاع الاسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك امكانية لدي الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للقطاعات الأقل دخلا فى المجتمع . ومنا يمكننا الاقتراح بأن نقسم تلك الخدمات الى عده نوعيات تشمل :

- خدمات الصحة الأساسية للفقراء .
- خدمات صحة للاطفال الفقراء .
- خدمات صحية للامهات والاطفال الرضع الفقراء .
- خدمات التأمين الصحى .
- خدمات صحية عامة .

ولابد أن تقوم الدولة بدورها فى النواحى الخمس السابقة ، وان تحدد المجموعات المستهدفة جيدا، وأن يتم تخصيص الاحتياجات الأستثمارية بحيث تغطى تلك الحاجات ولايمكن ان تترك النواحى الصحية نهبا لقلة الأعتمادات المالية ، حيث يجب أن تعطى أولوفية فى تمويلها ولو بفرض نوعيات معينه من الضرائب لتلك الخدمات مع التأكيد الحاسم على نوعية الخدمة المقدمه للمحتاجين .

ودور الدولة لازم كذلك - خاصة فى ظل التحرير الأقتصادي - فيما يتعلق بالضمان الأجتماعى، وتوفير شبكات أمان للفقراء ، وفى توفير المرافق الأساسية، حيث لن يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فى تلك المجالات معدومه العائد . وعلى ذلك فان العمل الحكومى لازم فى المجالات الأجتماعية لضمان تحقيق اهدافها بغض النظر عن الجوانب الاقتصادية وما تحققه من مستوي اقتصادي .

ولزومية دور الدولة فى المجالات الاجتماعية تؤكدها تجارب دول عديده حققت تقدم اجتماعى أعلى مما يتيحه مستوي دخلها مثل الصين، سيري لانكا،شيلى ،كوستاريكا ، كولومبيا،نظرا لدور الدولة، ونقيض ذلك فان النمو المرتفع فى غياب العمل الحكومى الفعال

فى القطاعات الاجتماعية لم يحقق مكاسب مماثله فى مجال التنمية الاجتماعية مثل البرازيل، باكستان (١) .

٢٠٢٠٣ـ دور الدولة فى استخدام آلية الأسعار فى زيادة الدخول الحقيقية للفقراء :

بما يعنى أنه فى امكان الدولة استخدام الأسعار النسبيه بما يحقق اوضاع اقتصاديه افضل للفقراء . حيث يمكن توجيه الاسعار نحو الزيادة للسلع التى ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعى .

فعن طريق زيادة الأسعار النسبيه لتلك السلع يتم اعاده توزيع الدخل لصالح تلك الفئات . فزيادة اسعار السلع الزراعية (كالقطن ، الارز ، القمح ، ..) يؤدى الى حصول الزراع على دخول اعلى وعلى حصول العماله الزراعية على اجور افضل مما يؤدى الى رفع مستوى معيشة القطاع الريفى والحد من الفقر فيه .

وحيث كان العكس هو السائد ، بتسعير السلع الزراعية بأسعار أقل من اسعارها السوقية الحقيقية ـ داخليا وخارجيا ـ وتحصل الدولة على هذا الفرق ـ بالنسبة للصادرات او يعتبر دعما للقطاعات الاخرى بالنسبة للسلع التى تستهلك داخليا . مما ادى الى النتائج المعروفة بالقطاع الزراعى والآثار السلبيه المترتبة على ذلك سواء فيما يتعلق بالانتاج الزراعى او الدخل او مستوى المعيشة فى القطاع .

وفى ظل التحرير ـ حرية السوق والاسعار ـ فان للدولة دور كذلك بالنسبة لامكانية استخدام الأسعار والاسعار النسبيه ـ خاصة ـ فى دعم صغار المنتجين والمستهلكين ، حيث يمكن للدولة ان تدخل السوق كمشترية لبعض المحاصيل والسلع بما يؤدى الى رفع أسعارها

---

(١) صندوق النقد والبنك الدولى ـ '' التمويل والتنمية '' ـ سبتمبر ١٩٩٠ .

ويمكنها كذلك الحد من واردات بعض السلع عن طريق التعريفات الجمركية فترتفع أسعار السلعة المحلية بما ينعكس على دخل منتجيها .

كما يمكن للدولة ان تحدد سعر أساسي وتضمنه عن طريق أستعدادها للشراء به ، كما أن حصول المنتجين على أسعار صادراتهم يؤدى نفس الغرض .

أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق أسعار السلع التى يستهلكها فقرائهم يمكن الحد من الفقر وزيادة دخولهم الحقيقية اذا تم خفض أسعار تلك السلع ، وذلك ممكن عن طريق قيام الدولة بالحد من الوسطاء ، وخفض الضرائب عليها ، وقيام شبكات توزيع شبه حكومية أوتعاونية لخفض التكاليف التسويقية ، كذلك يمكن للدولة أن تشترى انتاج سلعة معينة لتوزيعها على الفقراء بسعر التكلفة .

معنى ما سبق ، انه فى ظل التحرير وحرية السوق والاسعار ، ستظل آليه الأسعار آداه يمكن للدولة عن طريقها تنفيذ سياسات اجتماعية (واقتصادية) مستهدفة فى المجتمع لصالح فئات معينة .

٣٠٢٠٣- الأستثمار فى رأس المال البشرى :

والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح اكثر كفاءة وأعلى انتاجية ومن ثم اعلى اجرا ودخلا وبالتالى تتاح أمامه فرص اكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر .

والاستثمار فى راس المال البشرى لازم لكل مجتمع حتى يستطيع تحقيق التنمية ، وخير دليل على ذلك ما حققته الدول الاسيوية من تقدم معتمده على تطوير القوى العاملة ، وقد حققت طفرات تنموية كبيرة .

وفى ظل التحرير الأقتصادى يلزم دعم الأستثمار فى راس المال البشرى خاصة فيما يتعلق بالتدريب التحويلى ، حيث ستؤدى عملية الخصخصة الى التخلص من اعداد كبيرة

من العاملين ، ومن ثم يلزم اعادة تأهيلهم لأنماط انتاجية جديدة يمكنهم مزاولتها .

كما ان اقلاع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين أدت وستؤدى الى زيادة البطالة بينهم وهم بمؤهلاتهم الحاصلين عليها غير معدين لتأدية أعمال انتاجية فى المجتمع ، مما يتطلب اعادة تأهيلهم وتدريبهم لمزاوله اعمال وحرف وأنشطة يرغبوا فى ممارستها .

ان الاستثمار فى راس المال البشرى يستلزم اعادة تصميم نظام التعليم بالمجتمع بما يؤدى الى تخريج افراد قادرين على العمل المنتج وممارسة الانشطة الانتاجية فى الحياة العملية ، وذلك يستلزم مناهج تعليمية نظرية وتطبيقية تتوافق وأحتياجات المجتمع الحقيقيه وليس لاسترضاء افراد المجتمع - ، كل ذلك يحتاج الى استثمارات ضخمة قد لايستطيع المجتمع توفيرها بالسرعة اللازمه - ولكن نجاح عملية تحرير الاقتصاد بهدف التنمية هو رهن باعداد راس المال البشرى الكفء .

ومن ثم فأن دور الدولة أساسى ومطلوب لتوفير الأستثمارات اللازمه للتعليم والتدريب ، بل أن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسئوليات الدولة ، حيث تعد مسئولية الدولة فى اتاحه فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينه للفقراء والذين لايستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه والذين سيؤدى غياب الدور الحكومى الى عدم حصولهم على أى قسط من التعليم ، ومن ثم يتأثر الانتاج فى المجتمع .

ودور الدولة فى مجال تنمية الموارد البشرية يزداد أهمية فى ظل التحرير الاقتصادى لاسباب عديدة ، وأهم جوانب هذا الدور تتضح فى الاتى :

- اعداد المحتوى التعليمى فى المجتمع والاشراف عليه .
- تحمل تكلفة مرحلة التعليم الاساسى لغير القادرين .
- تدريب القوى العاملة التى يحتاجها المجتمع .
- التعليم الفنى .

٤٠٢٠٣ - تطوير البنية الاساسية في الريف :

يزداد دور الدولة فى ظل التحرير الاقتصادى فى مقاومة الفقر والعمل على رفع مستوى المعيشة - خاصة فى المراحل الأولى - ، وتطوير البنية الاساسية فى الريف يساعد على تحقيق هذا الهدف . فشبكات الطرق ، خدمات النقل ، وتطوير التسويق ... ، كل ذلك يدعم النشاط الانتاجى من جوانب عديده .

فربط الانتاج بالاسواق يؤدى الى زيادة الاستجابة السعرية للانتاج وبالتالى يتجاوب العرض مع الطلب ويزداد دخل الزراع . كما ان وسائل النقل وشبكات الطرق اداه هامة وأساسية من ادوات الربط تلك .

وتطوير التسويق ومؤسساته اداه هامة لكى يحصل المنتجون على عائدمجزى من انتاجهم الحد من ضخامة الهوامش التسويقية . وكل ذلك ينعكس على مستوى المعيشة فى الريف وهو الاكثر ، فقرا وبالتالى يمكن الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة .

وتطوير البنيه الاساسية ذات الاثر المباشر على الانتاج فى الريف يتمثل فى :

- صيانة وتطوير وزيادة شبكة الطرق .
- توفير ودعم خدمات النقل .
- تطوير التسويق والمؤسسات التسويقية .

صيانة وتطوير وزيادة شبكات الطرق حيث تتحمل الدولة كافة الاستثمارات الا انه من الممكن استردادها عن طريق فرض رسوم على الطرق ، أو على طرق معينه ، على ان يستفاد من عائد تلك الرسوم لدعم وتوسيع وزيادة وصيانة الطرق ولاتذهب ايرادات الى المحليات للتصرف فيها كمكافئات للعاملين .

توفير ودعم خدمات النقل ، ويتأتى ذلك عن طريق تشجيع الدولة لاقامة مشاريع النقل ، ووحدات النقل بأنواعه المختلفة . ذلك عن طريق الاعفاءات من الضرائب

والجمارك ولفترات محدده · ومن الممكن ان يتم تحويل بعض وحدات القطاع العام الى وحدات القطاع الخاص لرفع كفائتها ·

٥٠٢٠٣ ـ تطوير التسويق ومؤسساته :

ويتضمن هذا المجال جوانب متعدده منها تطوير العبوات ومعدات التعبئة ، نشر المعلومات السوقية ، الحفظ ، التجهيز ، التدريب · وبعض تلك العناصر يستلزم قيام الدولة بها أو مساهمتها فيها · من ذلك التدريب ، والتطوير ونشر المعلومات السوقية · وجميعها انشطة قد يحجم القطاع الخاص فى بدايته عن الاستثمار فيها· ونظرا لتأثيرها الايجابى على عائد الانتاج لذا لزم ان تؤديها الدولة ـ وان كان من الممكن استرداد بعض أو كل تكلفتها من المستفيدين منها ·

ان ما سبق عن تطوير البنيه الاساسية فى الريف لا يؤدى فقط الى زيادة عائد المنتج ، وانما ايضا يؤدى الى زيادة الانتاج ، فزيادة فرص التسويق وامكانياته تحفز الزراع على زيادة انتاجهم الذى يسهل تسويقة ومن ثم زيادة دخولهم ·

تسعير الغذاء وتوزيعه : يؤدى تحرير الأقتصاد القومى واطلاق حرية السوق والاسعار الى ارتفاع اسعار السلع ـ خاصة فى المراحل الاولى ـ ، وفى الدول الفقيرة وحيث مستويات الدخول منخفضة ومع إزياد أسعار الغذاء ستزداد معاناه الفقراء وينخفض مستوى معيشتهم ومن ثم فلابد من قيام الدولة بدور فى تسعير الغذاء الضرورى ، وضمان حصول محدودى الدخل على احتياجاتهم الغذائية ·

ومن ثم فان دور الدولة فى هذا المجال يمكن توضيحه فيما يلى :

- اما تسعير الغذاء الضرورى بأسعار عادله للمنتج والمستهلك ·
- او شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة ·
- ضمان حد أدنى من الغذاء الضرورى بأسعار مناسبة للفقراء ·

تسعير الغذاء الضرورى (السقوف السعرية) : هناك عده سلع تعد لازمه وضرورية لاستمرار الحياه فى الدول النامية مثل الخبز ، الزيوت ، السكر ..، ومن ثم فأن تترك أسعارها للسوق الحر بدون تدخل من الدولة وخاصة فى المراحل الاولى للتعديلات الهيكلية سيؤدى أما الى ارتفاع كبير فى أسعارها أو اختفائها من السوق وتزداد معاناه الفقراء .

مما يستدعى تدخل الدولة بأى صورة من الصور ، ومن تلك الأساليب تحديد السقف السعرى لكل سلعة ضرورية ، بمعنى تحديد الحد الأقصى للسعر الذى يجب أن تباع السلع بأقل منه . ويتم ذلك بالاتفاق بين الدولة وممثلى المنتجين ، وممثلى التجار . وبالتالى فأنه اذا زاد السعر عن الحد الأقصى يصبح من حق الدولة التدخل المباشر لحماية فقراء المستهلكين وذلك عن طريق طرح كميات اضافية فى السوق أو فتح الأستيراد ، أوغير ذلك من الأساليب التى تؤدى لانخفاض السعر تحت الحد الاقصى (السقف السعرى) السابق تحديده حماية لاصحاب الدخول الصغيرة . وهنا تجدر الأشارة الى ان اسلوب السقوف السعرية يستخدم ايضا بالنسبة للخدمات الأساسية فى عديد من دول الأقتصاديات الحره .

شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة ، وعلى اساس عدم تحمل الدولة أى دعم ، ولكن فقط ينحصر دورها فى خفض الهوامش التسويقية التى يغالى الوسطاء فى الحصول عليها ، كذلك ضمان انسياب العرض دون اختناقات فى مقابلة الطلب وعدم ارتفاع الأسعار .

وقد يبدوا هذا الاسلوب اكثر تدخلا من قبل الدولة عن سابقه ، ولكن يحد منه وجود شبكة لتوزيع الغذاء شبه حكومية ، خاصة بأشراف الدولة تقوم بمهمه التوزيع وبما يؤدى الى تدنيه الهوامش التسويقية والتى تصل فى بعض السلع الغذائية - وخاصة الزراعية الطازجة - الى أكثر من ١٠٠٪ .

ضمان حد أدنى من الغذاء الضرورى بأسعار مناسبة للفقراء ، حيث يجب ان يتضمن التحرير الأقتصادى والأصلاح الهيكلى عقدا اجتماعيا جديدا يمكن من خلاله وضع برنامج

تأمينى يمكنه ان يعوض الغاء الدعم المباشر وغير المباشر لأصحاب الدخول الصغيرة . وقد يتأتى ذلك عن طريق شبكات أمان معينه ، أو بواسطة فرض ضريبة معينه توجه حصيلتها لدعم سلع الفقراء . كذلك عن طريق توجيه شبكات التوزيع الى المناطق الفقيرة أو العشوائيات بما يؤدى الى خفض التكاليف التسويقية ومن ثم سعر المستهلك .

وفى هذا الصدد هناك امكانية لايجاد علاقة جديدة ومتكاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص حتى يمكن مجابهة الاختلالات فى مرحلة الأصلاحات الهيكلية ، مثل علاقات التوزيع والتسويق والخدمات المرتبطة بها بما يخدم المشروعات الخاصة الصغيرة والمستهلك . حيث يمكن للمشروعات الصغيرة القيام بأنشطة التسويق والتوزيع بكفاءة مرتفعة وبتكلفة منخفضة بأشراف ورقابة الدولة وذلك يعود على اسعار المستهلك . ويعد هذا احدى المجالات التى منها يمكن ايجاد علاقة جديدة بين القطاعين وهناك مجالات اخرى عديده .

٦٠٢٠٣ ـ مشروعات التوظيف ، وتوجيه الأستثمارات للمناطق الفقيرة :

ومن أهم آثار ونتائج التحرير الأقتصادى وأعادة الهيكلة زيادة البطاله ، أمام لتوقف الدولة من القيام بدورها فى تعيين الخريجين ، واما لاستغناء العديد من المشاريع العامة التى يتم خصخصتها عن فائض العماله لديها . والبطالة تسبب المشاكل العديده فى المجتمع والتى لابد للدولة من بحث سبل القضاء عليها .

ومن اهم أساليب الحد من البطالة وإتاحه مزيد من فرص العمل فى المجتمع مشروعات التوظيف العامة ، والمشروعات الصغيرة لتشغيل الشباب ومشروعات التشغيل العامة وهى الممولة من ميزانية الدولة والتى تنصب أساسا على الخدمات ، مثل انشاء المرافق ، والطرق وغيرها . وهى مشروعات ضرورية للمجتمع ولكن عائدها الاقتصادى طويل الأجل . كذلك فهى ذات مردود مالى فى المجتمع بما يدفع عملية التنمية ومن ثم أتاحه مزيد من فرص العمل فى المستقبل ، وثانيا ، تشغيل مزيد من العماله فى المدى القصير والحد من مشكلة البطالة .

أما المشروعات الصغيرة ، فهى ممولة من خارج ميزانية الدولة ، وقد يكون لهـــا صناديق خاصة لتمويلها · وتقدم قروضا محدودة للشباب مع المشورة الفنية والتسويقية ، وهـى بذلك تتيح عديد من فرص العمل للشباب وقد يجابهها عديد من المشاكل الانتاجيـــة والتسويقية التى يلزم العمل على تذليلها حتى تستمر وتنموا وتستوعب مزيدا من الأيـــدى العاملة ·

توجيه الأستثمارات للمناطق الفقيرة :- تعانى المناطق الفقيرة بطبيعتها من قلة الأستثمارات بها وندره فرص العمل وزيادة البطاله وما يرتبط بذلك من مشكلات · والمناطق الفقيـــرة قد تكون بأطراف المدن أوالقرى أو الاقاليم،ودفع الأستثمارات لهذه المناطق يعـــد ضرورى لطول حرمانها ، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر ، ومن ثم يلـــزم تنميتها ويتأتى ذلك عن طريق أتاحه الخدمات ونشر المشروعات التى تستوعب أيـــدى عامله وتطور من أسواق تلك المناطق سواء الصناعية أو الزراعية · كما أن الوصـــول الى الفقراء وأشراكهم فى تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التى تخدمهم يعد من ضمـــن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات فى تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم ·

٣٠٣ - تمويل برامج الدولة للحد من آثار الاصلاح الاقتصادى على الفقـــراء :

مما سبق اتضح ان التحرير الأقتصادى أصبح سمه عامه لمعظم إقتصاديات الدول النامية - والتاريخ يعيد نفسه بصور مختلفة ، حيث كانت مرحلة الستينيات هى مرحلة التحـــول الاشتراكى اصبحت مرحلة التسعينيات هى مرحلة التحرير الاقتصادى ، ولعمليات التحـــول تكلفتها الأقتصادية والاجتماعية التى يتحملها المجتمع وخاصة الفئات الضعيفة فيه · ولـــذا وجب اتباع الأساليب السابق الاشارة اليها للحد من تلك الآثار ·

والاساليب المشار اليها تتطلب تمويلا خاصة بعد الغاء الدعم ورفع الدولة يدهـــا عن القطاع العام والأسعار الاجتماعية لسلع الفقراء وتشمل مصادر التمويل لبرامج مساعـــده

الفقراء للحد من آثار الاصلاح الاقتصادى ، ما يلى :

١٠٣٠٣ - فرض ضرائب جديدة :

من أصعب الاجراءات التى يتقبلها المجتمع ، وان كانت اكثر الأساليب ضمانا لتحقيق عائد يمكن توجيهه لتمويل برامج الدعم .

ومن الممكن ان تتعدد أنواع تلك الضرائب بحيث تؤدى عده أهداف فى ذات الوقت تحقق العائد اللازم ، مثال ذلك :

- فرض ضرائب على السلع الكمالية ، وهنا يجب تحديد السلع الكمالية بكل دقة، مع إعادة تحديدها كل فترة زمنية حيث تنتقل السلع الكمالية الى غير كمالية وفقا لمراحل التطور فى المجتمع .
- فرض ضرائب على الشرائح المرتفعة من استخدام الطاقة الكهربائية المنزلية .
- زيادة شرائح الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة ، ويجب تحديد مستويات الدخول كل فترة زمنية ذلك نظرا للتضخم الحادث فى المجتمع والذى يصاحبه إرتفاعا كبيرا فى مستويات الأسعار .
- زيادة فئات الضرائب على المهن الحره (التجارية والصناعية) ، والاهم من ذلك الاجتهاد فى جبايتها ، حيث يكثر التهرب الضريبى فى المجتمع ، خاصة من صغار الحرفيين اللين يحققون دخولا كبيرة ولايسددون عنها ضرائب ، كذلك تجار العقارات .

٢٠٣٠٣ - خفض الخدمات المقدمه للفئات الميسورة فى المجتمع :

كثيرا من المجتمعات النامية - ومصر من ضمنها بالطبع - تقدم عديد من الخدمات أما بأسعار التكلفة ، اوتقل عن التكلفة (مدعمه) ، أومجانية . والتى منها التعليم ، الصحة ، النقل ، المواصلات والمرافق ، الطاقة وغيرها .

ولما كانت الإستفادة من هذه الخدمات تعم كل من الفقراء والأغنياء فإنه في ظل التحرير الأقتصادى يجب التفرقة بينهما فى الحصول عليها . حيث تقدم تلك الخدمات للقادرين بأسعار السوق بل ومن الممكن ان تحمل هامشا يغطى تكلفة تقديمها للفقراء . وفى نفس الوقت فإن تقديم تلك الخدمات بأسعار السوق يؤدى الى ارتفاع مستواها وتحسن نوعية الخدمة ، ومن هذه الخدمات التى يجب أن تزداد اسعارها لتحسين نوعيتها ؛

- خدمات التعليم .
- خدمات الصحة .
- خدمات النقل والمواصلات .
- خدمات المرافق .

ففى ظل التحرير الإقتصادى ليس هناك مبررا لتقديم خدمات التعليم مجانا للقادرين ، كذلك ما يقدم من دعم للمرافق وفى مقدمتها النقل والمواصلات مما ادى الى تدنى مستوى تلك الخدمات . وتحمل القادرين لتلك التكلفة سيؤدى الى زيادة حصيلة الدولة مما يمكنها من مواجهة تكاليف برامج الاصلاح الاقتصادى .

وقد يثار سؤال فى كيفية مواجهة الفقراء لتلك الزيادة فى أسعار الخدمات والاجابة قد تكون ببحث سبل تقديمها للفقراء دون زيادة فى تكلفتها ، وهناك اكثر من أسلوب لذلك .

٣٠٣٠٣ - المعونة الاجنبية :

تقدم البلدان المتقدمه (الصناعية) معوناتها للدول النامية لاسباب عديده ، قد يكون من أهمها الدفاع عن النظام الحر للتجارة الدولية وتوسيعه ، وتيسير تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود مع أتباع تلك الدول لسياسات اقتصادية داخلية تعزز الادخار على المستوى العالمى وتحقيق نمو مضطرد غير تضخمى ، مع تشجيع نقل التكنولوجيا وحماية البيئة .

وقد يكون هناك اهداف سياسية ايضا تسبق الاهداف الأقتصادية السابق الاشارة اليها . ومع تعدد دوافع المانحون من سياسية ، استراتيجية ، تجارية ، انسانية، فان الاقلال من الفقر ومجابهة آثاره ليس له أولوية عند الدولة المانحه حيث يفضلون بصفة عامة تمويل الانشاءات الرأسمالية المادية التى تساعد شركاتهم ومصدريهم . كما ان نحو ٤٠٪ (١) من مخصصات المعونه يتجه الى الدول متوسطة ومرتفعة الدخل وليس هناك ربط بين مخصصات المعونه والفقر فى كل دوله .

وبالتالى فإنه لايمكن ان يعول كثيرا على المعونات الاجنبيه فى مساعده اصحاب الدخول الدنيا فى المجتمع . ذلك بالاضافة الى ان كثيرا من المشروعات الموجهة لمكافحة الفقر لاتصل للفقراء بسبب نقص الالتزام الحكومى بمساعدة الفقراء ومايكون منتشر من فساد فى الأجهزة المعنية .

وتعد وكالات التمويل الدولية هى واجهة الدول المتقدمه لتنفيذ سياساتها الأقتصادية العالمية . ولصندوق النقد برامج لمساعدة الفقراء خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلى والأصلاح الأقتصادى فى الدول النامية . حيث تهدف برامج التكيف التى يدعمها صندوق النقد الى الموائمه بين الطلب الداخلى والموارد المتاحة فى الأجل القصير ، مع تحقيق نمو كفؤ يتسم بالاستمرارية ،ولوقع هذه الأصلاحات على الفئات الضعيفة فى المجتمع يخفف البنك من تلك الآثار بعدد من البرامج لمساعدة الفقراء . حيث يبدأ بتحديد من هم الفقراء والاشد فقرا فى الدول النامية،ثم يعمل على مساعدتهم على تحمل آثار الاصلاحات الاقتصادية من خلال :

- الدعم المقنن والمحدود والموجه للغذاء .

---

(١) صندوق النقد والبنك الدولى - التمويل والتنمية - سبتمبر ١٩٩٠ .

- الانفاق على الخدمات الاجتماعية التى يحتاجها الفقراء مع ضمان حصولهم عليهـــا - قدر الامكان - (كالصحة ، التعليم ، المياه ، الأمهات ، الاطفال ، التدريب) .
- تنفيذ مشروعات موجهه الى فئات محدده (برامج للتغذية لأطفال المدارس الفقيرة، مشروعات التوظف ، اعاده التأهيل ...) .
- المساعدة على اصلاح سوق العمل فى تلك الدول ، وذلك بتوفير الضمانات لعمـــــل قوى العرض والطلب فى توجيه عنصر العمل .

جدول رقم (٢٠٣)
الفقر والمؤشرات الاجتماعية فى العالم النامى ، ١٩٨٥

المؤشـــر	الفقر		المؤشرات الاجتماعية		
	نسبة الفقر الى اجمالى السكان (فى المائة)	عدد الفقراء بالملايين	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل الف)	العمر المتوقع (سنة)	القبول الصافى بالتعليم الابتدائى (فى المائة)
افريقيا جنوب الصحراء	٤٧	١٨٠	١٩٦	٥٠	٥٦
شرق اسيا	٢٠	٢٨٠	٩٦	٦٧	٩٦
الصـــين	(٢٠)	(٢١٠)	(٥٨)	(٦٩)	(٩٣)
جنوب آســيا	٥١	٥٢٠	١٧٢	٥٦	٧٤
الهنـــد	(٥٥)	(٤٢٠)	(١٩٩)	(٥٧)	(٨١)
شرقي اوربا	٨	٦	٢٣	٦٩	٩٠
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٣١	٦٠	١٤٨	٦١	٧٥
امريكا اللاتينية والكاريبى	١٩	٧٠	٧٥	٦٦	٩٢
اجمالى البلدان النامية	٣٣	١١١٦	١٢١	٦٢	٨٣

المصدر : تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٠ - البنك الدولى .

جدول رقم (٣٠٣) : الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفى حسب قطاعات النشاط الاقتصادي فى مصر خلال الفترة (١٩٧٩/١٩٨٠ - ١٩٩٠/١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات آخر يونيو	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع التجارة		قطاع الخدمات		الاجمالى (١)	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٨٠	٢٤٨ر٥	٤ر٥	١٣٣١	٢٣ر٩	١٤٤٨	٢٦ر٠	٤٣٧	٧ر٩	٥٥٥٩	١٠٠
١٩٨١	٤٦٦ر٠	٥ر٧	١٨٥٠	٢٢ر٦	٢٧٢٨	٣٣ر٣	٨٤٩	١٠ر٤	٨١٩٠	١٠٠
١٩٨٢	٧٩٨ر٠	٧ر٩	٢٧٢٢	٢٦ر٩	٤٠٨٠	٤٠ر٤	١٣٥٤	١٣ر٤	١٠١٠٥	١٠٠
١٩٨٣	٧٩٠ر٠	٦ر٣	٣٤٢٠	٢٧ر١	٤٤٦٤	٣٥ر٤	١٨٩٣	١٤ر٩	١٢٦٣٧	١٠٠
١٩٨٤	١١٥١ر٠	٧ر٣	٤٣٣٣	٢٧ر٤	٥٤٩٠	٣٤ر٧	٢٦٥٨	١٦ر٨	١٥٨٣٠	١٠٠
١٩٨٥	١٣٤٠ر٠	٦ر٨	٥٢٤٣	٢٦ر٦	٧٠١٩	٣٥ر٦	٣٤٦٧	١٧ر٦	١٩٧٤٣	١٠٠
١٩٨٦	١٩٤٩ر٠	٨ر٠	٦٦١٨	٢٧ر٣	٧٩٢٦	٣٢ر٧	٤٦٥٨	١٩ر٢	٢٤٢٤٦	١٠٠
١٩٨٧	٢٦٤٢ر٠	٩ر٥	٧٦٩٩	٢٧ر٦	٩١٧٠	٣٢ر٨	٥٢٤٦	١٨ر٨	٢٧٩١٨	١٠٠
١٩٨٨	٣٠١٢ر٠	٩ر٠	١٠١٨٦	٣٠ر٣	٩٦١٥	٢٨ر٦	٦٥١٠	١٩ر٤	٣٣٥٩٣	١٠٠
١٩٨٩	٣٦٢٥ر٠	٩ر٥	١١٩٥٥	٣١ر٣	١٠٢٠١	٢٦ر٧	٧٩٠٤	٢٠ر٧	٣٨١٩١	١٠٠
١٩٩٠	٤٣٠٥ر٠	٩ر٢	١٤٣٧٦	٣٠ر٦	١٢٨٧٣	٢٧ر٤	١٠٣٢٠	٢٢ر٠	٤٦٩٠٥	١٠٠
١٩٩١	٥٣٣٥ر٠	٩ر١	١٨٣٦١	٣١ر٢	١٦٦٦١	٢٨ر٣	١٢٢٥٥	٢٠ر٨	٥٨٩٠٦	١٠٠
متوسط الفترة	٢١٣٨ر٤	٨ر٥	٧٣٤٠ر٤	٢٩ر٢	٧٦٣٩ر٦	٣٠ر٤	٤٧٩٥ر٩	١٩ر١	٢٥١٥١	١٠٠
معدل النمو السنوي المركب	٢٩ر٠		٢٤ر٤		٢٢ر٦		٣٢ر٠		٢٤ر٧	

(١) يشمل قطاعات غير موزعة .

المصدر : جمعت وحسبت من :

جدول (٤٠٣) : جملة الاستثمارات المنفذه وفقا للقطاع والنشاط خلال الخطه ٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٦ والخطه ٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١

(مليون جنيه اسعار جاريه)

القطاع	جملة سنوات الخطه ٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٦				جملة سنوات الخطه ٨٧/٨٨ - ٩٢/٩١			
	عام		خاص		عام		خاص	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الزراعه	٢١٦٥	٦٩ر٣	٩٦٠	٣٠ر٧	٤٤٢٦	٤٩ر٧	٤٨١	٥٠ر٣
الصناعه	٨٢٧٥	٦١ر٩	٥١٠٠	٣٨ر١	١٣٣٩٢	٥١ر٦	١٢٥٥٠	٤٨ر٤
البترول	١٥١٥	٢١ر٢	٥٦٣٧	٧٨ر٨	١٢٥٩	٩ر٩	١١٤٤	٩٠ر١
الكهرباء	٣٩٦٦	٩٨ر٩	٤١	١ر١	١٢٧٧٦	١٠٠ر٠	-	-
التشييد	٧٤١	٦٦ر٨	٣٦٨	٣٣ر٢	١٠٩٦	٥٥ر٧	٨٧٢	٤٤ر٣
جملة القطاعات السلعية	١٦٦٦٢	٥٧ر٩	١٢١٠٦	٤٢ر١	٣٢٧٤٩	٥٢ر٧	٢٩٣٨٧	٤٧ر٣
قطاعات الخدمات (١) الانتاجية	١٠٤٣٥	٧١ر٧	٤١٢٠	٢٨ر٣	١٧٩٤٣	٧٠ر٩	٧٣٦٢	٢٩ر١
قطاعات الخدمات الاجتماعية (٢)	٦٧٣٥	٥٤ر٥	٥٦٢٠	٤٥ر٥	١٥٠٢٦	٥٤ر٧	١٢٤٥٧	٤٥ر٣
جملة الاستثمار الثابت	٣٣٨٣٢	٦٠ر٨	٢١٨٤٦	٣٩ر٢	٦٥٧١٨	٥٧ر٢	٤٩٢٠٦	٤٢ر٨
الانفاق الاستثماري	٥٣٦	٨٣ر١	١٠٩	١٦ر٩	-	-	-	-
الاجمالي	٣٤٣٦٨	٦١ر٠	٢١٩٥٥	٣٩ر٠	٦٥٧١٨	٥٧ر٢	٤٩٢٠٦	٤٢ر٨

(١) تشمل النقل والمواصلات وقناة السويس - التجاره والمال - السياحه .

(٢) تشمل الاسكان والمرافق والخدمات التعليمية والصحية ، واخـــــري .

المصدر : -

البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ١٩٩٢/٩١ .

جدول (٥٠٣) : توزيع العماله حسب قطاعات النشاط الاقتصادى

(العـــدد بالألف)

القطاعـات	٨٢/٨١	٪	٨٧/٨٥	٪	٩١/٩٠	٪	٩٣/٩٢ مستهدف	٪
الزراعة والري	٤٢٤٧ر٥	٣٦ر٣	٤٤٨٠ر٠	٣٧ر٣	٤٥٠٠	٣٣ر٣	٤٦٤٩	٣٢ر٤
صناعة وتعديـن	١٤٢٣ر٢	١٢ر٢	١٧٥٩ر٨	١٤ر٧	٢٠٣٦	١٥ر١	١٩٨٦	١٣ر٨
بترول ومنتجاته	٢٤ر٥	٠ر٢	٣٢ر٧	٠ر٣	٣٧	٠ر٣	٤٠	٠ر٢
تشـــــييد	٦٦٤ر١	٥ر٧	٣٤٠ر٠	٢ر٨	٦٦٦	٤ر٩	٩٦٩	٦ر٧
كهربـــــاه	٦٤ر٢	٠ر٥	٧٨ر٠	٠ر٦	٩٨	٠ر٧	١٠٦	٠ر٧
نقل ومواصلات	٤٥٢ر١	٣ر٩	٥٧٤ر١	٤ر٨	٥٩٩	٤ر٤	٦٥٠	٤ر٥
تجارة ومـــال	١١٨٩ر٣	١٠ر٢	١٢١٥ر٩	١٠ر١	١٤٣٧	١٠ر٦	١٥٤٩	١٠ر٨
سياحه ومطاعـم	١٤٠ر٥	١ر٣	١٣٩ر٢	١ر٢	١٤٥	١ر١	١٥٦	أ
اسكان ومرافق	٢٣٧ر٥	٢ر٠	٢٨٠ر٣	٢ر٣	٢١٤	١ر٦	٢٢٥	١ر٥
خدمات اجتماعية	٨٩٥ر٦	٧ر٧	٩٧٩ر٢	٨ر٢	١٢٨٦	٩ر٥	١٤١٦	٩ر٨
خدمات حكوميـة	٢٣٤٦ر٩	٢٠ر١	٢١٢٦ر٨	١٧ر٧	٢٥٠٩	١٨ر٥	٢٥٨٩	١٨ر٠
اجمالى عـــــام	١١٦٨٥ر٤	١٠٠	١٢٠٠٦ر٠	١٠٠	١٣٥٢٧	١٠٠	١٤٣٣٥	١٠٠

المصدر: بنك مصر ، النشره الاقتصادية ، السنه السادسة والثلاثون ، العدد الأول ١٩٩٣، ص ٠١١٨

جدول (٦٠٣) - مقارنة نسبة العماله ونسبة الاستثمارات للقطاعات الاقتصاديـــة

القطاع	العمالـــه ٩٠ / ٩١ (٪)	متوسط الاستثمارات (سنويا) خلال الفترة ٨٢/٩٢ (٪)
زراعة واستصلاح اراضى	٣٣,٣	٧
صناعة وتعدين	١٥,١	٢٢,٩
بترول	٠,٣	١١,٦
كهرباء وطاقـــة	٠,٧	٩,٨
تشييد وبناء	٤,٩	١,٨
نقل ومواصلات	٤,٤	١٧,٧
تجارة ومال	١٠,٦	٢,٣
سياحة	١,١	٣,٢
اسكـــان	١,٠	١٠,٩
مرافق عامـــة	٠,٦	٦,٧
خدمات اجتماعيـة	٢٨	٢٣,٢
اجمالى عـــام	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسبت منه جداول (٣) ، (٤) بالدراسة ٠

شكل رقم (١٠٣)

- زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحده يرفع الناتج المحلى بنسبة ٩٪ ، ذلك للسنوات الثلاث الاولى من التعليم =٢٧٪
- بعد ذلك يصبح العائد٪لكل سنة ولمدة ثلاث سنين اخرى=١٢٪
- ٥٪ التعليم لمدة ست سنوات يزيد الناتج المحلى الاجمالى ٣٩٪

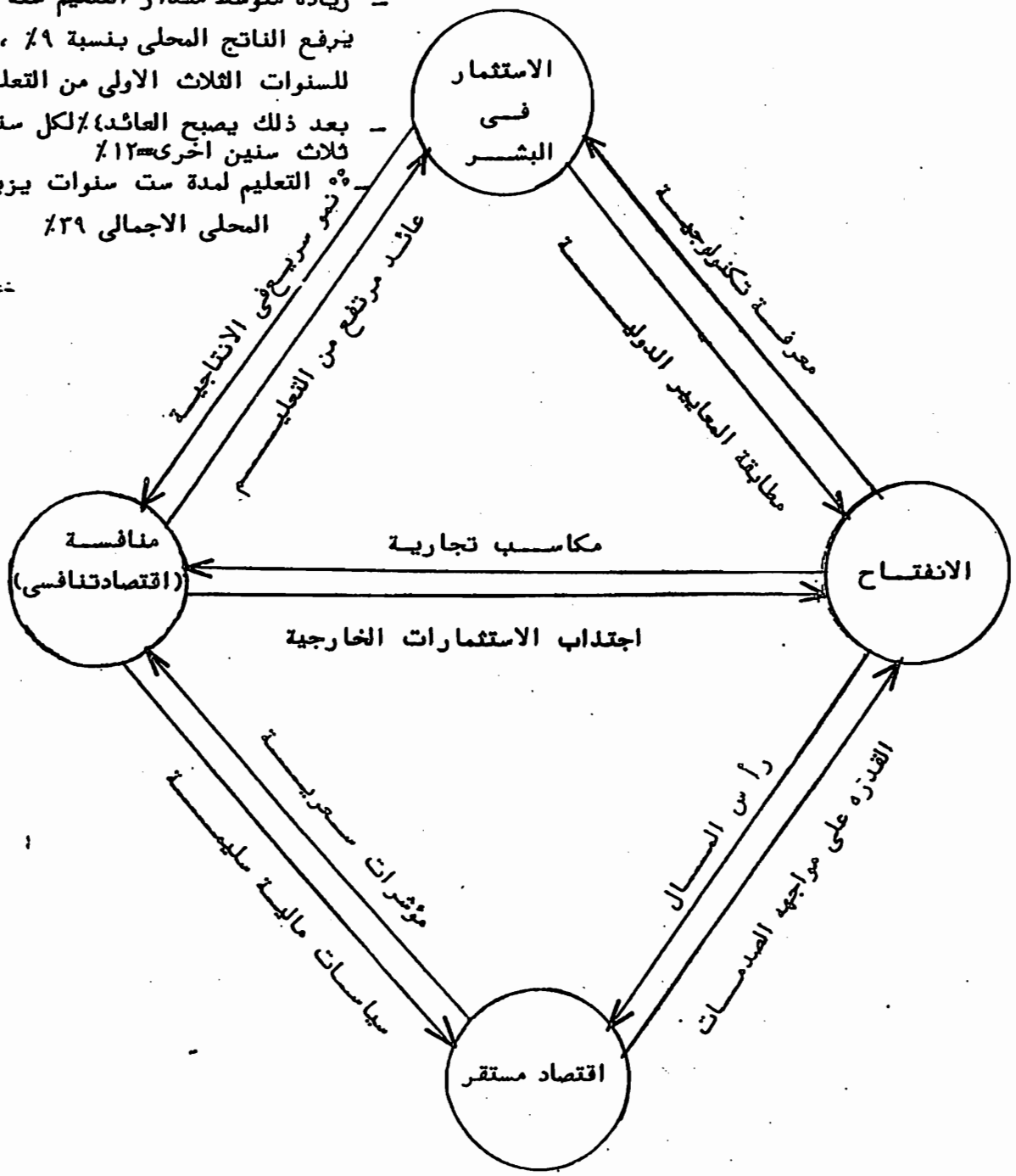

"التفاعلات في استراتيجية تنمية تعتمد على السوق"

الفصل الرابع

دور الدولة في حماية البيئة ومنع التلوث

٤ . دور الدولة فى حماية البيئة ومنع التلوث

(التنمية المستديمة وخطط العمل البيئى فى مصر)

محتويات الفصل

١ - البيئة من المنظور العالمى الى المنظور القومى

٢ - التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية

٣ - منهج التنمية المستديمة فى مصر

أ - الاطار الجغرافى

ب - المحيط السكانى

جـ - الأنشطة الاقتصادية

(١) الموارد الزراعية الغذائية

(٢) النشاط الصناعى

(٣) المبادلات والتجارة

٤ - الخطط القومية لصيانة البيئة فى مصر

أ - التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر (١٩٨٥)

ب - الخطة القومية للبيئة فى مصر (١٩٨٦)

جـ - خطة العمل البيئى فى مصر (١٩٩٢ - ١٩٩٧)

عـ - المكون البيئى فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢ - ١٩٩٧).

٥ - قانون حماية البيئة فى مصر

ملخص واستخلاصات

التنمية المستديمة وخطط العمل البيئى فى مصر

مقدمة

يعالج هذا الفصل مفهوم البيئة من منظورها العالمى والقطرى ومنهج التنمية المستديمة فى سياقه العام . وبعد هذه التوطئة ينتقل لتحليل منهج التنمية المستديمة فى مصر فى اطاره الجغرافى والبعد السكانى والانشطة الاقتصادية (الزراعية والصناعية والمبادلات التجارية) وعلاقة ذلك بالبيئة . وننتقل بعد هذه المناقشة إلى خطط العمل البيئى المتعاقبة فى مصر ونواقصها ثم يعرض فى الأخير لقانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية الذى صدر فى عام ١٩٨٤ ومستقبل العمل البيئى فى مصر .

٤ - ١ - البيئة من المنظور العالمى الى المنظور القومى

عشرون عاما انقضت منذ عقد المؤتمر الدولى الأول المعنى بالبيئة فى استوكهولم بالسويد حتى عقد المؤتمر الدولى الثانى المعنى بالبيئة فى ريودى جانيرو ١٩٩٢ بالبرازيل ليستيقظ وعى البشرية على التغيرات الحادة فى البيئة العالمية بفعل تدخلات الانسان المريضة فى البيئة الهشة التى تعوله وذويه، ولكى يدرك أهمية التوفيق ما بين مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والمحيط الحيوى. فالانسان باعتباره مستهلكا، يستخدم الموارد الطبيعية وينتج النفايات، وتؤدى الانشطة الكلية للعديد من البشر المستهلكين فى زمننا هذا الى آثار بيئية عالمية ويوصف التلوث البيئى بأنه مشكلة سلوكية (حتى اذا كانت المسأله مسأله سلوك شركات أو مؤسسات أو سلوكا جماعيا اكثر منها مسأله سلوك فردى أو اسرى حيث تبلغ اسهامات المنشآت والشركات فى التلوث ما نسبته ٦٥٪ تقريبا، وهو ما يترك نصيبا كبيرا لأسهامات السلوك الفردى العائلى.(١)

(١) Oskamp,S: Stern,P.C, (1987) Managing Scarce Environmentol Resources. In D.stokols and I:Altman (eds) Handbook of Environmental Psychology New york: Wiley,pp.1043-8

لمزيد من التفصيل انظر :-

Mihajlo-Mesarovic and Eduard pestel, Mankind at the Turning Paint,the second Report to the Club of Rome,E.P.Dutton,Co.,Inc.,1974.

ولقد كان للكتابات والتقارير الرائدة فى مجال رصد التغير البيئى العالمى بفعل النشاط البشرى الذى يتعدى حدود الاستغلال والطاقة للأنظمة البيئية مثل : حدود النمو وهو التقرير الأول لنادى روما عن المأزق الذى ينتظر البشرية بفعل نضوب الموارد الاقتصادية ومعدل النمو المرتفع للسكان فى مستقبل قريب ، أقرب بكثير مما يتوقعه الكثيرون وكذلك تقرير البشرية عند نقطة التحول وهو التقرير الثانى لنادى روما، فضل تزايد أنصار البيئة والمدافعين عنها [1]. حيث اضحت مشكلة البيئة والتلوث مشكلة سياسية اقتصادية اجتماعية مركبة تعانى منها الغالبية الساحقة من الدول النامية، ذلك أن مستوى النشاط الاقتصادى بهذه البلدان يعد منخفضا، ومن ثم تلجأ الحكومات الى ضخ مزيد من الاستثمارات بهدف تحقيق مزيد من النمو الاقتصادى. ولكى تحقق هذا الهدف فإنها تستورد انماطا من التكنولوجيا الغربية التى يترتب عليها مزيد من التلوث وتدمير البيئة الهشة فى مشاهد وحقائق يستيقظ عليها وعى الانسان فى كل يوم فيما تنقله وسائل الاعلام من مشاهد الدمار البيئى.

ونتيجة لهذا جاء انعقاد قمة الأرض ليجد أرقى صور الاستجابة الدولية الممكنة لقضايا البيئة والتنمية، حيث شهدت البيئة العالمية تدهوراً مخيفا خلال العشرين سنة الأخيرة . وبما أننا ندخل عصر التغير فى البيئة العالمية، فينبغى اقامة علاقات جديدة بين المجتمع البشرى والبيئة تكون قابلة للدوام من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية .

ولقد كان تقرير بروندتلاند المعنون "مستقبلنا المشترك" هو أول اشارة لمفهوم التنمية المستدامة Sastainable development والتعريف بمتطلباتها وشروطها والاتفاق على مبادئها واساليب تحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع الدولى. وقد ساهم كتاب مستقبلنا المشترك فى توضيح وتحديد معنى التنمية المستديمة وساهم فى عقد لقاءات مكثفة بين خبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسس ومبادئ التنمية المستديمة، التى بدأت معظم دول العالم النامى أخذ مبادئها فى الحسبان من خلال صياغة وتنفيذ استراتيجيات لتحقيقها وضمان العمل بها [2] ، ايمانا بأهمية التعاون

---

(٢) لمزيد من التفصيل انظر :
اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف مراجعة : على حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة ١٤٢ (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٩.

الدولى للحد والتقليل من الآثار البيئية للمشروعات المختلفة على تباين انواعها، انطلاقا من حقيقة أن الآثار البيئية للمشروعات قد تكون عابرة للحدود المشتركة بين الـــدول وأن التغير البيئى العالمى ما هو إلا نتاج ممارسات بيئية قطرية خاطئة ٠

٤ - ٢ - التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية

عرف تقرير لجنة برونتلاند "التنمية المستدامة" بأنها : سبيل التقـــدم للبشرية الذى يفى بالاحتياجات والتطلعات الخاصة بالأجيال الحاضرة دون تسويـــة مجحفة بمستقبل الأجيال القادمة للوفاء بإحتياجاتها

" The Path of human Progress Which meets the Needs and aspirations of the present genergtions Wihout Compromising the ability of future genergtion to meet their needs " .

وفى تعريف آخر هى : عملية تغيير تتناسق فى اطارها كافة عمليات استغلال المـــوارد وادارة الاستثمـــارات وتوجيه التنمية التكنولوجية والتغيير المؤسسى ، وتؤدى الى تعزيـــز الامكانات المتاحة فى الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والتطلعات البشرية (١) ٠

ولا يطالب مفهوم التنمية المستدامة المتعارف عليه حاليا بصون الطبيعة فى حالتهـــا الأصلية كهدف رئيسى ولكنه يعنى اتباع نمط التنمية الذى يقلل الى ادنى حد ممكـــن (أو يعكس) من تدهور أو تدمير الأساس البيئى الصالح للأنتاج ولحياة الانسان٠ وغايـــة التنمية المستديمة تتمثل فى إدخال تحسينات طويلة الأجل فى نوعية الحياة البشرية، وهذا يتطلب ادارة النظم البيئية وتشغيلها بالشكل الذى يسمح بالاستفادة بما تقدمـــه مـــن سلع وخدمات مع تخفيض الصراعات الكامنة التى تنتج عن استغلالها الى أدنى حد ممكن، على أن تزداد الى اقصى حد ممكن المساندة المشتركة بين الأعمال والأنشطة اللازمـــة وتوزيع الأعباء والمزايا الايكولوجية بين السكان المعنيين ٠

---

(١) انظر : W,C. Clark, R.E.Munn (eds) 1986, Sustainable Development of the Biosphere, Cambridge university press .

وبناء على ما سبق فإن التنمية المستديمة ينبغى أن تتوافق مع ثلاثة معايير :-

- أن لاتتسبب فى نهاية المطاف فى افقار احدى المجموعات فى نفس الوقت الذى تثرى فيه مجموعة اخرى.
- أن لاتتسبب فى الحد من تنوع النظام الايكولوجى ومن انتاجيته البيولوجية أو من العمليات الايكولوجية والنظم الحيوية اللازمة.
- أن تضاعف من الأختيارات المتاحة للتكيف عن طريق الاعتماد على النفس[1] .

وهناك عدد من الخصائص التى يجب ان تتوافر فى مجتمع معين لضمان نمط التنمية المستدامة وهى بدون ترتيب كما يلى :-

- الوعى البيئى عن طريق التعليم واتاحة وسائل الاتصال .
- الديمقراطية حيث يتطلب حماية الممتلكات العامة قرارات سياسية .
- اعادة توزيع الموارد بهدف تجنب المغالاة فى تركيز الموارد فى ايد قليلة تقوم بإتلافها.
- تعزيز القانون الدولى والسلطة الدولية .

٤ - ٣ - منهج التنمية المستديمة فى مصر (الاطار الجغرافى والسكان والانشطة الاقتصادية)

ان التنمية المستديمة فى مصر تكمن فى حماية مواردها الأرضية ومواردها المائية والهواء المحيط بها. وسكان مصر يتزايدون بمعدلات كبيره ويضغطون على المنظومة البيئية ، مما يعجل من حدوث الأزمة ما لم تتخذ الاجراءات الكفيله بتحقيق التوازن البيئى فى اطاره الاقتصادى والاجتماعى .

---

(١) جلبرتوسى. جالوبين وآخرون - تزايد الفقر فى العالم والتنمية المستديمة والبيئة : نهج فكرى . فى المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو ، أغسطس ١٩٨٩ ص ١٢٣.

٤ - ٣ - ١ - الاطـار الجغرافي :

تقع مصر فى اطار الحزام الصحراوى الذى يمتد من المحيط الاطلسى الى شـــبه الجزيرة العربية والى ايران وتخوم الصين التى تكون الكتلة الأساسية للعالم الاسلامى وباستثناء شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، فإن معدل سقوط المطر فى مصر يعـــد شحيحا للغاية ولولا النيل لكانت مصر واحدة من اكثر المناطق قحالة شأنها فى هـــذا شأن شبه الجزيرة العربية أو الصحراء الليبية . وتبلغ مساحة التراب المصرى حوالى مليون كيلو متر والنسق الطوبغرافى لها شديد البساطة، فعلى امتداد سواحل البحـــر الأحمر تمتد سلسلة من الجبال التى يبلغ ارتفاع بعض قممها حوالى ٧٫٠٠٠ قـدم والتى تتواصل امتداداتها الى السودان وارتريا وأثيوبيا . ووادى النيل نفسه يفصح عن نفسه فى خصائص فريدة، حيث يجرى النهر من اسوان الى القاهرة بين صفين من الثـــلال والوهاد يبلغ متوسط ارتفاعها ٣٠٠ متراء ويتفرع النيل شمال القاهرة بنحو ٢٥ كيلـو متر الى فرعين رئيسيين هما فرع رشيد وفرع دمياط - ويقع بينهما مثلث من أخصـب الأراضى الزراعية (تسمى منطقة الدلتا) . ويأخذ من الدلتا شكل الورقة والنهر وقنواتـه عـروق الورقة الموصلة لها .

هذا ويمكن تقسيم ج.م.ع الى ثلاثة اقسام رئيسية وهى :-

- وادى النيل (٤٪ من جملة السطح المصرى) وينقسم الى مصر العليا ومصر السفلى .
- الصحراء الشرقية (٢٨٪ من جملة السطح المصرى) .
- الصحراء الغربية (٦٨٪ من جملة السطح المصرى) .

هذا وتوجد بالأراضى المصرية مجموعة من البيئات المختلفة تضم مايلى :-

١ - البيئة الفيضيـة النيليـة

وهى التربة الفيضية التى كونها النيل فى الوادى والدلتا والتى تقوم عليها مهنـــة الزراعة كما أنها المحور الأساسى الذى تقوم على سطحه الغالبية الساحقة للأنشطـــة الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - البيئـــة الصحراويـة

وهى البيئة التى تتميز بالجفاف وتمثل نحو ٩٦٪ من جملة السطح المصرى وتتوافر بها مصادر محدودة من المياه الجوفية ٠

٣ - البيئة الساحليـــــة

وهى بيئة سهلة ومنبسطة تمتد على شواطئ البحرين الأبيض والأحمر وتتوافر بهـا الأراضى القابلة للاستزراع وتوافر موارد المياه ٠

٤ - البيئة الجبلية

وهى محدودة نسبيا وتضم مرتفعات البحر الأحمر والمثلث الجبلى فى شبه جزيـرة سيناء ومنطقة جبل العوينات فى الصحراء الغربية ٠

٥ - بيئة الواحات الصحراوية

التى تتميز بالعزلة وتعتمد على الزراعة التقليدية وتربية الحيوان وتضم الواحات الداخلة والخارجة وواحة سيوة وواحة الفرافرة ٠

٤ - ٣ - ٢ - المحيـط السكانى

تعد مصر بسكانها البالغين ٤٨ر٢٥ مليون نسمه فى عام ١٩٨٦ اكبر دول العالـــم الغربى من ناحية عدد السكان (الجدول رقم ٤ - ١) ٠ ويقدر متوسط الكثافة السكانيـة بحوالى ٤٨ر٣٦ فرد/كم^{٢} بشكل لايعكس الكثافة السكانية البالغة الارتفاع فى بعـــض المحافظات الحضرية مثل القاهرة ٢٨٣٣٢ فرد/كم^{٢} وفى بعض احيائها ١٢٠ر٠٠٠ فرد/كم^{٢}. ويتركز ٩٩٪ من السكان فى الوادى والدلتا أو حوالى ٤٪ من جملة السطح المصرى ، بالشكل الذى يمثل واحدة من اكثر مناطق العالم التى تنوء بالحمولة السكانية ٠

جدول رقم (٤ - ١)

(١)

عدد السكان حسب النوع فى حضر وريف الجمهورية فى السنوات التعدادية من ١٨٨٢- ١٩٨٦

سنوات التعداد	حضر ريف	عدد السكان (بالألف) ذكور	اناث	جملة	نسبة سكان الحضر/ الريف	نسبة النوع
١٨٨٢	جملة	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	-	٩٩
١٨٩٧	جملة	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	-	١٠٣
١٩٠٧	حضر	٤٠٠١	٩٢٩	١٩٣٠	١٧ر٢	١٠٨
	ريف	٤٩١٦	٤٦٤٤	٩٣٦٠	٨٢ر٨	٩٩
	جملة	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١٠٠ر٠	١٠١
١٩١٧	جملة	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	-	١٠٠
١٩٢٧	حضر	١٩٦٦	١٨٤٤	٣٨١٠	٢٦ر٩	١٠٧
	ريف	٥٠٩٢	٥٢٧٦	١٠٣٦٨	٧٣ر١	٩٧
	جملة	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	١٠٠ر٠	٩٩
١٩٣٧	حضر	٢٢٨٩	٢٢٠٣	٤٤٩٢	٢٨ر٢	١٠٤
	ريف	٥٦٧٨	٥٧٥١	١١٤٢٩	٧١ر٨	٩٩
	جملة	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١٠٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	حضر	٣٢١٩	٣١٤٤	٦٣٦٣	٣٣ر٥	١٠٢
	ريف	٦١٧٣	٦٤٣١	١٢٦٠٤	٦٦ر٥	٩٦
	جملة	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	١٠٠ر٠	٩٨
١٩٦٠	حضر	٥٠٧١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	ريف	٨٠٤٧	٨٠٧٣	١٦١٢٠	٦١ر٨	١٠٠
	جملة	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١٠٠ر٠	١٠١
١٩٦٦	حضر	٦١٣٢	٥٩٠١	١٢٠٣٣	٤٠ر٠	١٠٤
	ريف	٨٨٦١	٨٨٣١	١٧٦٩٢	٥٨ر٨	١٠٠
تجمعات محافظات الحدود		١٨٣	١٦٨	٣٥١	٢ر١	١٠٩
	جملة	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦	[illegible]	١٠٢
١٩٧١	حضر	٨١١٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	ريف	١٠٤٢٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٧٩	٣٦٦٢٧	١٠٠ر٠	١٠٤
١٩٨٦	حضر	١٠٩٠٩	١٠٣٠٧	٢١٢١٦	٤٤ر٠	١٠٦
	ريف	١٣٨٠٠	١٣٢٣٨	٢٧٠٣٨	٥٦ر٠	١٠٤
	جملة	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤	١٠٠ر٠	١٠٥

(١) لايشمل المصريين بالخارج.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوى الاحصائى - القاهرة: ١٩٩٢.

وتوضح بنية السكان أن شريحة السكان صغار السن (أقل من عشر سنوات) تمثل ٦ر٤١٪ (١٩٨٦) (وأقل من ١٥ سنة) تمثل حوالى ٥٠٪ (١٩٨٦)، بينما ينعكس الوضع فى شرائح السن الأعلى، اذ تبلغ فئة السكان (٦٠سنة فاكثر) ٤ر٦٪. أما شريحة السن ١٥- ٦٤ سنة فتمثل ٥٥٪ من جملة السكان. وارتفاع شريحة السن من الصغار غير المنتجين فى مصر يشكل عبئا اجتماعيا واقتصاديا ضخما يزيد من اعباء التنمية البشرية واعباء الديون الخارجية .

وتشير الاسقاطات السكانية الى أن تعداد السكان سنة ٢٠٠٠ سيصل الى ٦٥مليونا وفى سنة ٢٠٢٥ الى اثنين وتسعين مليونا . وتشير التقديرات المستقبلية للسكان أن مصر لن تصل الى الحجم الافتراضى لثبات سكانها قبل منتصف القرن القادم أو نهايته عند مستوى يقدر بحوالى ١٣٤ مليون نسمة وذلك بسبب عبء الأجيال صغيرة السن وعدم نشاطها الاقتصادى (انظر الجدول رقم ٤ - ٢) .

جدول رقم (٤- ٢) نمو السكان فى مصر وتقديراتهم المستقبلية

	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠٢٥
معدل النمو السنوى للسكان	٢ر١	٢ر٥	٢ر١
عدد السكان (بالمليون)	٥٤	٦٥	٩٢
الهيكل العمرى للسكان (٪)			
أقل من ١٥ سنة	٣٩ر١		٢٥ر٥
١٥ - ٦٤ سنة	٥٧ر٥		٦٦ر٨

المصدر: البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ ، ص ٢٢٤.

٤ -٣-٣ الأنشطة الاقتصادية

يعالج هذا الجزء من الدراسة الروابط الظاهرة وغير الظاهرة بين الموارد الزراعية المخصصة لانتاج الغذاء والأنشطة الصناعية والمبادلات التجارية من ناحية والبيئة من ناحية أخرى بهدف التعرف على نجاح خطط البيئة فى مصر فى فهم وتناول الاعتبارات الخاصة بهذه النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وهى تصوغ اهداف وخطط العمل البيئى.

٤- ٣ - ٣ - ١ الموارد الزراعية الغذائية

تشير نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى الى النسبة المئوية من اجمالى الاستهلاك الغذائى على المستوى القومى التى يسدها الانتاج المحلى. وحتى بداية الخمسينات كانت مصر بلدا مصدرا صافيا للغذاء ، وفى بداية الستينات كذلك كانت مصر لاتعانى من العجز الغذائى باستثناء القمح ودقيقه ولكن مع اواخر الستينات وبداية السبعينات دخل عدد من السلع الغذائية دائرة العجز الغذائى، مما أدى الى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من هذه السلع الغذائية وهى القمح ودقيقه والعدس والزيوت النباتية واللحوم الحمراء كما يوضحها الجدول رقم (٤ - ٣) . ولكن فى السنوات الأخيرة بدأت نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الأساسية فى التحسن بفضل انتاج الأراضى الجديدة وتحسن انتاجية الأراضى القديمة المنزرعة بهذه المحاصيل الأساسية حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح الى ٤٠ر٣٪ والأرز ١٠٥ر٨٪والسكر ٨٩ر٥٪ وذلك للعام ١٩٩٣.

ولقد تضافر عدد من العوامل فى نقص نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الأساسية نجملها فيما يلى :-

(أ) الزيادة السكانية

حيث ارتفع عدد السكان من ٢٦ر٨ مليون نسمة (١٩٦٠) الى ٣٠ مليون نسمة (١٩٦٦) والى ٣٦ر٦ مليون نسمة (١٩٧٦) وأخيرا ٤٨ر٢ مليون نسمة (١٩٨٦).

جدول رقم (٤-٣)
النسبة المئوية للاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية
خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٦إلى ١٩٨٩-١٩٩٠)

السلعة	١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٥-١٩٨٦	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٧-١٩٨٨	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٩-١٩٩٠
القمح	٥٣	٤٠	٢٤	٢١,٠	٢٨,٤	٢٩,٠	٢٩,٦	٢٦,٦
الذرة الشامية	٩٩	٨٧	٧٤	٦٠,٢	٦٧,٢	٦٨,٤	٧٦,٤	٧٧,٢
الأرز الأبيض	١٣٨	١١٢	١٠٧	١٠٣,٨	١٠٤,٦	١٠٥,٨	١٠٣,٥	١٠٥,٤
الفول	٩٧	٧٣	٦٩	٩٤,٨	٩٠,٢	١٠٩,٥	٩٧,٢	٩٧,٣
العدس	١٠٠	٧٣	٧٠	٥١,٨	٢٣,٧	١٩,٣	١٥,١	٢٥,٨
البطاطس	-	-	-	١٠٦,٩	١٠٥,١	١٠٧,٥	١٠٨,٥	١٠٦,٩
الخضروات غيرالبطاطس	-	-	-	١٠١,١	١٠٠,٦	١٠٠,٥	١٠٠,٦	١٠٠,٤
الموالح	-	-	-	١٠٨,٨	١٠٦,٢	١١٠,٣	١٠٧,٦	١٠٨,٦
الفاكهة غير الموالح	-	-	-	١٠٠,٧	١٠٠,٢	٩٩,٩	١٠٠,١	١٠٠,٣
اللحوم الحمراء	٩٧	٩٠	٧٠	٧٣,٩	٧٧,١	٨١,٨	٨٢,١	٧٨,٥
لحوم الدواجن	١٠٠	٨٤	٧١	٩٠,٦	٩٠,٤	٩١,٤	٩٦,٤	٩٨,٨
الأسماك	٩٥	٨٥	٦٤	٦٦,٨	٦٧,٧	٧٠,٥	٧٣,٢	٦٧,٨
اللبن الحليب	٩٣	٩٢	٦٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البيض الطازج	-	-	-	٩٧,٢	٩٩,٤	٩٨,٩	٩٨,٨	٩٩,٩
زيت الطعام	١٠١	٤٥	٢٦	٢١,٦	٢١,٨	٢٧,٦	٢٥,٢	٣٥,١
المسلى الصناعى	-	-	-	١٠٠,١	٩٨,٤	٩١,٥	١٠٢,٨	٩٧,٧
السكر	٩٧	٨٣	٥٢	٤٩,٨	٤٧,٨	٦٢,٥	٥٤,٥	٥٩,٥

المصدر:

١- السنوات ١٩٩٠، ١٩٧٤، ١٩٨٠ مستقاة من :
فوزى حليم ،محمد صبحى الأتربى "السياسات السعرية واستهلاك الغذاء فى ج.م.ع - بحث مقدم إلى الندوة القومية للسياسات السعرية الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بالاشتراك مع الفاو - القاهرة : ١١ - ١٦ ابريل ١٩٨٧ ص ٢٦.

٢- السنوات ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ مستقاة من :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "الكتاب الاحصائىالسنوى" - القاهرة : يونيو ١٩٩١.

(ب) زيادة دخول الأفراد بسبب الهجرة الى البلاد العربية النفطية مما انعكس على زيادة نصيب الفرد من الأغذية الأساسية.

(جـ) تغير انماط الاستهلاك بسبب الهجرة من الريف الى المدينة، فالنزوح من الريف إلى الحضر يترتب عليه انتقال السكان الوافدين الى نمط استهلاكي جديد وتزايد استهلاكهم ولو بصورة متواضعة من اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة.

(هـ) نقص الفائض الغذائي الذى يزيد عن احتياجات السكان الريفيين وذلك لمواكبة النمو فى سكان الحضر، حيث أدى نقص الفائض فى القطاع الزراعى الى استيراد المواد الغذائية من الخارج بهدف سد هذه الاحتياجات مما أدى الى تآكل موارد النقد الأجنبى التى كان يمكن تحويلها الى الواردات الرأسمالية المنتجة.

(هـ) ضعف مستويات الانتاجية فى سنوات الستينات والسبعينات مقارنة ببعض الدول الزراعية المتقدمة نظراً لقصور القدرة على الاستيعاب التكنولوجى للزراعة العصرية آنذاك.

(و) تدهور نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية بفعل الزيادة السكانية وتآكل الأرض من جراء الزحف الحضرى وتجريف الأرض الزراعية (انظر الجدول رقم ٤-٣)، مما ضاعف من فجوة الغذاء.

والعلاقة البيئية التى نريد ان نظهرها هنا بين الموارد الزراعية الغذائية والبيئية هى أنه كلما تزيد الحمولة السكانية الأرضية، يتناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية المخصص لإعالته وذويه، هذا من جانب وعلى الجانب الآخر فإن تآكل الأرض الزراعية داخل القرية لبناء المساكن والمستوطنات وايضا تآكل النطاق الزراعى بفعل الامتدادات الحضرية وتوسع المدن، قد استهلك الموارد الأرضية المحدودة والشحيحة. ومن ناحية أخرى فإن بناء السد العالى لتوفير المياه الكافية لزيادة الرقعة المنزرعة وزيادة المساحة المنزرعة بالأرز وضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة، وضمان وصول مياه الرى للزراعات المختلفة بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة ومن ثم تحويل حياض الوجه القبلى الى نظام الرى المستديم، قد أسهم فيما يلى :-

جدول رقم (٤ - ٤)

السكان وتطور كل من الرقعة الأرضية السطحية المزروعة والرقعة الأرضية المحصولية ومتوسط نصيب الفرد فى كل منهما بالجمهورية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨ (١) (٢)

السنة	السكان: ألف نسمة	السكان: رقم قياسى	الرقعة الزراعية: فدان	الرقعة الزراعية: رقم قياسى	الرقعة الزراعية: نصيب الفرد	الرقعة المحصولية: فدان	الرقعة المحصولية: رقم قياسى	الرقعة المحصولية: نصيب الفرد
١٩٦٠	٢٥٩٦	١٠٠	٥٦٤٨٦٣٥	١٠٠	٠,٤٢	١٠٣٨١٨٢٨	١٠٠	٠,٤٠
١٩٧٠	٣٣٠٧٦	١٢٧,٤	٥٧٥٦٤٦٥	١٠١,٩	٠,١٧	١٠٨٥٤٥٢٠	١٠٤,٦	٠,٣٣
١٩٧١	٣٣٧٨٥	١٣٠,١	٥٧٤٧٠٤٩	١٠١,٧	٠,١٧	١٠٨١٩٥٧٧	١٠٤,٢	٠,٣٢
١٩٧٢	٣٤٥١٢	١٣٢,٩	٥٧٧٢٤٧٩	١٠٢,٢	٠,١٧	١٠٩١٢١٦٠	١٠٥,١	٠,٣٢
١٩٧٣	٣٥٢٢٠	١٣٥,٧	٥٧٨٥١١٤	١٠٢,٤	٠,١٦	١٠٩٨٨٦٣٧	١٠٥,٨	٠,٣١
١٩٧٤	٣٦١١٠	١٣٩,١	٥٧٨٠٥٩٠	١٠٢,٣	٠,١٦	١١٠٨٩٢٥٧	١٠٦,٨	٠,٣١
١٩٧٥	٣٦٩٥٣	١٤٢,٣	٥٨٤٥٩٣٣	١٠٣,٥	٠,١٦	١١١٣٠٠٧١	١٠٧,٢	٠,٣٠
١٩٧٦	٣٧٨٥٨	١٤٥,٨	٥٨٧٤٤٨٢	١٠٤,٠	٠,١٦	١١٢٨٦٩٦٧	١٠٨,٧	٠,٣٠
١٩٧٧	٣٨٧٩٤	١٤٩,٤	٥٧٩٥٩٢٧	١٠٢,٦	٠,١٥	١١١٣٨٦٨٤	١٠٧,٣	٠,٢٩
١٩٧٨	٣٩٧٦٧	١٥٣,٢	٥٨٣٧٧١٦	١٠٣,٣	٠,١٥	١١٢٠٢٨٩١	١٠٧,٩	٠,٢٨
١٩٧٩	٤٠٨٨٩	١٥٧,٥	٥٨٢٥٩٥٦	١٠٣,١	٠,١٤	١١٢٥١٥٧٠	١٠٨,٤	٠,٢٨
١٩٨٠	٤٢١٢٦	١٦٢,٣	٥٨٢٠٠١٣	١٠٣,٠	٠,١٤	١١١٧٩٦٧٥	١٠٧,٧	٠,٢٧
١٩٨١	٤٣٣٢٢	١٦٦,٩	٥٨٧٥٨٥٢	١٠٤,٠	٠,١٤	١١٢٧٤٦١٢	١٠٨,٦	٠,٢٦
١٩٨٢	٤٤٥٠٦	١٧١,٤	٥٨٢٢٠٠٣	١٠٣,١	٠,١٣	١١٢٥٢٧٥٤	١٠٨,٤	٠,٢٥
١٩٨٣	٤٥٧٢١	١٧٦,١	٥٧٩٧٠١٤	١٠٢,٦	٠,١٣	١١١٥٥٤٥٢	١٠٧,٥	٠,٢٤
١٩٨٤	٤٦٩٩٠	١٨١,٠	٥٨٥٣٠١٣	١٠٣,٦	٠,١٢	١١١٤٢٩٨٣	١٠٧,٣	٠,٢٤
١٩٨٥	٤٨٣٤٩	١٨٦,٢	٥٩٤٢٩٣٩	١٠٥,٢	٠,١٢	١١٢٣٨١٢٥	١٠٨,٢	٠,٢٣
١٩٨٦	٤٩٨٦٣	١٩٢,١	٦٠١٨٩٨٢	١٠٦,٦	٠,١٢	١١٢٦٤٦٢	١٠٨,٥	٠,٢٣
١٩٨٧	٥١٣٤٩	١٩٧,٨	٦٠٦٢٦٨٨	١٠٧,٣	٠,١٢	١١٣٤٨٨٢١	١٠٩,٣	٠,٢٢
١٩٨٨	٥٢٨٢٧٠	٢٠٣,٥	٦١٤٩٥٩٩	١٠٨,٩	٠,١٢	١١٤١٥٥٥٦	١٠٩,٩	٠,٢٢

المصدر :

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي، أعداد مختلفة..

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الزمام والمساحات المنزرعة، أعداد مختلفة

١- ارتفاع منسوب المياه الأرضية وتدهور الغلة الفدانية للأراضى الزراعية بسبب التحول الى نظام الرى المستديم .

٢- انقطاع التربة الفيضية التى كانت اهم مصدر لتجدد خصوبة التربة المصرية، مما ترتب عليه تدهور خصوبة الأراضى المصرية في الوادى والدلتا، وتحول الزراعة المصرية الى استهلاك الأسمدة الصناعية التى تغسل بمياه الرى وتتحرك الى مجارى الترع والقنوات وتتسبب فى انتشار الطحالب على سطحها ثم موتها وتعفنها بعد ذلك . ويؤدى موت الطحالب الى استنفاذ امدادات الأكسجين الذائب فى المياه وتدمير الأحياء المائية ومنها الأسماك ابتداء من تلك الأنواع التى تتميز باحتياجاتها الأكسجينية العالية .(١)

٣- الافراط فى استخدام المبيدات لتقليل خسائر المحاصيل وزيادة الأنتاج الغذائى، مما ترتب عليه زيادة المتبقيات السامة فى التربة التى تنتقل فى السلسلة الغذائية الى الانسان وتترك آثارا شديدة الاضرار بصحته .

٤-٣-٣-٢ النشاط الصناعي

على الرغم من طفرة التصنيع الملموسة التى حققتها مصر خلال النصف الثانى من الخمسينات (برنامج السنوات الخمس للتصنيع) والنصف الأول من الستينات (الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) فإن سياسة التصنيع الطموحة سرعان ما تباطأت معدلاتها بسبب سنوات الحرب فى اعقاب يونيو ١٩٦٧ وهدف تحرير الأرض الذى استلزم تعبئة معظم موارد الدولة المالية والبشرية .

وقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٨٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٣٠٪ فى عام ١٩٩١ على العكس من قطاع الزراعة الذى انخفضت مساهمته من ٢٩٪ الى ١٨٪ فى نفس السنوات المرجعية .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

محمد سمير مصطفى - بعض قضايا التنمية الراهنة فى ج.م.ع - مذكرة رقم ١٤٥١ معهد التخطيط القومى - القاهرة: مارس ١٩٩١ ص ص ٣٦ - ٣٧.

وقد بلغت مساهمة المنتجات البترولية حوالى ٣٥٪ من جملة النشاط الصناعى فى عام ١٩٩١ مقابل ٨ر٪ للمنتجات التعدينية . ومن ثم يمكن القول أن جزءا كبيراً من النمو الصناعى فى مصر قد ارتبط بنشاط الاستكشافات البترولية وبدرجة أقل باستخراج المواد المعدنية. وقد ساهم ذلك فى أن تكون مصر مكتفية ذاتيا فى موارد الطاقة ، حيث لم تتعد موارد الطاقة كنسبة مئوية من الصادرات السلعية ٥٪ فى عام ١٩٩١ مقابل ١٠٪ فى عام ١٩٧٠. وماتزال مصر اول بلد عربى فيما يتعلق بالصناعات النسيجية حيث بلغت مساهمة منتجات الغزل والنسيج من جملة المنتجات الصناعية حوالى ٤ر١٧٪ فى عام ١٩٩١.

وعلى الرغم أن مصر قد دخلت عصر الاستقلال والتنمية بخبرة صناعية مناسبة ، إلا أن دور الدولة ورقابتها الشديدة قد حرم القطاع الصناعى من مزايا تنافسية كان جديرا بها وصبغته بتشوهات مايزال العمل جاريا على علاجها فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى . على أن اخطر أثار النشاط الصناعى فى مصر على البيئة المحيطة يتضح من خلال عدم الالتزام بتوطين الصناعات فى المناطق الحضرية طبقاً للتقسيم الوظيفى Functional Zoning of urban areas للمناطق الحضرية فى السنوات الماضية وعدم الأخذ فى الاعتبار التوقعات المستقبلية للتوسعات العمرانية لهذه المناطق، مما ترتب عليه اختلاط النطاقات السكنية مع الصناعية والتعدى على المناطق الزراعية والأمثلة كثيرة فى هذا الصدد مثل منطقة حلوان الصناعية ومنطقة شبرا الخيمة الصناعية ومنطقة العامرية الصناعية بالاسكندرية وتخلل الورش الصناعية للمناطق السكنية، وصرف المخلفات الصناعية فى النيل وفروعه من اسوان الى الاسكندرية مما يؤثر على جميع انواع الحياة بالنهر والاستخدامات الآدمية لمياهه[1] .

---

(١) نفس المرجع السابق مباشرة ص ص ٤٠ - ٤١.

٣٠٣٠٣٠٤ : المبـــادلات التجارية

تمثل المبادلات المصرية - العربية داخل العالم العربى نسبة ضئيلة من مجمـــل التجارة الخارجية المصرية. وقد بلغ نصيب مصر من الصادرات العربية البينية حوالى ٣٪ (متوسط ١٩٨٨- ١٩٩٠) ، وفى جانب الواردات وصل نصيب مصر من الـــواردات العربية البينية ٤٪ (متوسط ١٩٨٨- ١٩٩٠) انظر الاشكال (٤ - ١) ، (٤ - ٢)

ويعود هذا الوزن المتدنى للمبادلات المصرية - العربية البينية الى عدة معوقات :-

- قيود ذات طبيعة ادارية وتشمل القيود الجمركية وغير الجمركية .
- قيود اقتصادية وتشمل المقدرة على الاستيراد والتصدير .
- قيود متصلة بخدمات التجارة وتشمل مجالات النقل والاتصالات والاعـــلام والمعلومات التجارية والتسويقية وخدمات التمويل والضمان .
- قيود سياسية بسبب وجود اسرائيل فى قلب العالم العربى بشكل اخر تدفـــق القوى العاملة والسلع والخدمات بين شرقه وغربه . هذا وتظهر العلاقات بيـن التجارة والبيئـة فيما يلى :-
- تميل الدول الصناعية لاقرار معايير بيئية عالية على وارداتها ومن شأن هـــذا ألا يسمح بالتنمية فى الدول النامية بسبب تثبيط صادرات الأخيرة.
- ان تحرير التجارة العالمية قد يترتب عليه تدهور الظروف البيئية اذا رفضت الدول قيود التجارة التى تحركها الدوافع البيئية الرشيدة .
- ان تحرير التجارة العالمية من شأنه أن يشجع النشاط الأقتصادى وزيـــــادة التصنيع بكل ما يترتب على الأخيرة من زيادة استهلاك الطاقة والمخلفـــات الصناعية الضارة والنمو الحضرى وتعدياته على النطاقات الخضراء *

---

* لقد أدى النشاط الاقتصادى المتزايد فى معظم المدن الكبرى فى مصر الى تآكل النطاقات الخضراء بفعل التوسع الحضرى والنشاط الصناعى الذى تجاهل فـــى كثير من الأحيان اعتبارات البيئـة.

- ان تحرير التجارة العالمية واقرار قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (جات) له أثره على البيئة ايضا، من منظور أن الأسعار النسبية للمحاصيل المختلفة فى السوق العالمى هى التى تحدد التركيب المحصولى وارتباطاته بالبيئة الزراعية. فعندما تتشوه الأسعار النسبية للمحاصيل والعلاقات النسبية بين اسعار هذه المحاصيل، يلجأ المزارعون عادة الى زراعة المحاصيل التى تتمتع بأسعار تصديرية أفضل من أجل تحقيق حصيلة تصديرية أعلى، ومن ثم تصبح أسعار المحاصيل التجارية واحدة من أهم محددات التركيب المحصولى وانعكاساتها على البيئة الزراعية. وهذا ما حدث بالضبط فى مصر خلال السنوات الأخيرة، فعندما تدنت الأسعار المزرعية للقمح فى مصر بالمقارنة بالأقماح المستوردة انتقل كثير من المزارعين لزراعة الفاكهة وانكمشت المساحة المنزرعة بالحبوب الى حد بعيد.

ومن شأن المحاصيل النجيلية التى تعقبها البقوليات أن تزيد من خصوبة التربة بينما زراعات الفاكهة من الزراعات المجهدة للتربة لأنها تحتاج لمعاملات تسميد عالية والوقاية من الآفات الخاصة بها عالية ويترتب على هذا تدهور صفات التربة باستمرار Soil degradation بسبب تراكم المتبقيات السامة وتدهور خصوبة الأراضى الهامشية .

ومن ناحية أخرى نجد أن القطن وهو المحصول التصديرى الأول تراجعت المساحات المنزرعة به تراجعا خطيرا فى السنوات الأخيرة (٢ مليون فدان من كل الأصناف عام ١٩٥٢ مقابل ٨٤٠ ألف فدان من كل الأصناف عام ١٩٩٢) بسبب تدهور صافى العائد من الفدان، إلا أن هناك اتجاها متزايدا للمساحات المنزرعة بالقطن خلال السنوات الأخيرة بسبب تحسن العائد الصافى لدورة القطن التى اصبحت تحتل المركز الأول بعد أن كان المزارعون يلقبون القطن بمحصول الحكومة وتراجعوا عن التوسع فى انتاجه. ومن شأن التوسع فى المساحة المنزرعة بالقطن بسبب زيادة اسعاره التصديرية أن يترتب عليها زيادة استخدام المبيدات بسبب كثافة الرش الجوى للحقول المصابة بدودة القطن، ومن ثم زيادة المتبقيات السامة فى التربة وزيادة حالات التسمم والوفاة الناتجة عن الاستخدام العشوائى للمبيدات المستخدمة فى رش حقول القطن وكذلك نفوق الماشية وموت الطيور وتدهور خصوبة التربة.

٤ - ٤ - الخطط القومية لصيانة البيئة فى مصر

استند منهج الخطط القومية لصيانة البيئة فى ج.م.ع وصياغة اطارها، بشكل أساسى على رصد وتقييم الحالة الراهنة لقضايا البيئة فى مصر وهى :-

١- الأرض والحفاظ عليها.

٢- نهر النيل ومشكلات التلوث.

٣- الهواء ومشكلات التلوث المرتبطة به.

٤- تلوث الأراضى.

٥- المياه البحرية ومشاكل التلوث.

٦- قضايا النفايات الصلبة.

٧- الأخطار البيئية.

٨- المحميات الطبيعية.

٤-٤-١- التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر

بناء على حالة البيئة فى مصر أصدرت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وجهاز شئون البيئة التابع لمجلس الوزراء ، " التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر " وهو جهاز صدر قرار جمهورى بإنشائه فى ١٩٨٢ يختص بما يأتى :-

١- اعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح اولويات تنفيذها

٢- ابلاغ الجهات المعنية بالتنفيذ بالتوجهات والمعلومات اللازمة فى هذا الشأن ومتابعة ما تم فى هذا السبيل.

٣- دراسة واعداد تشريعات البيئة فى ضوء ظروف البيئة المصرية.

٤- دراسة وتحليل الاقتراحات المختصة بشئون البيئة والتى تقدمها الجهات العلمية المختصة.

٥- اعداد البرامج الاعلامية لزيادة الوعى البيئى على المستوى القومى.

٦- تنظيم تبادل المعلومات البيئية بين الداخل والخارج.

٧- دراسة واقتراح المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرهـــــا ومراعاتها لحماية المواطنين من أخـطار تلوث البيئة.

٨- اقتراح دعم الجهات الوطنية المعنية بشـــئون البيئـــة.

وحدد "التقرير الوطني عن البيئة في مصر" الذى صدر في ديسمبر ١٩٨٥ (١) مجموعة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالبيئة في مصر وهي :-

اولا- الأجهزة التخطيطية (جهاز شئون البيئة - اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا)

ثانيا- الأجهزة والمعاهد المتخصصة

١- معاهد الأكاديمية

أ- المركز القومى للبحوث ويضم معمـل تلوث المياه ومعمل تلوث الهـــواء ومعمل الصحة المهنية).

ب - معهد علوم البحار والمصايد.

جـ - معهد الأرصاد الفلكية والجيوفيزيقية.

د - معهد بحوث البترول.

هـ - معهد تيودور بلهارس للأبحاث.

و - مركز الاستشعار عن البعـــد.

٢- معهد الدراسات والبحوث البيئية (جامعة عين شمس).

٣- معهد الصحة العامة (جامعة الاسكندرية).

٤- مركز بحوث الهندسة الصحية (جامعة الاسكندرية).

٥- المركز القومي لدراسات الأمـــن الصناعى.

٦- مركز صحة البيئة والصحة المهنية (وزارة الصحة).

٧- معهد الدراسات والبحوث الأفريقية (جامعة القاهرة).

٨- مركز البحوث الزراعية : معهد بحوث الصحراء ومعهد بحوث التربة والميـــــاه (وزارة الزراعة).

٩- هيئة قناة السويس

---

(١) جهاز شئون البيئة ، اكاديمية البحث العلمى، "التقرير الوطنى عن البيئة فى مصر" القاهرة : المطبعة العالمية ، ديسمبر ١٩٨٥.

ثالثا- الجهات الحكومية

وتضم وزارات الصحة، والرى، والصناعة، والاسكان، والتعمير، والبترول، والثروة المعدنية، الداخلية ، الزراعة .

رابعا- النشاط على المستوى المحلي ويضم مكاتب شئون البيئة بالمحافظات

خامسا - النشاط غير الحكومي فى مجال البيئة

أ) الجمعيات الأهلية

ب) المكتب العربى للشباب والبيئة

وحدد التقرير جوانب الجهود الوطنية فى مجال البيئة وهى :-

اولا- الرصد البيئى للمشاكل البيئية الراهنة وهى رصد ملوثات الهواء والماء والتربة.

ثانيا- التشريعات البيئية الصادرة لصيانة البيئة.

ثالثا- الاعلام المقروء والمسموع والمرئى فى مجال البيئة.

رابعا- نشاط المؤتمرات والندوات البيئية .

وتأسيسا على أن الآثار البيئية للمشروعات المختلفة وكذلك الكوارث البيئية قد تكون عابرة للحدود المشتركة بين الدول فقد تضمن التقرير ايضا الأجهزة الدولية التى يمكن التعاون معها فى شتى مجالات البيئة وهى :-

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالات الدولية المتخصصة.

وقد وضع صانع السياسات البيئية فى مصر منذ صدور هذا التقرير عينه على نوعية الحياة البيئية فى مصر وضرورة الارتقاء بها ومن ثم فقد ضمت السياسة البيئية ستة برامج لحماية البيئة وهى:-

البرنامج الأول: حماية الأرض الزراعية الثمينة من الزحف الحضرى والتجريف.

البرنامج الثانى:حماية نهر النيل وفروعه من مخلفات المصانع القائمة على امتـــــداد الوادى والدلتا وكذلك انظمة الصرف الصحى.

البرنامج الثالث : حماية الأراضى والشواطئ المصرية من مصادر تلوث الهواء واهمهـــا مخلفات السيارات ووسائل النقل الأخرى.

البرنامج الرابع: اقامة حزام أخضر من الغابات بطول الساحل الشمالى الغربى.

البرنامج الخامس : اقامة المحميات البرية والبحرية.

البرنامج السادس : تطوير المناطق التى تصلح لزيادة الثروة السمكية على طـــــول الشواطئ المصرية والبحيرات المجاورة لها.

البرنامج السابع: السيطرة على استخدام المواد الضارة فى الأراضى الزراعيـــــة خاصة المناطق المتاخمة للساحل الشمالى الغربى.

واستخلاصا من هذا كله، يمكن القول أن منهج التقرير الوطنى الأول عن البيئـــة قد عالج مايلى :-

١- مصادر المعلومات والبيانات عن البيئة المحيطة وعناصرها من خلال الأجهـــــزة والمعاهد المتخصصة التى يتوفر لها قدر كبير من المعلومات والبيانات البيئية.

٢- الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية بصيانة البيئة فى مصر.

٣- السياسة البيئية التى تكسرت الى سبعة برامج لصيانة البيئة فى مصر.

٤- اوجه التعاون الدولى فى مجال البيئة.

وكانت أوجه النقص فى التقرير الوطنى هى :-

١- عدم تحديد المشروعات التى يضمها كل برنامج من البرامج السبعة.

٢- الافتقار الى البرامج التفصيلية لمعالجة المشاكل البيئية.

٣- غياب التقديرات الخاصة بتمويل مشروعات حماية وصيانة البيئة والأجهـــــزة المسئولة عن تنفيذها.

٤-٤-٢ الخطة القومية للبيئة لجمهورية مصر العربية

فى سبتمبر ١٩٨٦ ، صدرت الخطة الخمسية للبيئة فى مصر، التى تقدمت عن التقرير الوطنى للبيئة فى تحديد المشروعات والاستثمارات المطلوبة لمجالات حماية البيئة المختلفة وهى :-

١- حماية نهر النيل من التلوث .
٢- حماية البيئة البحرية من التلوث .
٣- حماية الثروة السمكية وتنميتها .
٤- حماية الهواء من التلوث .
٥- حماية الانسان من اخطار الضوضاء .
٦- المحافظة على التربة الزراعية وحمايتها من التبوير والتجريف .
٧- حماية الأماكن العامة من التلوث بالقمامة والاتربة .
٨- حماية الريف من التلوث بالمبيدات والأسمدة .
٩- حماية المناطق ذات الطابع الخاص .
١٠- حماية الشواطئ من النحر .
١١- تأمين المواطنين ضد الأنشطة النووية والمواد المشعه .
١٢- تجميل المدن .
١٣- التعليم البيئى .

هذا ويبلغ التقدير الاجمالى للاستثمارات اللازمة لتمويل مشروعات صيانة البيئة فى مجالاتها المختلفة المدرجة اعلاه نحو ١٫٦٨٩٫٥٩٥ مليون جنيه مصرى بالاضافة الى حوالى ١٠٫٢٥ مليون دولار امريكى لتمويل استيراد مستلزمات حماية البيئة البحرية ، كما هو مبين فى الجدول رقم (٤ - ٦) .

ولقد تميز منهج العمل فى الخطة القومية الأولى للبيئة بأنه منهج متكامل اعتمد فى خطة العمل التى أقرها على الأسس التالية :-

جدول (٤ - ٦)

اجمالى الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الخاصة بمجالات حماية البيئة المختلفة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/١٩٩١

مجال حماية البيئة	الاستثمارات اللازمة بالمليون جنيه مصرى
١- حماية نهر النيل من التلوث	١٤٥٧ر٠٠٠
٢- حماية البيئة البحرية من التلوث	١ر٧٠٠ + ٢٥ر١٠مليون دولار
٣- حماية الثروة السمكية وتنميتها	١٩٢٠ر٠٠٠
٤- حماية الهواء من التلوث	٢٣ر٦٧٥
٥- حماية الانسان من اخطار الضوضاء	١٠ر٠٠٠
٦- المحافظة على التربة الزراعية وحمايتها من التبوير والتجريف	٧ر٢٠٠
٧- حماية الأماكن العامة من التلوث بالقمامة والاتربة	٦٢٠ر
٨- حماية الريف من التلوث بالمبيدات والأسمدة	٣ر٠٨٠
٩- حماية المناطق ذات الطابع الخاص (المحميات)	١٦ر٢٠٠
١٠- حماية الشواطئ من النحر	٤ر٠٠٠
١١- تأمين المواطنين من الأنشطة النووية والمواد المشعة	—
١٢- تجميل المدن	١٠٠ر٠٠٠
١٣ - التعليم البيئى	١ر٠٠٠
١٤- تعمير الصحراء	
١٥- خطة مجلس البيئة	
	١٦٨٩ر٥٩٥

المصدر:

مجلس الوزراء (جهاز شئون البيئة)- الخطة القومية للبيئة لجمهورية مصر العربية - القاهرة : سبتمبر ١٩٨٦ ص ٥٧.

١- تقييم الأوضاع الراهنة لحالة البيئة.

٢- تحديد الأجهزة المختلفة المعنية بتنفيذ مشروعات حماية البيئة.

٣- قاعدة المعلومات والبيانات المتاحة عن حالة البيئة فى مصر.

٤- تحديد المشروعات المختلفة لصيانة البيئة واهدافها.

٥- طريقة التنسيق الواجبة بين الهيئات المعنية بمشاكل البيئة.

٦- التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات ومصادره.

وعلى الرغم من هذا المنهج التكاملى للخطة القومية الأولى للبيئة فى مصر ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١، فقد واصلت بعض جوانب البيئة في مصر ايقاعا متدهوراً على نحو ما يلى :-

البيئة البحرية : حيث ظهرت أبرز اشكال التلوث فيما تقذفه ناقلات البترول والسفن العابرة من مخلفات أثرت فى الثروة البحرية والمحميات البحرية.

تدهور البيئة الريفية : الذى يظهر فى الاستخدام الكثيف للمبيدات والأسمدة بشكل أضر بالتربة ورفع محتوى المنتجات الزراعية من المتبقيات السامة، بما يضر بالمستهلك النهائى لهذه المنتجات. وعلى الجانب غياب شبكات الصرف الصحى فى المناطق الريفية الأمر الذى ساعد على زيادة معدل حدوث الاصابة بالأمراض المتوطنة التى تؤثر على انتاجية سكان الريف.

التدهور البيئى فى المدن المصرية عامة والعاصمة خاصة : الذى يظهر فى عدد المناطق العشوائية فى المحافظات وهى ٤٣٤ منطقة وكذلك فى زيادة سكان العشوائيات الذين قفز تعدادهم الى ٧ ملايين طبقا لتقديرات المحليات وبما يجاوز ١٠٪ من اجمالى سكان مصر أى أنه من بين كل عشرة مصريين يوجد مواطن يسكن فى القبور والعشش والقوارب والمخابئ والدكاكين والخيام ومناطق القمامة وما الى ذلك. ويعود السبب المباشر فى نشوء ظاهرة المناطق العشوائية الى عدم قدرة

(١) الأهرام القاهرية "مواجهة العشوائيات تحت التقييم"- الخميس ١٩٩٤/٤/٢٨، ص ٧.

ساكنى هذه المناطق على الحصول على وحدة سكانية بالمناطق المخصصة للسكن فى حدود الامكانات الخاصة بهم ، وكذلك زيادة معدل الهجرة من الريف الى المدينة للبحث عن فرص العمل نتيجة التركيز الاقتصادى على المدن ، حيث تستحوذ محافظتا القاهرة والاسكندرية على ما يقرب من نصف عدد المنشآت وحوالى ربع قوة العمل، وايضا زيادة السكان مما تسبب فى خلق مجتمع عشوائى داخل الكتلة السكنية وتدنى الخدمات الاجتماعية فى الريف (١) . ويظهر التدهور البيئى فى أبرز صوره فى تضخم المدن الكبرى، حيث بلغت نسبة السكان فى المدن الكبرى (١٠٠ ألف نسمة فأكثر) ٧٥٪ من اجمالى سكان الحضر عام ١٩٨٦ ويتركز ما يقرب من ٤٢٪ من سكان الحضر فى القاهرة والاسكندرية فضلا عن انخفاض مستوى الخدمات والمرافق وارتفاع مستويات الضوضاء وتلوث الهواء .

وتعود أبرز اسباب التدهور البيئى فى مصر فى جوانبها المشار اليها رغم وجود خطة بيئية متكاملة الجوانب الى ما يلى :-

١- ضعف الالتزام الرسمى والشعبى بمناهج حماية البيئة وصيانتها .

٢- ضعف الانفاق على التعليم والتربية البيئية (بلغ حجم الاستثمار على هذا البند واحد مليون جنيه فقط فى الخطة القومية الأولى للبيئة)

٣- التحيز الحضرى مما ضاعف من فجوة المدينة /القرية بسبب استئثار المدن الكبرى بالجزء الأكبر من الانفاق الحكومى على الخدمات والمرافق مما ترتب عليه زيادة الهجرة من الريف الى المدينة والضغط على مرافقها بأكثر مما تحتمل طاقتها الاستيعابية .

---

(١) الأهرام القاهرية - "العشوائيات أمام مجلس الشورى" - الأربعاء ١٩٩٤/٥/٤، ص ٧.

٤ - ٤ - ٣ - خطة العمل البيئي فى مصر

اصدر جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء خطة العمل البيئى فى مصر (١٩٩٢ -١٩٩٧)، وقد تضمنت الخطة منهج العمل على محاور خمسة كما يلى :- (١)

١- قيود التنمية البيئية.

٢- التلوث وتدهور الموارد الطبيعية (حالة موارد الأراضى والمياه - مصادر التلوث - الآثار الصحية والاقتصادية - القواعد التنظيمية والمؤسسية - اجراءات حماية سلامة الهواء - برنامج الاستثمار).

٣- تلوث الهواء (حجم المشكلة - مصادر التلوث - الآثار المترتبة - القواعد التنظيمية والمؤسسية - اجراءات حماية سلامة الهواء - برنامج الاستثمار).

٤- ادارة النفايات الصلبة (المشكلة - مصادر توليد النفايات - الآثار الصحية والبيئية - اجراءات حل المشكلة - القواعد التنظيمية والمؤسسية - برنامج الاستثمار).

٥- حماية التراث الوطنى (قاعدة الموارد - القضايا - الآثار الاقتصادية لتدهور الموارد - اجراءات حل المشكلة - برنامج الاستثمار).

٦- دعم المؤسسات البيئية (الحالة الراهنة - الاطار التشريعى - الاختبارات المؤسسية - مقترح بواجبات الجهاز البيئى المركزى - التعليم والتدريب - برنامج الاستثمار) .

ولقد تمثلت أبرز قيود التنمية البيئية فى مصر فيما يلى :-

١- معدل النمو السنوى المرتفع للسكان عند ٢ر٤٪ خلال العقد الماضى (١٩٨٠-١٩٩٠).

٢- انخفاض نسبة الأراضى المنزرعة فى مصر عن ٣٪ من المساحة الكلية للبلاد ويعيش عليها اكثر من ٥٨ مليون نسمة بما يمثل واحدة من اعلى الكثافات السكانية فى العالم والتى تصل الى نحو ١٣٠٠ نسمة/كم^{٢}.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :-

جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء - "خطة العمل البيئى فى مصر" - القاهرة ١٩٩٢.

٣- ندرة المياه المرتبطة بسوء الاستخدام المفرط والخاطئ لهذه الموارد . حيث أن حصة مصر من مياه النيل سنويا محدودة (٥ر٥٥ مليار ـ متر مكعب) كما أن المياه الجوفية على تنوع مصادرها محدودة وكذلك معدلات سقوط المطر.

٤- التوزيع السكانى المختل حيث يعيش ٢ر١٪ فقط من جملة السكان خارج الوادى والدلتا.

٥- ظهور مشاكل التلوث الحادة فى المناطق المتروبوليتانية بسبب تركز الأنشطة الصناعية وانعكاساتها على صحة الأفراد (امراض الرئة - ارتفاع منسوب الرصاص فى الدم) .

٦- الأخطار التى تهدد التراث الحضارى الوطنى بسبب التلوث وارتفاع منسوب الماء الأرضى ومياه الصرف الصحى.

وقد قدرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة العمل البيئى فى مصر خلال المرحلة الأولى والتى قد تصل الى خمسة اعوام بنحو خمسمائة مليون دولار أمريكى أو ما يعادل ٥٠٠ر١٦٨٧ مليون جنيه (أنظر الجدول رقم (٤-٧).

جدول (٤-٧): ملخص برنامج الاستثمار

البرنامج	التكلفة (مليون جنيه مصرى)	
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
ادارة الموارد الطبيعية (باستثناء برامج مياه الشرب والصرف)	٣٨٥	٩٩٠
تحسين نوعية الهواء	٤٣٥	٨٩٥
ادارة النفايات الصلبة	٢٩٠	٩٠٥
حماية تراث مصر	٣٦٥	٤٢٠
دعم المؤسسات البيئية	٧٥	١١٠
المجموع	١٥٥٠	٣٣٢٠

المصدر: جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء : خطة العمل البيئى فى مصر ـ القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٠.

وبمراجعة خطة العمل البيئى فى مصر (١٩٩٢-١٩٩٧) يلاحظ مايلى :-

١- غياب ترتيب اولويات العمل البيئى العاجلة وفقا لحدتها وخطورتها.

٢- عزلة خطة العمل البيئى عن استراتيجية التنمية الموصولة لصون البيئة.

٣- غياب الآليات الخاصة بمتابعة المشاكل البيئية وادارة الأزمات والكوارث البيئية.

٤-٤- موقع البيئة من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦

اهتمت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتبارات البيئية الكفيلة بضمان التنمية المستدامة للجيل الحاضر والأجيال القادمة. وأبرزت الخطة اخطر قضايا البيئة فى مصر كما يلى[1] :-

١- قضية الفقر فى الموارد الزراعية الأرضية بسبب الزحف العمرانى والتجريف.

٢- قضية ترشيد استخدام المياه العذبة المتاحة فى ضوء محدودية الموارد.

٣- المحافظة على الثروة السمكية من الاستنزاف فى حدود قدرة النظام البيئى على التحمل وتجديد نفسه.

٤- تأخير اجل نفاذية موارد الطاقة الغير متجددة (البترول والفحم والغاز الطبيعى والمياه الجوفية).

٥- المحافظة على تنوع الأحياء من الاندثار.

٦- حماية البيئة البحرية من التلوث (وقف تدفق مخرجات الصرف الصحى والصناعى).

٧- التدهور البيئى فى المدن المصرية.

٨- تدهور البيئة الريفية بفعل تدخلات الانسان المريضة المتمثلة فى الاستخدام العشوائى للمبيدات والأسمدة الصناعية.

وفى ضوء القضايا السابقة فقد رتبت الخطة اولويات العمل كما يلى :-

١- الاهتمام بأوضاع التنمية البشرية من منظور التعليم والتدريب وفرص التوظف والصحة والتغذية ودور المرأة والمشاركة الشعبية.

---

(١) وزارة التخطيط : الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢/١٩٩٣- ١٩٩٦/١٩٩٧ وخطة عامها الأول ١٩٩٢/٩٣ - المجلد الأول، المكونات الرئيسية - القاهرة ابريل ١٩٩٢ ص ص ٥١٣-٥٨١

٢- ضبط النمو السكانى المتزايد.

٣- ترشيد استخدام وتنمية الموارد الأرضية وموارد المياه العذبة وتقليل التلوث الحادث وتدهور الموارد الى أدنى حد ممكن.

ومن أجل التنفيذ الفعال فلابد من :-

١- تطوير أنسب مناهج الادارة من أجل تحقيق اهداف الاستراتيجيات المقترحة بشكل كفء وموصول.

٢- ضمان التمويل اللازم لتحقيق المشروعات المقترحة لصيانة البيئة .

٣- تطوير البحث اللازم لحل مشاكل البيئة وتجنب الازدواج الممكن .

على أن أبرز ما تضمنته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى تعالج موضوعات البيئة هى تحديد الأولويات البيئية على النحو التالى :-

١- زيادة المساحات الخضراء.

٢- ادارة موارد المياه العذبة.

٣- الحفاظ على الأراضى الزراعية من التدهور البيئى.

٤- ادارة الموارد البحرية.

٥- حماية الهواء بالمدن المصرية.

٦- ادارة المخلفات الصلبة.

٧- تحسين البيئة المهنية.

٨- ضمان الغذاء السليم .

٩- التنمية الحضرية المتوازنة.

١٠- حماية التراث الوطنى.

١١- ادارة الأزمات والكوارث البيئية.

١٢- دعم الوعى البيئى والمشاركة الجماهيرية.

٤- ٥ - قانون حمايـــة البيئة في مصر

فى يناير ١٩٩٤ صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، باصدار قانون فى شأن البيئـة وقد تناول القانـون ما يلى :-

١- الجهات الادارية المختصة بحماية البيئة المائية.

٢- جهاز شئون البيئة ومهامه واختصاصاته وتشكيله.

٣- صندوق حماية البيئة وحوافزه.

٤- جوانب حماية البيئة الأرضية من التلوث (تلوث الأرض).

٥- جوانب التلوث بالمواد والنفايات الخطرة.

٦- جوانب حماية البيئة الهوائية من التلوث (تلوث الهواء).

٧- جوانب حماية البيئة المائية من التلوث (تلوث الهواء) وتشمل النواحى الآتية :-

أ - التلـوث من الســفن

(١) التلوث من الزيت

(٢) التلوث بالمواد الضارة

(٣) التلوث بمخلفات الصرف الصحى والقمامه

ب - التلوث من المصادر البريـة

جـ - الاجراءات الادارية والقضائية

وقد اعقب صدور القانون ، اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون والتى تحـــدد الجهات الادارية والقضائية المنوطة بتطبيق مواد القانون الخاصة بأعمـال العقوبات الخاصة بالمتسببين فى تلوث الأرض والهواء والماء

ودراسة القانون المذكور توضح مايلى :-

١- وجود بعض نواحى النقص فى النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة

أ - النقـص فى التشريعات المتعلقة بالهواء

ب - النقص فى التشريعات المتعلقة بالضجيج

جـ - النقص فى التسريعات المتعلقة بالمرافـق

عـ - النقص فى التشريعات المتعلقة بالحياة البرية للنبات والحيوان

هـ - النقص فى التشريعات المتعلقة بحماية الآثار

ويعود السبب فى نقص هذه التشريعات وعدم كفايتها الى :-

- الازدواجية فى عمل المؤسسات المختصة بالبيئة
- عدم ملاءمة العقوبات لردع المخالفات للأسباب التالية :-

١- أسباب تتعلق بتقدير الضرر للمخالفة عند وضع التشريع

٢- اسباب تتعلق بعدم وضع معايير دقيقة لتدرج العقوبة

ومن الممكن أن يترتب على هذا :-

- تفاقم المشاكل البيئية نتيجة عدم كفاية التشريعات .
- اللجوء لسد الفراغ التشريعى بقرارات ادارية معرضة للطعن والالغاء
- تنازع الاختصاص وتفاوت العقوبات نتيجة الازدواجية

شكل (٤ - ١) : نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الاجمالية
متوسط ١٩٨٨ - ١٩٩٠

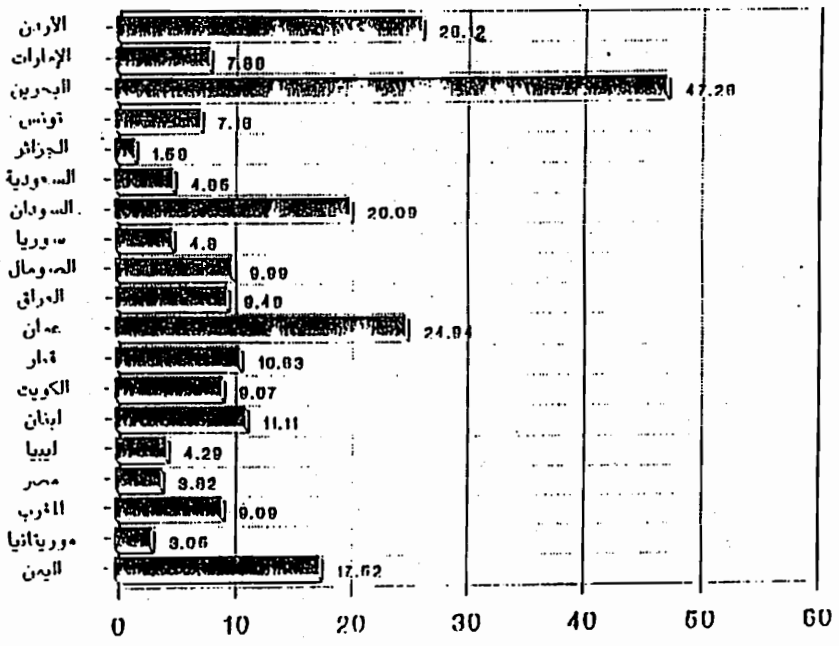

المصدر:- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٢.

شكل (٤ - ٢)
نسبة الواردات البينية إلى الواردات الاجمالية

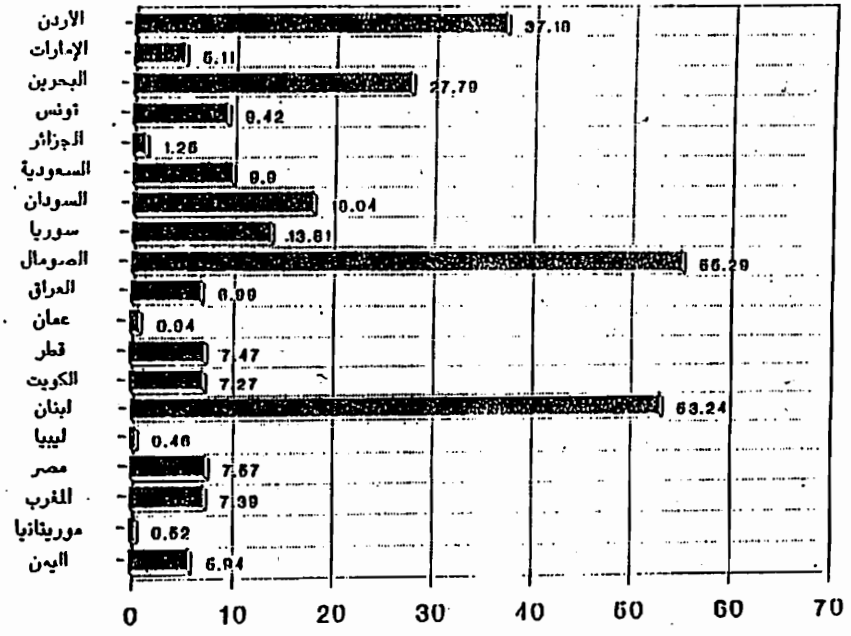

المصدر:- المرجع السابق مباشرة.

الفصل الخامس

دور الدولة فى تحقيق اهداف التنمية الزراعية وأساليبها

البحث العلمى والارشاد الزراعى فى ضوء

سياسة التحرير الاقتصـــادى

٥ - البحث العلمي والارشـاد في ضوء سياسة التحرر الاقتصادى

البحـوث ودور الدولة

البحث العلمى وقطاع الزراعة

البحث العلمى فى جمهورية مصر العربية

البحث العلمى وقطاع الزراعة فى مصر

مقدمة لإقتصاديات البحوث الزراعيـة

التكامل بين بحوث القطاعين العام والخاص

المنظمات العامة والخاصة فى مجال البحوث الزراعية

دور أجهزة الابحاث والارشاد والتدريب فى التنمية الزراعية

- دور الارشاد الزراعى فى التنمية الزراعية المتواصلة
- دور الارشاد الزراعى فى التسويق
- دور الارشاد الزراعى فى ترشيد إستخدام مياه الرى

المعوقات التى تواجه اجهزة الارشاد والتدريب

- معوقات الاجهزة الارشادية
- معوقات الاجهزة التدريبية

٥-١- البحوث ودور الدولة :

يمثل البحث العلمى نقطة الارتكاز الرئيسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية ، فلم يعد بالامكان الانطلاق فى قطاع من القطاعات أو نشاط من الانشطة بدون مرتكز علمى ، يطور ويبتكر الجديد باستمرار، والبحث العلمى هو هذا المرتكز، فكلما كان البحث العلمى متطوراً ، كلما كان المجتمع متقدماً.

وتدل التجارب العملية التى مرت بها الشعوب على ان البحث العلمى لعب الدور الاعظم فى التطور وتحقيق النصر فى النهاية ، فحتى فى المجالات العسكرية لعب البحث العلمى الدور الحاسم فى تحقيق التفوق العسكرى وما قوات الردع النووى إلا نتيجة موضوعية للتطور العلمى المذهل. كذلك ثورة الاتصالات والكمبيوتر والهندسة الوراثية والتقدم التكنولوجى والحزم التكنولوجية ، كلها نتاج تطور علمى ترعرع فى مراكز بحوث متخصصة تم توفير كافة الامكانات لها ـ فتجربة الاتحاد السوفيتى سابقاً فى مجال التسليح وتجربة امريكا والغرب فى العلوم المختلفة وتجربة اليابان فى الالكترونيات والكمبيوتر والاتصالات ، كلها كان مرتكزها الاساسى هو البحث العلمى .

وتميز البحث العلمى من حيث دور الدولة فيه الى نوعين

النوع الاول : تبعية كاملة للبحث العلمى للدولة وهيمنة من قبل الدولة عليه ، كما كان الحال فى المعسكر الاشتراكى سابقا وكافة الاقطار النامية التى تبنت الاشتراكية كحل لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. وتركز البحث العلمى المرهق والمكلف فى هذه الاقطار على التوجه نحو الاعتبارات الامنية وبالتالى التقدم العسكرى وبالذات فى إنتاج اسلحة الدمار الشامل أما فى باقى قطاعات وانشطة الحياة كان التقدم محدوداً.

النوع الثانى: تبعية البحث العلمى للقطاع الخاص مع رعاية ورقابة من الدولة، كما هو الحال فى التجربة الامريكية والاوروبية واليابانية ، وتميزت هذه التجربة بأنها اعطت القطاع الخاص حرية كاملة فى البحث العلمى

وفى نفس الوقت كان خاضعا لاشراف ورقابة ورعاية الدولة التى قدمت وتقدم الدعم المناسب - فازدهر وايتع البحث العلمى فى كافة مجالات الحياة، سواء الانشطة العسكرية أو الصناعات المختلفة أو قطاع الزراعة باستنباط الاصناف والهجن غزيرة الانتاج وقصيرة العمر وقليلة الاحتياج للمياه والاسمده والمقاومة للآفات الزراعية . وصل الامر الى ان هكتار القمح أنتج ١٢ طن فى فرنسا وهكتار الطماطم ٥٠٠ طن فى هولندا وكذلك الحال بالنسبة للخيار ، مع ان هذه المعدلات لم تصل الى ١٠٪ منها فى اكثر الاقطار العربية تقدماً.

ولكن هناك حقيقة لايمكن تجاوزها وهى انه لايمكن ان يكون البحث العلمى منغلقا متروكاً للقطاع الخاص بكامله دون رقابه أو اشراف ورعاية من الدولة ، فدور الدولة اساسى وضرورى وبصفة خاصة فى توجيه البحث العلمى نحو فروع معينة تهم المجتمع ككل ، وقد لايكون القطاع الخاص قادر عليها. ولكن يظل دور الدولة تأشيرياً أو اشرافياً دون ان يكون البحث العلمى عاله على الدولة وتحوى مراكزه موظفين يتقاضون اجورهم بغض النظر عن إنتاجهم .

٥-١-١- البحث العلمى وقطاع الزراعة

حقق البحث العلمى تقدماً مذهلاً فى قطاع الزراعة فى السنوات الاخيره وبصفة خاصة فى مجالات الهجن الوراثية أو الهندسة الوراثية ، وما تم استنباطه من اصناف وهجن ذات إنتاج غزير ، واصبحت تجارة التقاوى من اكثر انواع التجارة رواجاً،فيكفى ان نعلم ان سعر ١ كجم من تقاوى بعض أنواع الخيار أو الطماطم يصل الى ٢٠ ألف دولار واكثر. واصبحت هذه التطورات العلمية أسراراً يصعب الوصول اليها بدون مراكز البحوث المتطورة ذات الامكانات الهائلة من العدد والمعدات والعلماء. كما أن شركات إنتاج المبيدات المختلفة حققت ارباحاً خيالية فى السنوات القليلة الماضية من وراء استحداث انواع جديدة من المبيدات اكثر فاعلية فى مقاومة الآفات الزراعية واقل

ضرراً على البيئة وبالذات صحة الانسان والحيوان. ايضاً فإن التطور المذهل فى المقاومة البيولوجية تحت مظلة إنتاج غذاء خالى من المبيدات صادف نجاحاً كبيراً وهوى لدى المجتمعات المتقدمة - كذلك استنباط اصناف مقاومة للجفاف وأقل احتياجاً للمياه أصبح أحد معالم التطور المستمر فى الزراعة امام قلة الموارد المائية . كذلك أدوات الرى المستخدمة والهرمونات الزراعية ... الخ.

كما ان التطور الهائل فى صناعة الدواجن والثروة الحيوانية وقدرة إستنباط هجن وراثية من الماشية ذات الادرار العالى من اللبن الذى يصل الى ١٥ طن للبقرة الواحدة فى السنه، وماشية التسمين التى يصل بمقتضاها عجل التسمين الى وزن طن وعمر سنه واحدة.

ثم التقدم فى تخطيط وادارة قطاع الزراعة الذى نشأ عن الحاجة المستمره لرفع معدلات الاداء فى القطاع الزراعى والبحث عن إنتاج أوفر يحقق دخلاً اكبر، مما يتطلب استخداماً أمثل للموارد الزراعية، وهذا لايكون الا بادارة كفئه وتخطيط جيد. كما ان التقدم فى مجال التسويق والنظم المتطورة التى تربط المزارع فى حقله بالسوق العالمية وليس فقط بالسوق المحلية فى مختلف انحاء البلاد ووفق جهاز إتصال واجهزة كمبيوتر متطوره.

وهذا كله لولا البحث العلمى لم يكن ولم يتم، فهذا هو البحث العلمى وهذا هو دوره ولن يتوقف طالما الحياه مستمره.

٥-١-٢- البحث العلمى فى جمهورية مصر العربية

يخضع البحث العلمى فى مصر لادارة وهيمنة الدولة وهى التى تنفق عليه، وقد أنشأت لهذا الغرض وزارة البحث العلمى ويتبعها مراكز متخصصة بالاضافة الى الجامعات والمعاهد العلمية. فالمركز القومى للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية ومركز البحوث الزراعية ومعهد البترول ومعهد النقل .. الخ كلها مراكز بحثيه تمارس نشاط البحث العلمى كل فى مجاله وان كان المركز القومى للبحوث هوأكثرها شمولية.

ولقد قامت هذه المراكز البحثية بدورها فى حدود الامكانات التى اتيحت إليهـــا، ويكفى انها تضم عشرات الآلاف من العلماء المؤهلين الذين لو اتيحت لهم الفرصة المناسبة المتمثلة فى توفير البيئة المناسبة للبحث العلمى وامداد هذه المراكز باحتياجاتها مـــن العدد والعتاد لكانت حققت تطوراً كبيراً، ولكن انعكست حالة التخلف والفقر التى عاشتها البلاد على هذه المراكز العلمية، وتحول فيها العلماء الى مجرد موظفين يبحثون عن لقمـــة العيش، بدلاً من الانكفاء على تجاربهم وبحوثهم فى معاملهم ومختبراتهم من اجل الابـــداع والانتاج العلمى الذى هو عماد التطور والتقدم - بل تفشت ظاهرة البطالة المقنعة داخـــل بعضها، وزاد عددها وتعارضت الاختصاصات بدون تنسيق بينها - فعلى سبيل المثـــــال كليات الزراعة والمركز القومى للبحوث ومركز البحوث الزراعية ومعهد الرى ، كلهـــا تقوم بنفس المهمة وبنفس العمل تقريبا دونما تنسيق بينها مما أدى الى تكرار فى العمـــل وضياع فى الوقت وفقدان فى الجهد دون فائدة .

ولعل معرفة ان نصيب البحث العلمى من موازنة الدولة لايتعدى ٠ر١٪ سنوياً أكبر دليل على الحالة المتردية لمراكز البحث العلمى .

وتجدر الاشارة الى ان بعض مراكز ومعاهد البحث تتعامل مع القطاع الخـــاص وتحصل على بعض التمويل الخارجى. خارج موازناتها الرسمية الا ان هذا التمويـــــل محدود وغير كاف .

كما ان هذه المراكز البحثية تقدم خدماتها مجاناً دون مقابل فى إطار سياســة الدعم التى كانت تتبناها الدولة فى الفترة الماضية، والتى لم تعد الآن قادرة عليهـــا وتحاول التخفيف منها أو التخلص منها نهائياً، ولكن هذه القضية من اخطر القضايـــا التى تواجه البحث العلمى، فكيف يمكن ان تصبح هذه المراكز البحثية، مراكز تعتمـــد على نفسها من حيث التمويل، أى ستخضع لسياسة التمويل الذاتى وبالذات فى ظـــل مجتمع يتميز بثلاثة خصائص أ- إعتـــاد الحصول على هذه الخدمات مجانـــاً.
ب - ضعف إمكاناته المالية جـ - ضعف إيمانه بالبحث العلمى ونتائجه ومـــدى تطبيقه.

ولكن لابد من النظره الموضوعية لهذا الموضوع، ولابد من تبنى سياسة رشيده، سياسة تكفل ازدهار البحث العلمى ليكون فى خدمة المجتمع بمختلف إحتياجاته وتسهم فى حل مشاكله وفى نفس الوقت توفير احتياجات البحث العلمى تحت رعاية واشراف الدولة ؟ هذه المعضلة لابد من ايجاد حل موضوعى لها. وهذا الحل يتلخص بصفه اساسية فى ضرورة زيادة اسهام القطاع الخاص فى دعم قطاع البحوث العلمية وتوعيته بأن حل مشاكله الانتاجية والادارية والتسويقية لايمكن أن يكون إلا من خلال البحث العلمى، وفى نفس الوقت تظل الدولة ممارسة لدور داعم واشرافى مناسبين يتقلص تدريجياً للمرحلة التى يكون فيها هذا الدور محدوداً ويركز على التوجيه والاشراف والاسناد إذا إقتضى الأمر وفى قطاعات بعينها.

البحث العلمى وقطاع الزراعة فى مصر

نعلم ان العديد من الجهات البحثية تعمل فى قطاع الزراعة ومن اهمها، كليات الزراعة وبعض الاقسام فى المركز القومى للبحوث وبعض المعاهد المتخصصة، ولكن بصفه اساسية مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والثروة الحيوانية والسمكية، والذى يتبعه عدد كبير من المعاهد والمراكز المتخصصة والتى تتسع لكافة الانشطة الزراعية سواء كانت نباتيه أم حيوانية أم سمكية أم داجنة أم اقتصادية وادارية وتسويقية وارشادية . وكلها تقدم خدمات مجانيه للزراع دون مقابل مادى، وتنفق عليها وزارة الزراعة ولها موازنات سنوية تأتى من الموازنة العامة للدولة. وبغض النظر عن ضعف هذه المراكز والمعاهد إلا انها تحتوى على علماء ذوى إختصاص عال وحد إدنى من البنيه الاساسية من الآلات ووسائل البحث العلمى والتدريب.

وليس يخافا على أحد أن الامكانات المالية لوزارة الزراعة والمراكز العلمية والمعاهد التى تتبعها محدوده، ولاتتناسب مع الأهداف الكبيره المطلوب تحقيقها والتى تتمثل أساساً فى تنمية وتطوير قطاع الزراعة ليواكب التقدم الذى حققه نظيره فى الاقطار المتقدمة ، والعجز هنا له أسبابه الموضوعية واهمها :

١- ضعف الامكانات المالية .

٢- تخلف الجهاز الادارى والتنظيمى.

٣- اعتماد الاجهزة العلمية على وزارة الزراعة.

٤- عدم توفر العدد والعتاد ووسائل البحث بكميات ونوعيات مناسبة.

٥- ضعف مرتبات العاملين من العلماء ومساعدى الباحثين .

٦- غياب خطط شمولية لهذه المراكز والمعاهد العلميـــــة.

٧- ضعف إمكانات التدريب والتأهيل العلمى.

٨- مجانية الخدمة التى تقدمها هذه المراكز والمعاهد.

٩- عدم وجود رابط مناسب بين هذه المراكز والمعاهد والقواعد الأنتاجية الزراعية.

١٠- انعكاس تخلف المجتمع على هذه المراكز والمعاهد.

وليس من نافلة القول ، أن إعادة النظر فى هذه المعاهد والمراكز وبصورة حدية وجذرية امراً ضرورياً من أجل تحسين الاداء ورفع الكفاءة. ولكن القول سهل ومـــــا أصعب التنفيذ الذى سيصطدم بواقع مرير - ولكن ايضاً لابد من السير فى هذا الطريـق الذى لا بديل له إذا كان الهدف هو الوصول بهذه المراكز والمعاهد البحثية العلميـة الى حالة أكثر جدوى واكثر فعالية تصبح معها قادرة علىتحقيق ما حققته نظيرتهـــا فى الاقطار المتقدمة.

وربما الحروب القادمة هى فى الاساس مبنيه على البحث العلمى والزراعة هـى الميدان الحيوى لهذه الحروب فالزراعة أرض وماء وإنسان ونبات وحيـــــــوان ومستلزمات إنتاج، ومن لايمتلك الفنون العلمية المتطورة سيظل ينتج كما كان ينتـج الفراعنة، وما كان متقدماً فى الزمن الغابر. لم يعد له وجود الآن. فحرب الميـــاه وحرب الغذاء وحرب البيئة اكثر الحروب ضراوه فى المستقبل، وهى كلها زراعيـة. لذلك لابد من مراجعة موضوعية لمراكزنا العلمية والبحثية حتى لانخسر الحـــــرب القادمة كما نحن نخسرها الآن.

ويتطلب تحقيق الغايات القومية من البحث العلمى، أن تحاول مؤسسات البحث العلمى، بتسعير خدماتها التى تقدمها، سواء للدولة أو القطاع الخاص وبما يكفل تحقيق عائد يمكن استثماره فى مزيد من البحث والدراسة. ويمكن للدولة فرض رسوم مناسبة على كافة القطاعات المستفيده من البحوث والارشاد تحول لصالح مؤسسات البحث العلمى. فلم يعد مقبولاً ان يتقاضى "على سبيل المثال" السماسره عمولات تصل الى ٣٠٪ من سعر السلعة، نظير بيعها للمنتج، وفى نفس الوقت تقدم الخدمة الارشادية والعلمية مجاناً للمنتج، فكأن المستفيد ليس فقط المنتج، بل طبقة السماسرة والوسطاء، فلماذا لايكون هناك جهازاً تسويقياً يتبع معهد الاقتصاد الزراعى يقدم الخدمة التسويقية مقابل عموله يتقاضها؟ كما أن الاصناف المستنبطة والهجن الجديده التى يتم الوضول اليها فى مركز البحوث الزراعية، يجب ان يتولى بيعها شركات متخصصة تتبع مركز البحوث الزراعية. وربما إقامة مراكز للتوعية بين جمهور الزراع يساعد فى تحقيق دعما مناسباً للبحوث العلمية. والشركات والمصانع القائمة على المنتج الزراعى وما يصادفها من مشاكل، يمكن لمراكز البحوث ان تلعب دوراً معها فى حل مشكلاتها بمقابل مادى مناسب، حيث أن شركات إنتاج الأغذية تواجهها مشاكل متعدده ومتنوعة ومستمره تحتاج لحل لها لرفع جودة الانتاج الذى يحقق لها مزيد من الارباح ويساعدها على المنافسة العالمية وزيادة فرصتها فى التصدير.

ويجب ان نميز بين جمهور الزراع الفقراء، والشركات الزراعية والصناعات الغذائية الغنية، فالأخيرة يجب الا تجنى ثمار الانجازات العلمية مجاناً بل يجب ان تدفع مقابل مناسب يعود بالنفع عليها وعلى المجتمع، أما الأولى فيكتفى بأن تدفع مقابل مادى رمزى للخدمة العلمية التى تقدم لها.

ويحتاج الأمر الى وضع خطة زمنية لتحويل البحث العلمى من الاعتماد الكلى على الدولة الى الاعتماد بنسبة كبيره على القطاع الخاص أو التمويل الذاتى، ويمكن لكافة جهات البحث العلمى أن تضع خطه مشتركة للانتقال من الوضع الحالى الى الوضع المرغوب فيه.

٥ - ١ - ٣- مقدمة لاقتصاديات البحوث الزراعية

تتكون عملية البحث من عدة خطوات، والتى يجب ألا تفسر مستقلة عن بعضها البعض، لكن كأجزاء مستقلة من المرحلة الأساسية للمرحلة التطبيقية . إن البحث الأساسى هو فى الأصل ليس ذو طابع تجارى لتدنى إمكانية ملكية حصيلته ويوضح الشكل التالى هذه الحقيقة ، فمنحنى العرض S,S يمثل التكلفة الحدية لإنتاج معرفة جديدة يشكل ذلك تكلفة العلماء، المبانى، الاصول الثابته، الخدمات المساعدة. ومنحنى الطلب DP,DP يمثل منحنى الفائدة الحدية لمنتج التقنية فى القطاع الخاص . وقدر بسيط من المعرفة الفنية O,Qp يمكن بيعه لمستخدمى التكنولوجيا بسعر Pp ويشكل الجزء الأكبر من الانتاج خسارة للمنتج. كذلك فإن منحنى الطلب Ds,Ds يمثل الفائدة الحدية الكلية للمجتمع، وعندما يكون الانتاج Qp تكون الفائدة الحدية الاجتماعية هى pt وهنا يرى المنتجون المشكلة ان العائد الكلى المستلم هو فقط O,Q-A,Pp بينما ان القيمة الكلية هى O,Q,A,Pp

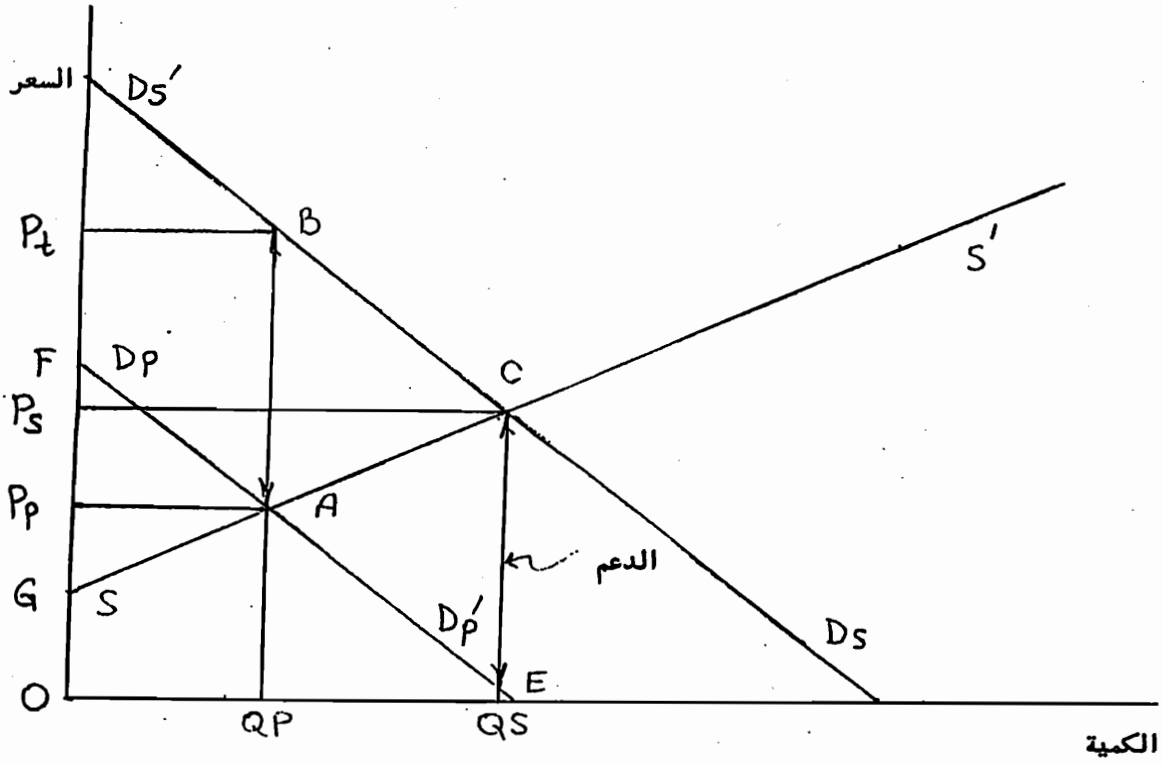

ومن وجهة نظر المجتمع فإن المشكلة ان المنشأة الخاصة ستجد سعراً يساوى التكلفة الحدية عند النقط A وبالتالى ستنتج فقط O,QP وحدة إنتاج. بينما يكون مستوى الانتاج الكفئ بالنسبة للمجتمع هو O,Qs وهو الذى يجعل التكاليف الحدية مساوية للفوائد الحدية عند النقطة C .

وللتغلب على مشكلة تعارض الأنتاج الكفئ للمجتمع مع إنتاج المنشأة الخاصة فإن التدخل الحكومى يكون بدعم المنتج بمقدار CE لكل وحدة إنتاج حتى يرتفع الطلب للمستوى الحقيقى وعليه تكمل الحكومة الفرق بين العائد الذى يمكن الحصول عليه والطلب الكلى مما يجعل المنشأة تحقق نتائج بحث للحد المرغوب فيه إجتماعيا. وفى مفهوم الرفاهية الاقتصادية ، وعند الإتزان الأول فإن هناك فائض مستهلك بمقدار المثلث Pp, A, F وفائض منتج يساوى Pp, A, G ، وفى الإتزان الذى يليه يكون فائض المستهلك Ps,c,D بينما فائض المنتج هو Ps ,c, G ويعكس المثلث A,B,C القدر المكتسب من الرفاهية نسبة لتحسين توظيف الموارد.

وهكذا فإن عدم التأكد من إحتمالات النجاح لسلعة البحث العلمى وفقدانها الصفة التجارية الواضحة تبقى البحث العلمى محتكراً للقطاع العام، بينما يسعى القطاع الخاص خلف الصناعات التقنية العالية الدقيقة المصحوبة بإقتصاديات الكيانات الكبيرة والمحققه لنتائج بحثية جديدة تجعل المستثمر يسعى خلفها. ومن ثم يتضح ان القطاع العام يركز على البحث وهو يسبح عكس التيار، بينما يهتم القطاع الخاص بالبحوث التى يساعده فيها التيار وهكذا فإن المقارنة بين نشاط البحوث فى القطاعين العام والخاص ربما لايكون شيئا معقولا.

٥-١-٤- التكامل بين بحوث القطاعين العام والخاص

مما سبق يتضح ان القطاع الخاص يمكن ان يلعب دوراً اكبر كلما أمكنه تحقيق عائد من الإستثمارات فى البحوث .وتعتمد إمكانية تحقيق عائد على نوع البحث ونوع التكنولوجيا . وتضعف محفزات القطاع الخاص لإجراء أو تمويل البحوث فى الحالات التالية :

١- البحوث البيولوجية والفيزيائية البحتـه.

٢- البحوث العامة ذات النطاق الواسع للتطبيق فى مختلف السلع.

٣- مجالات التكنولوجيا التى لاتجسد المعرفة العلمية فى خصائص المنتج كما فى معظم بحوث إنتاج المحاصيل .

٤- عندما تكون القوانين الموضوعية لحماية ملكية حق الاختراع غير فعالة.

وعموما تزداد محفزات القطاع الخاص فى مجال التكنولوجيا الميكانيكية، تليهـا الكيميائية ثم الحيوية، بينما تأتى تكنولوجيا إنتاج المحاصيل فى المؤخرة.

ويتضح من العرض السابق انه لابد ان يكون هناك تكاملاً وتعاونا بين القطاعين العام والخاص فعلى القطاع العام إجراء أو دعم البحوث وإلا ربما لن تتم مطلقا ممـا يستلزم تدخل القطاع العام فى توظيف الموارد اللازمة للبحث العلمى مع ضرورة تركيـز القطاع العام على مجالات البحث العلمى التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بهـا كمجالات التكنولوجيا الحيوية أو المجالات التى تتسم عموماً بالمخاطرة وخاصة عندمـا يتباعد المدى الزمنى بين بداية الاستثمار وتحصيل العائد.

ونخلص مما سبق ان التكامل فى مجال البحوث الزراعية بين القطاعيـن العـام والخاص هو أمر ضرورى حيث يتحكم القطاع العام فى النشاطات البحثية التى تتطلـب جهداً كبيراً كالمعدات الاساسية المختصة بالتركيبات الوراثية، بينما يمكن ان يعمـل القطاع الخاص جيداً فى اسواق ذات صلة بذلك كصناعة التقاوى.

٥ - ١ -٥- المنظمات العامة والخاصة فى مجال البحوث الزراعية

كما هو معروف فإنه ليس هناك حد قاطع للتمييز بين القطاع العام والخاص حيث تصنف المؤسسات الى عامة وخاصة على أساس الملكية والادارة والرقابة ومصادر التمويل والسلوك الاقتصادى . وهكذا فإن مؤسسات كالوزارات يمكن تصنيفها بسهولة كمؤسسات عامة ولكن هناك خصائص للمرافق الخاصة فى الكثير من المؤسسات التى تعتبر عـادة مؤسسات عامة، فمثلا الجامعات ومعاهد البحوث ربما تكون عامة فى الغالب، ولكن ربمـا يكون فيها بعض عناصر مدخلات القطاع الخاص فى إتخاذ القرار والتمويل.

بالمثل فإن كثيراً من المؤسسات غير الحكومية، يمكن ان تصنف كمؤسسات خاصة ولكن ربما تكون متلقية تمويلا من الدولة. أما المؤسسات الوقفية فهى أصلاً خاصة من حيث الملكية والادارة ولكن ربما لاتكون هناك ضرورة لتشغيلها على اساس الربح، وهى تتشابه مع مؤسسات القطاع العام، ويتحقق ذلك فى مؤسسات دولية كبيرة كمؤسسة روكفلر ومؤسسة فورد، كما ان هناك ايضا مؤسسات بحثية محلية كثيرة من نفس هذا النوع.

كما ان هناك نقطة اخرى فى مجال تصنيف المؤسسات العاملة فى البحث العلمى إلى عامة وخاصة فهناك بحوث تجريها وتمولها جهات خاصة وتوفر نتائجها للآخرين (لصغار المزارعين) مجانا كما ان هناك بعض مؤسسات القطاع العام العاملة فى مجال البحث العلمى تنهج نهج القطاع الخاص فبعض الجامعات ومعاهد البحوث اصبحت تطلب اجراً مقابل نتائج بحوثها. وهناك تمييز آخر يتم على اساس ما اذا كانت المنظمة محلية أم أجنبية فالبحوث التى تجريها شركات متعدّدة الجنسيات عادة ما تكون ذات طابع عالمى تستخدم فى كل الاقطار.

ويصنف الجدول التالى المؤسسات العاملة فى مجال البحث العلمى إلى قطاع عام وقطاع خاص، كما يفرق بين القطاع الخاص غير التجارى (غير الهادف للربح) والقطاع الخاص ذو النمط التجارى مع امثلة لكل.

كما يوضح الشكل التالى موقع المنظمات العامة العاملة فى مجال البحوث الزراعية والارشاد الزراعى والتدريب بوزارة الزراعة من الادارات المركزية إلى الادارة العامة إلى الادارات التخصصية وبرامج كل.

جدول رقم (٥-١) مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص فى البحـــوث الزراعية

قطاع عام			أقسام وزارات الزراعة، الثروة الحيوانية، التعليم، العلوم والتكنولوجيا.. الخ. المعاهد القومية للبحوث المجالس القومية للبحوث الجامعات المراكز العالمية للبحوث الزراعية
قطاع خاص	غير تجارى		وكالات المؤسسات التى ترتكز على القطاع الخاص المؤسسات الوقفية المؤسسات التطوعية
	ذو نمط تجارى	شركات المدخلات	البذور الاعلاف منتجات الصحة البيطرية الكيماويات الزراعيـــة الآليات والمعـــــدات
		القطـاع المزرعى	المزارعين التعاونيات وإتحاد المنتجين البساتين والمشاريع الخاصة المزارع الكبيرة الاخـــرى معاهد ابحاث السلـع
		قطاع الاغذية	شركات تصنيع الاغذية
		المساعدات الفنية	شركات الادارة والاستشارات

٥-٢- دور أجهزة الابحاث والارشاد والتدريب في التنمية الزراعية وأهمية التنسيق بينها

إن الارشاد والابحاث قطاعين يعتمد احدهما على الآخر فى عملياتهما الانمائية. ويحتاج الارشاد إلى نتائج الابحاث وحلوله للمشاكل الفنية لكى يستطيع إرشاد المزارع وإعطائه التوصيات الحديثة لإنتاج أفضل، كما أن الابحاث تحتاج إلى الارشاد لكى يوصل لها مشاكل المزارعين وما تعانيه الزراعة من نقص فى التقنيات المتطورة وبالتالى العمل على حلها وتنميتها.

لذلك وجب ان يكون هناك إتصال دائم بين هذين القطاعين وبشكل منظم باجتماعات وندوات دورية وتدريب من قبل الابحاث لعناصر الارشاد لإقناعهم بما توصلت إليه البحوث والزيارات المتواصلة لعناصر الابحاث والمزارعين للحقول التطبيقية الخاصة بالبحث العلمى.

وكما هو معروف فإن التنمية الزراعية تبدأ فى محطات الابحاث الزراعية حيث تقوم المراكز الزراعية المختلفة بوضع الخطط اللازمة لإحداث التنمية الزراعية كل فيما يخصه، ولكن تبقى الأهداف رهينة التحقيق ما لم تنتهى بالمزارع حيث انه أداة تنفيذ الخطة الزراعية كما انه هو المستهدف منها.

ويبقى المرشد الزراعى هو القناة الرئيسية التى يستلم من خلالها المزارع احدث وسائل الانتاج الزراعى وأيسرها مما يدفع المزارع إلى التفاعل مع الأجهزة الارشادية من أجل النهوض بالقطاع الزراعى ككل.

وبالرغم مما تبذله مختلف الأجهزة الزراعية من خدمات تهدف إلى دفع عجلة التنمية الزراعية، فإن نتائج هذه الخدمات تبقى غير ذى جدوى إذا لم ينتفع بها المزارع وتؤدى الى تبنيه لنتائج هذه الخدمات وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة.

ولكى تؤدى اجهزة الابحاث والارشاد والتدريب دورها على اكمل وجه يجب ان يكون بينها نوع من التكامل بحيث تقوم المؤسسات البحثية بالإلمام بمشاكل الزراعة المحلية وإحتياجات المزارع والعمل على إيجاد الحلول لها ومن ثم العمل على إيصال الحلول والتوصيات إلى المزارع. وإذا كان دور المؤسسات البحثية يقتصر على إيجاد الحلول لمشاكل الزراعة، فإن اجهزة الارشاد والتدريب تعتبر القنوات الرئيسية لنقل احدث التقنيات والمستجدات الزراعية إلى المزارعين مما يساعد فى تنفيذ الخطط والبرامج الزراعية التى تؤدى إلى احداث التنمية الزراعية المستهدفة.

٥-٢-١- دور الارشاد الزراعي في التنمية الزراعية المتواصلة

تشتمل التنمية الزراعية المتواصلة Sustainable agr. dev على إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التطورات التكنولوجية والتنظيمية على النحو الذى يضمن الوصول إلى تلبية متواصلة للاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمستقبلة.

فالتنمية الزراعية المتواصلة فى قطاعات الزراعة ومصايد الاسماك تهتم بصيانة الموارد المائية والارضية والحيوانية ولا تؤدى إلى تدهور البيئة، كما تكون سليمة من الناحية الفنية وممكنة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

ويتضح من تعريف التنمية الزراعية المتواصلة انها ترتكز على ثلاث أنواع رئيسية من الموارد، التى يجب توجيه جميع الجهود لتطويرها والمحافظة على ديمومتها وهى :

- الموارد الطبيعية من أراضى ومياه وأصول نباتية وحيوانية وغيرها من العناصر الطبيعية للبيئة.
- الموارد المالية التى تحتاجها مشروعات التنمية الزراعية للإستثمار والانفاق فى الاعمال الزراعية وإمكانيات التسليف وقنوات التسويق ... الخ.
- الموارد البشرية وهى حجر الاساس فى نشاطات التنمية الزراعية.

ويتعاظم دور الارشاد الزراعى فى عملية التنمية الزراعية المتواصلة ليس فقط فى دفع عجلة الأنتاج للمزارعين عن طريق إرشادهم بالاصناف المحسنة والمعاملات التكنولوجية الحديثة ولكن ايضا وأهم من ذلك كله بتعريفهم بكيفية المحافظة على الأصول المنتجة والعمل على صيانتها وتنميتها. فالحفاظ على الموارد الأرضية من خطر التجريف والتلوث بالمبيدات الزائدة عن حاجة النبات وتلويث المجارى المائية والرعى الجائر وذبح إناث الماشية كل ذلك من الأمور التى تؤدى إلى هلاك الاصول الانتاجية الزراعية مما يضاعف فى المستقبل من مشكلات التنمية الزراعية.

وللمرشد الزراعى دور كبير فى صيانة الموارد الزراعية والحفاظ عليها وتنميتها وذلك عن طريق توعيته لجمهور المزارعين بأهمية الحفاظ على تلك الموارد وخاصة أندر هذه الموارد وهى المياه.

٥- ٢-٢- <u>دور الارشاد الزراعي في التسويق</u>

كما هو معروف فإن زيادة الانتاج الزراعى للمزارع لاتحقق وحدها الربح المنشود ما لم يقترن ذلك الانتاج بالتسويق المربح. وتنبع أهمية دور الارشاد الزراعى فى العملية التسويقية من انه يستطيع ان يوجه إنتاج المزارعين بجعلة إنتاج موجه نحو السوق market- oriented وليس كما هو الحال الآن من بيع المنتجات الزراعية حسب الفائض من إنتاج الكفاف وبالذات بالنسبة لصغار المزارعين .

ومما هو جدير بالذكر ان نجاح عملية توجيه الانتاج الزراعى لتلبية الطلب فى السوق تحتاج إلى تطوير وتنمية الانشطة التسويقية وكذا على إزالة المعوقات التسويقية. ومن أهم معوقات التسويق الزراعى أن إدارات التسويق وموظفيها تقع داخل وزارة الزراعة على المستوى المركزى فقط، كما يغيب البعد الارشادى فى العملية التسويقية عن أعمال المرشدين العاملين فى مجال الارشاد الزراعى الذين يتصلون مباشرة مع المزارعين .

وكنتيجة مباشرة لغياب المؤسسات التسويقية التى تعمل لصالح المزارعين فإن المتواجد حاليا فى ميدان التسويق هو التاجر الوسيط الذى يعتمد عليه المزارع فى حل مشكلة التسويق، وفى الوقت نفسه هو الذى يأكل أتعاب المزارعين حيث يستأثر بالجزء الأكبر من الربح مما لايبقى معه سوى الفتات للمزارعين.

إنطلاقا من هذه الحقائق وجب على اجهزة الارشاد الزراعى ان تأخذ عملية التسويق بأهمية بالغة وتضعها فى أولويات نشاطاتها حيث يمكن لأجهزة الارشاد الزراعى مساعدة المزارعين عن طريق :

- تعريف المزارعين بنوعية المحصول وصنفه الذى يجب زراعته بحيث يتلاءم مع الطلب عليه فى السوق.
- توفير المعلومات حول أسعار السوق وطرق المصادر والتعبئة والتخزين.
- تسهيل معاملات إتفاقيات البيع للمزارعين سواء كانت جماعية أو فردية مع القطاع التجارى.

ولايخفى على أحد ان غياب البعد التسويقى وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الانتاج نحو السوق قد أدى إلى زيادة المعروض من بعض السلع الزراعية عن الطلب عليها والعكس بالنسبة لسلع أخرى. كما ان غياب الابعاد التسويقية المتعلقة بالسوق الخارجي وإمكانية التصدير أدت إلى تقليل فرص التصدير أمام بعض السلع الزراعية مما أدى إلى اغراق السوق المحلى ومن ثم زيادة المعروض بحد كبير مما أدى إلى انخفاض عوائد المزارعين.

٥-٢-٣- المعوقات التى تواجه الاجهزة الارشادية والتدريبية

٥-٢-٣-١- معوقات الاجهزة الارشادية

- ضعف قنوات الإتصال بين اجهزة الارشاد الزراعى وأجهزة البحث العلمى سواء الموجودة بوزارة الزراعة، وكليات الزراعة بالجامعات وكذا بينها وبين المراكز البحثية الاخرى بالوزارات المختلفة وخاصة وزارة الاشغال والموارد المائية وأقسام الرى بكليات الهندسة.

- عدم الفهم الواضح لمفهوم الارشاد الزراعى وطبيعته بإعتباره بالدرجة الأولى عملية تعليمية يترتب عليها تغييرات سلوكيه تؤدى إلى نتائج إقتصادية مرغوبة.
- تركيز العمل الارشادى على الناحية الانتاجية فقط وعدم الاهتمام بالعمل الارشادى فى مجالات الشباب الريفى والاقتصاد المنزلى وتنمية قدرات القيادات المحلية الريفية والتسويق الزراعى.
- يتصف العمل الارشادى بالمركزية حيث تتركز السلطة على المستوى المركزى فى الوزارة دون إعطاء العاملين على مستوى الوحدات الريفية حرية الحركة والتصرف.
- إفتقار العاملين فى مجال الارشاد الزراعى إلى التدريب العملى فى مجالات تطبيق التكنولوجيا المحسنة وكذا أسس ومبادئ منهجية الارشاد الزراعى.
- عدم الاهتمام الكافى بوسائل التدريب السمعية والبصرية التى تستخدم فى إرشاد المزارعين.
- عدم وجود تنظيمات إرشادية فعالة وقوية على مستوى الوحدات المحلية الريفية يتمثل فيها تمثيلا صحيحا اصحاب المصلحة الحقيقية وهم جمهور المزارعين وكذا عدم وجود مجالس محلية على مستوى المحافظة لتخطيط البرامج الارشادية بناءً على إحتياجات المزارعين وفى ضوء الاطار العام للسياسة الزراعية.
- عدم التحديد الواضح للمهام والمسئوليات الخاصة بالعاملين فى حقل الارشاد الزراعى على إختلاف مستوياتهم التنظيمية مما يؤدى إلى الازدواجية فى الاختصاصات والتضارب فى التعليمات وما ينتج عن ذلك من إرتباك فى العمل.
- قلة عدد العاملين فى الارشاد بين الذين يعملون كهمزة وصل بين اجهزة البحث العلمى المختلفة وبين المرشدين الزراعيين مما يقلل من فرص نقل وتوصيل نتائج البحوث إلى المزارعين وكذا من المتابعة الدقيقة للمشاكل الزراعية الناتجة عن تلك البحوث.

٥-٢-٣-٢- معوقات الاجهزة التدريبية

- عدم ربط البرامج التدريبية بالاحتياجات الفعلية لواقع الانتاج.
- عدم الاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية للمتدربين قبل التحاقهم بالدورات التدريبية وبالتالى عدم جدوى التدريب نظراً لعدم توافق المحتوى التدريبى مع الاحتياجات الفعلية لهم.
- التركيز على إتباع طريقة المحاضرة الاكاديمية فى التدريب .
- القصور الواضح فى مراكز التدريب ذاتها من ناحية عدم تناسب موقعها بالنسبة للمنطقة الزراعية وكذا ضعف التجهيزات الخاصة بمساعدات التدريب من ناحية اخرى.
- عدم الاهتمام بالمتابعة سواء ما كان منها يختص بالمتابعة الميدانية للمتدربين فى اماكن عملهم بعد إتمام الدورات التدريبية أو ما يختص بتقييم البرامج التدريبية للحكم على كفاءتها وفاعلية نتائجها.
- معوقات مالية منها قلة الاعتمادات المالية المخصصة لتجهيز مراكز التدريب بالوسائل السمعية والبصرية الحديثة بما يساير التطور فى طرق وأساليب التدريب المتقدمة ، ومنها ما يتعلق بضعف قيمة الحوافز التدريبية المنصرفة مما يقلل من فعالية وكفاءة التدريب .

٥-٣ الارشاد الزراعي فى مصر

كانت مصر من أوائل الدول التى اهتمت بالعمل الارشادى فى مجال الزراعة ويعتبر عام ١٩٥٣ بداية التنظيم الرسمى للإرشاد الزراعى باعتباره قسما مستقلاً عن غيره فى وزارة الزراعة المصرية حيث أنشىء قسم الارشاد الزراعى تابعا لمصلحة الثقافة الزراعية. وتضمن هذا القسم أربعة فروع هى : البرامج التدريبية، الخدمات الفنية، الوحدات الزراعية، خدمات الجمعيات التعاونية والمنظمات الريفية. وتطور هذا القسم حتى اصبح عام ١٩٩١ وكالة مركزية للإرشاد الزراعى تابعة لمركز البحوث الزراعية وتضم ثلاث مديريات عامة وهى:

- المديرية العامة المركزية للإرشاد الزراعى.
- المديرية العامة لمصر العليا للإرشاد الزراعى.
- المديرية العامة لمصر السفلى للإرشاد الزراعى.

كما تضم كل مديرية عامة خمسة إدارات فى المجالات التالية:

- ادارة الوحدات الإرشادية.
- إدارة البرامج الارشادية.
- ادارة أساليب التدريب الارشادى .
- إدارة الرقابة والمتابعة الحقليـــة.
- إدارة الارشـــاد التخصصى.

كما يتبع كل ادارة حوالى أربعة أقسام

معهد بحوث الارشـاد الزراعى

لم تكن مصر رائدة فقط فى مجال العمل الارشادى فى قطاع الزراعة بإنشائهـــا الوكالة المركزية للارشاد الزراعى، بل كانت ايضا رائدة فى إنشاء الارشاد البحثـــى فى إطار معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية التابع لمركز الابحاث الزراعية . ويختلف هذا المعهد عن مديريات الارشاد الزراعى حيث يعتبر معهد بحوث الارشـــاد الزراعى هو الجناح التدريبى لهذه المديريات من خلال نشر احدث أساليب التكنولوجيـا الزراعية ووضع برامج الخدمات الارشادية وبرامج التدريب الارشادى وتدريـــــب المرشدين المتخصصين وإعداد المدربين الارشاديين.

ويوضح الشكل التالى الهيكل التنظيمى للعملية الارشادية فى مصر.

٥-٣-١- <u>دور الارشاد الزراعي في ترشيد إستخدام مياه الرى</u>

تعتبر مياه الرى من أهم عناصر الانتاج الزراعى واكثرها محدودية وتتوقـــف عملية التنمية الزراعية على مدى توافر هذا العنصر الهام. إلا انه لايخفى على احد مدى الاسـراف فـى إستخدام مياه الرى فى مصر حيث يبلغ مقنن الفدان ٨٠٠٠ متر مكعب فى المتوسط مقاسة عند اسوان .كما ان كفاءة إستخدام مياه الرى على مستوى الحقـــل

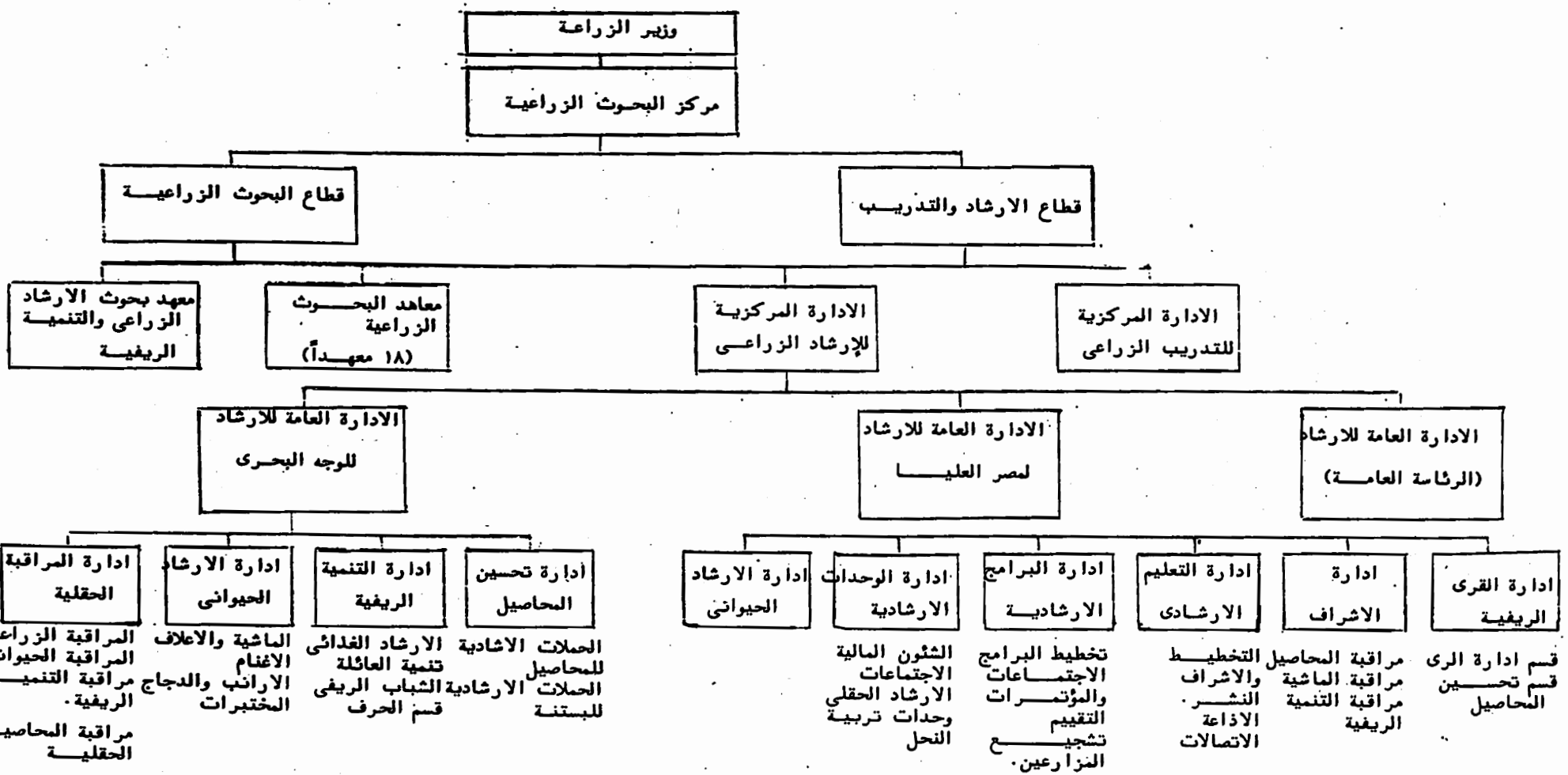
وزير الزراعة
مركز البحوث الزراعية
قطاع البحوث الزراعية
قطاع الارشاد والتدريب
معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية
معاهد البحوث الزراعية (١٨ معهداً)
الادارة المركزية للإرشاد الزراعى
الادارة المركزية للتدريب الزراعى
الادارة العامة للارشاد للوجه البحرى
الادارة العامة للارشاد لمصر العليا
الادارة العامة للارشاد (الرئاسة العامة)
ادارة المراقبة الحقلية
ادارة الارشاد الحيوانى
ادارة التنمية الريفية
ادارة تحسين المحاصيل
ادارة الارشاد الحيوانى
ادارة الوحدات الارشادية
ادارة البرامج الارشادية
ادارة التعليم الارشادى
ادارة الاشراف
ادارة القرى الريفية
المراقبة الزراعية
المراقبة الحيوانية
مراقبة التنمية الريفية.
مراقبة المحاصيل الحقلية
الماشية والاعلاف
الاغنام
الارانب والدجاج
المختبرات
الارشاد الغذائى
تنمية العائلة
الشباب الريفى
قسم الحرف
الحملات الاشادية للمحاصيل
الحملات الارشادية للبستنة
الشئون المالية
الاجتماعات
الارشاد الحقلى
وحدات تربية النحل
تخطيط البرامج
الاجتماعات والمؤتمرات
التقييم
تشجيع المزارعين.
التخطيط والاشراف
النشر.
الاذاعة
الاتصالات
مراقبة المحاصيل
مراقبة الماشية
مراقبة التنمية الريفية
قسم ادارة الرى
قسم تحسين المحاصيل

تبلغ ٦٠٪ فقط مما يتضح منه سوء إستخدام مياه الرى على مستوى الحقل. كما ان الضخ الزائد للمياه الجوفيه يؤدى إلى سرعة إستنزاف المخزون منها ويؤدى إلى تداخل مياه البحار المالحة إلى المياه الجوفية العذبة.

وتتجلى هنا أهمية دور البحث العلمى والارشاد الزراعى فى الحد من هذه الظاهرة. فمراكز البحث العلمى التابعة لوزارة الرى مثل معهد بحوث طرق الرى وتوزيع المياه ومعهد بحوث المياه الجوفية تضع المشاكل التطبيقية للفاقد من المياه وطرق الرى موضع التنفيذ بالبحث العلمى لحلولها والحد من مشاكلها. كما تقوم وزارة الزراعة عن طريق المرشدين الزراعيين التابعين لها بأخذ نتائج البحوث العلمية للمراكز المتخصصة سواء التابعة لوزارة الرى أو وزارة الزراعة لتوصيلها إلى المزارعين ومتابعة تنفيذها.

وتركيز خدمات جهاز الارشاد على توفير الميله المستخدمة فى الرى وزيادة إستخدامها فى عمليات الرى وخاصة فيما يتعلق بكميات مياه الرى اللازمة والمناسبة لكل محصول وعدد مرات الرى وإستعمال اجهزة ومعدات الرى الحديثة وتبطين القنوات وصيانتها كل ذلك سوف يؤدى إلى توفير كثير من مياه الرى والتى من الممكن توجيهها لزيادة رقعة المساحة المنزرعة وخاصة مع تزايد السكان وتناقص نصيب الفرد من الرقعة الزراعية.

ومما لاشك فيه ان حملات التوعية التى يقوم بها الجهاز الارشادى فى مجال ترشيد استهلاك مياه الرى ليست على المستوى المطلوب فنحن لم ندرك بعد أهمية قطرة المياه، فقد أهمل المزارعون الرى الليلى مما جعل تصرفات الرى المارة فى القنوات تذهب إلى المصارف دون الذهاب لرى الزراعات التى صرفت من اجلها هذه المياه. كما ان سهولة الحصول على مياه الرى دون عناء وخاصة إذا كان الرى بالراحة يدفع المزارع إلى ملأ حقوله بالمياه بدرجة تزيد من الاحتياجات الفعلية للمحاصيل مما يؤدى إلى الاسراف فى مياه الرى من ناحية وعدم الحصول على الانتاج المناسب من ناحية اخرى.

وفى ضوء سياسة التحرر الاقتصادى قد يكون من المفيد ليس فقط الاهتمام بهذا المورد الحيوى الهام ولكن التفكير فيه على انه سلعة لها تكلفة ممكن ان يعفى منها أولئك الذين لايغالون فى إستخدامها.

٥-٣-٢- الآثار الإقتصادية والاجتماعية لمشروعات البحث العلمى والارشاد

تنشأ صعوبة التحليل الاقتصادى والاجتماعى لمشروعات البحث العلمى والارشاد الزراعى فى انه يتعذر أحيانا قياس هذه الآثار على نحو كمى والتعبير عنها فى صورة نقدية ويوصى فى هذه الحالة بتحديد هذه الآثار وصفياً مع إعطائها أوزاناً تتمشى مع أهميتها النسبية حتى يمكن اخذها بعين الاعتبار عند المفاضلة بين البدائل الاستثمارية لتحديد اولويات المشروعات .

وتتطلب المشروعات الخاصة بالخدمات الاساسيةفى الارشاد القيام بعمليات التقييم للمشروع فى مراحله المختلفة وبعد إنتهائه بإستخدام الاساليب المنهجية للتقييم. ونظراً لإختلاف طبيعة التقييم والهدف منها فى كل مرحلة من مراحل المشروع فإن عمليات التقييم على الرغم من توحد اسسها العامة إلا ان هناك إعتبارات خاصة يلزم تبنيها فى إطار خصوصية المشروع الجارى دراسته.

ولتتبع آثار المشروع الإرشادى فإنه يلزم رصد موقف النشاط محل الإرشاد بدون ومع تنفيذ المشروع. وبمعنى اكثر وضوحاً إذا كان المشروع الإرشادى فى مجال التسويق مثلا فإنه يجب رصد جانبى العوائد والتكاليف بدون تنفيذ المشروع (اى بقاء الحال على ما هو عليه) ثم رصد جانبى العوائد والتكاليف مرة اخرى مع تنفيذ المشروع ومن ثم تحديد العائد الصافى الاضافى الناتج عن تنفيذ المشروع.

والعائد الصافى الاضافى الناتج عن تنفيذ المشروع قد يأخذ احد الاشكال الآتية .

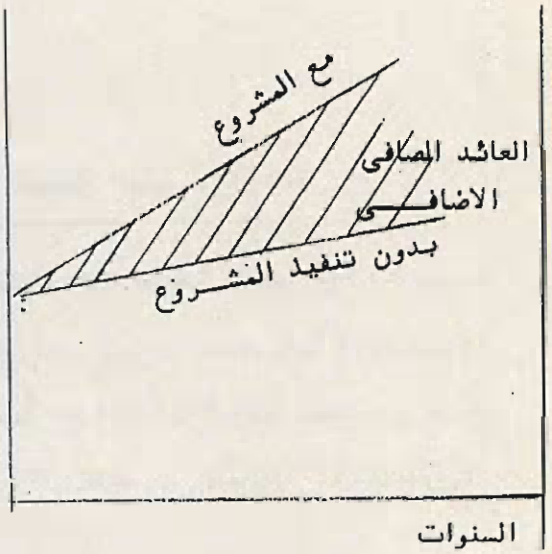

شكل (١)

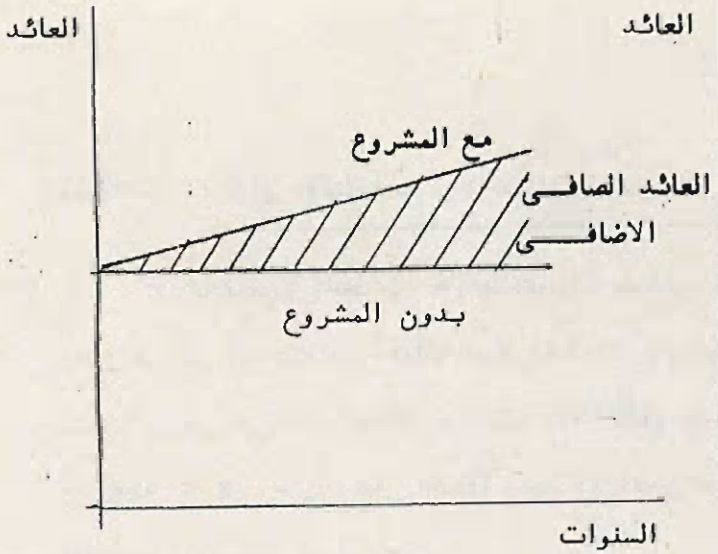

شكل (٢)

ويمثل شكل (١) تلك المشاريع التى يتزايد فيها العائد ببطء ويكون الهدف من المشروع الإرشادى هو الإسراع بزيادة العائد. وقد يكون ذلك عن طريق إدخال بعض السلالات الجديدة أو ميكنة العملية الانتاجية ... الخ . إلا انه يجدر الاشارة إلى ان العائد مع تنفيذ المشروع لايعبر عن مردود التكلفة الإستثمارية للمشروع الإرشادى حيث ان جزء من هذا العائد كان قائما حتى بدون تنفيذ المشروع ومن ثم يجب ربط الفرق بين العائدين وبدون المشروع أى العائد الصافى الإضافى Incremental Net Benefit مع التكاليف الاستثمارية للمشروع.

أما شكل (٢) فهو يعبر عن تلك المشاريع التى يكون فيها العائد من المشروع ثابتا على مدار السنوات أى لايحقق زيادة من عام لآخر إلا انه يمكن بإستخدام مستحدثات البحث العلمى والتكنولوجيا عن طريق الارشاد الزراعى تقديم خدمة للمزارع يكون من شأنها العمل على زيادة العائد عاماً بعد آخر . وقد يأتى ذلك بتغيير دورات تعاقب المحاصيل أو زراعة أصناف جديدة أو تغيير فى المعاملات التكنولوجية لمدخلات الانتاج. وهنا ايضا يجب الربط بين التكاليف الإستثمارية للمشروعات والعائد الصافى الاضافى المتحصل عليه نتيجة تنفيذ المشروع.

كما ان هناك حالات اخرى للعائد الصافى الاضافى الناتج عن تنفيذ المشروعات الارشادية كما هو موضح بالشكلين (٣)، (٤).

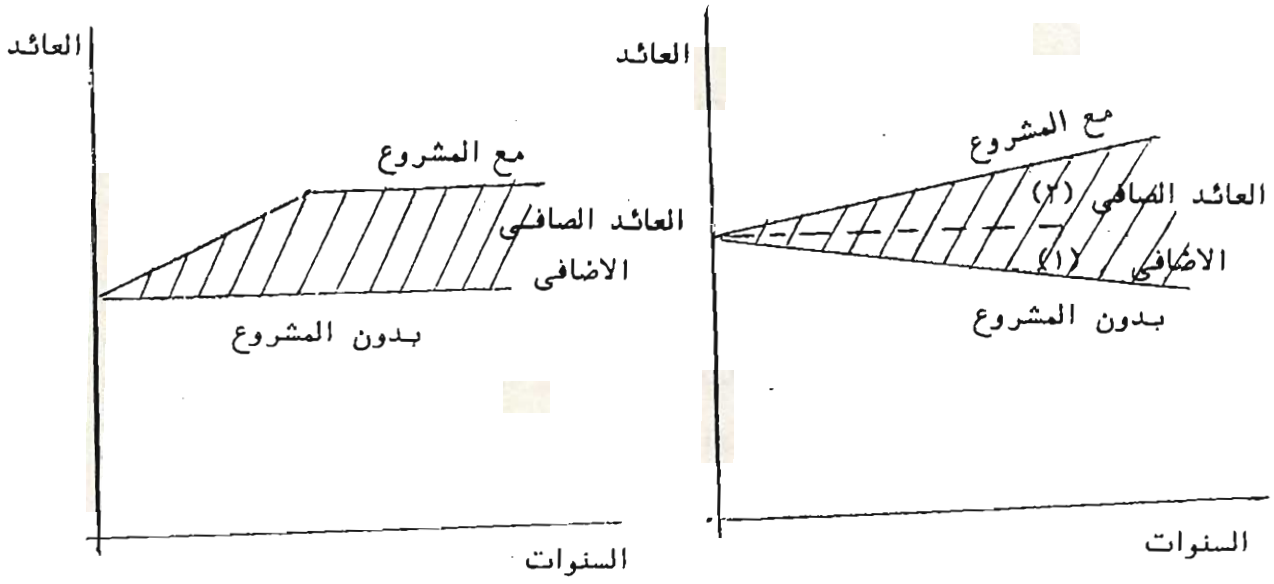

شكل (٣)　　شكل (٤)

ويعبر شكل (٣) عن تلك المشاريع التى يتدهور فيها الانتاج عاماً بعد آخر مما يعرض المزارع لخسارة قد تبعده عن حلبة الانتاج. وكمثال لذلك فغرض مشروعات تحسين الاراضى هنا تؤدى زيادة ملوحة التربة نتيجة إرتفاع منسوب المياه الجوفية إلى عدم تحمل النبات لهذه الملوحة ومن ثم تدهور الانتاج. ثم يأتى المشروع الإرشادى ليقدم الحل للمزارع وقد يكون هذا الحل فى صورة ضبط مقننات الرى اللازمة للمحصول أو إضافة بعض مواسير الصرف المغطى ... الخ. وينتج عن تنفيذ المشروع ليس فقط وقف تدهور الانتاج ولكن ايضا تحقيق وفرة ملحوظة فى الانتاج. وهنا يمكن تقسيم العائد الصافى الاضافى إلى جزأين : الأول هو ذلك العائد المقاس فوق خط العائد بدون المشروع مع المستوى الأفقى (الجزء ١) والثانى هو ذلك المتحقق فوق المستوى الأفقى حتى خط العائد مع المشروع (الجزء ٢) . والجزءان معاً يكونان العائد الصافى الاضافى.

أما الشكل (٤) فهو يعبر عن تلك المشاريع التى يمكن الاسراع فى السنوات الأولى من عمرها بزيادة العائد بمعدلات متزايدة حتى يصل المشروع إلى مرحلة التشبع فيثبت العائد على مدى السنوات التالية. ولايمكن وصف مشروعات بعينها ينطبق عليها هذا الشكل ولكن ذلك يتوقف على طبيعة النشاط الانتاجى محل البحث.

وجدير بالذكر أن الحديث فى كل الاشكال السابقة عن العائد الصافى الاضافى يكتنفه شئ من الصعوبة فى تقدير العائد مع المشروع حيث يلزم عمل إستمارات إستقصاء لبيان مدى الزيادة المتحققة من المشروع وهنا تكمن صعوبة الفصل بين مكونات المشروع ، فهل العائد المتحقق هو نتيجة فقط للمشروع الارشادى أم ان المشروع الارشادى بالتوازى مع المشروع الاستثمارى المباشر هما السبب فى الوصول إلى هذا العائد الصافى الاضافى. وإذا كان الأمر كذلك فما هى الأوزان التى يجب إعطائها لكل مؤشر على حده. وتكمن صعوبة التحليل فى صعوبة فصل عناصر المشروع الواحد عن بعضها.

الملخص

يمر العالم حاليا بتغيرات إقتصادية شاملة كذلك المنطقة العربية ومصر من ضمنها. هذه التغيرات نخص منها بالدراسة التغيرات التى تنعكس آثارها على قطاع الزراعة وقد سبق تناولها فى دراسة سابقة -، وحاليا يتغير دور الدولة فى الاقتصاد وفى قطاعاته وفقا لهذه المستجدات. وبما يؤثر فى الاداء الاقتصادى وفى مقدمته الأنتاج وتصريف هذا الانتاج.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة لتتناول بالفحص والتحليل دور الدولة فى ظل التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد، وللتعرف على مدى التغير فى دور الدولة الذى كانت تؤديه فى المرحلة السابقة وآثار هذا التغير ونتائجه وكيفية الموائمه فى القطاع لدور الدولة فى المرحلة الجديدة.

وقد جاءت الدراسة فى خمسة فصول، تناول الفصل الأول جانبان، الجانب الأول هو دور الدولة فى الاستثمار العام فى القطاع الزراعى فى مصر .. فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى من حيث أهميته ومجالاته ومصادر تمويله وكيفية إستعادة الاستثمار العام وآثاره الاقتصادية على الانتاج الزراعى.

وقد أبرزت الدراسة أهمية الاستثمار العام فى أنه من الصعوبة بمكان اعتماد الزراعة المصرية على القطاع الخاص منفرداً فى توفير احتياجات قطاع الزراعة من الاستثمارات فى الفترة القادمة. وأنه مهما حاولت الدولة من جانبها أن ترفع يدها عن الاستثمار فى قطاع الزراعة فلن تكون قادرة على تحقيق ذلك نظراً لأن مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى لم تتجاوز ٤٠٪ من جملة الاستثمارات الزراعية لانخفاض الميل الحدى للادخار لدى المزارعين من جهة، ولعدم وجود فائض فى الدخل الزراعى بحجم مناسب يمكن توجيهه للاستثمار داخل قطاع الزراعة، علاوه على أن كثيرا من المجالات الاستثمارية يهرب منها الزراع مثل شق الترع والقنوات، ومشاريع الرى والصرف، والبنية الأساسية الريفية، ومجالات البحث العلمى والارشاد الزراعى، واستصلاح الأراضى وصيانتها وغيرها. واذا تقلصت الاستثمارات الحكومية فى قطاع الزراعة المصرى فإن ذلك يؤدى إلى تدهوره حيث يشكل الاستثمار العام العصب الأساسى للاستثمار الزراعى.

ويوجه الاستثمار الحكومى فى القطاع لعدد من المجالات الهامة منها : مشروعات البنية الأساسية الريفية ، ومشروعات الرى والصرف الكبرى ، وصيانة الأراضى الزراعية وتحسين صرفها ورفع انتاجيتها ، والبحث العلمى والتطور التكنولوجى والارشاد الزراعى ، والتعليم الأولى والصحة الوقائية والخدمات الحضرية .

فالاستثمار العام فى البنية الاساسية (ويشمل النقل والمواصلات ، وانشاء الطرق، وتوفير مياه الشرب وتوليد الكهرباء وتوزيعها، والتخلص من النفايات ، والحد من التلوث، وتطوير المرافق العامة ، ومشروعات الرى والصرف وغيرها) لايعود بأرباح مباشرة على المستثمر وانما تتوزع آثاره وتعم المجتمع بصفة عامه . ويؤدى تطوير البنية الأساسية الريفية الى المساعدة فى توفير الشروط الضرورية لإقبال المستثمرين الأفراد على الاستثمار ولاجتذاب رأس المال الاجنبى وهذا الاستثمار فى البنية الأساسية يساعد على خفض النفقات ، وتكامل الاسواق والقدره على الوصول اليها ، ونشر المعلومات ، وانشاء قاعده زراعية صناعية قوية . ودور الدولة فى توفير وتطوير البنية الأساسية الريفية هو دور مركزى فى كل الاحوال . ولذا فإنه من المستبعد أن ينتج القطاع الخاص كفايته منها . وإن قيام الدولة بانتاج وتوفير الكثير من خدمات البنية الأساسية أمر ضرورى للتنمية . وللبنية الأساسية الريفية أهمية كبيرة لزيادة الانتاجية . وتزداد الحاجة إلى المزيد من البنية الأساسية الريفية مع التزايد المستمر فى عدد سكان .

والبحوث الزراعية والارشاد الزراعي تحقق قدرا ملموسا فى الزيادة فى الانتاجية والتطور التكنولوجى الزراعى . ولذا فإنه من المسلم به أهمية دور الحكومة فى تعزيزهما، وفى دعم مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى للقيام بالدراسات والبحوث التطبيقية التى تتطلبها المؤسسات الانتاجية . وتستفيد الوحدات الانتاجية من نتائج التطور العلمى التكنولوجى ، وفى كيفية استخدام الأساليب الأكثر تقدما . وتقوم الدولة بدور رئيسى فى تمويل هذه البحوث والدراسات . ومن الصعوبة قيام القطاع الخاص بالبحوث التطبيقية .

ويقوم الارشاد الزراعى التى توفره الحكومة فى اتاحه الفرصة للمزارعين للتعرف على أنواع التكنولوجيا المتقدمه المستخدمه فى التنمية الزراعية ، وتوضح لهم الطريقة التى تحقق

أقصى فائدة ممكنه . وهذا ما يؤكده برامج خدمات الارشاد الزراعى فى العديد من دول العالم حيث يحدث أثرا ايجابيا فى نشر التقنيات والتكنولوجيا الزراعية المتقدمه . ويقوم القطاع الخاص فى بعض دول العالم مثل كولومبيا (مزارع البن) ، والارجنتين (تربية الماشية) ، وكينيا (الخدمات البيطرية) بتوفير الخدمات الارشادية فى نطاق ضيق للغاية . وعموما فعندما تزال القيود التى تحد من مبادره القطاع الخاص فى التجارة والتسويق والانتاج ، وعندما يتسع نطاق الجانب التجارى للزراعة ، فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدور أكبر فى مجال خدمات الارشاد الزراعى .

ومن المسلم به أن تكون الدولة (سواء فى المجتمعات المتقدمه أو النامية أو الحضرية أو الريفية) هى المسئوله عن الاستثمار العام لتوفير الخدمات الضرورية للحفاظ على صحة الانسان وتنمية قدرته . ويتأتى ذلك بتوفير خدمات التعليم الأساسى والخدمات الصحية الأولية والوقائية . وتظل من مسئولية الدولة تمويلهامن الايرادات العامة السيادية لها . وان الانفاق العام يجب أن يركز فى المجالات التى يستفيد منها أهل الريف المصرى بدرجة أكبر .

وتعتبر موارد الدولة العامة مصدرا أساسيا لإمداد القطاع الزراعى المصرى بإحتياجاته الضرورية من الاستثمار . وستظل الحكومة المصدر الرئيسى للتمويل مهما بلغت درجة الحرية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى ومهما حاولت الدولة أن ترفع يدها عن قطاع الزراعة الا انها لن توقف استثمارها فى قطاع الزراعة .. كما تعد المساعدات الاقتصادية الخارجية (التدفقات الخارجية) سواء فى صورة معونات ومنح أو قروض ميسره سواء من جهات التمويل الدولية أو من دول السوق الاوربية أو من الولايات المتحدة الامريكية والشروط المرتبطة بها المصدر الثانى لتمويل الاستثمارات العامة فى مصر . وتشير التقديرات إلى أن القطاع الزراعى فى مصر قد استحوذ على استثمارات تراوحت نسبتها ما بين ٩ر٩٪ من الاجمالى (٣٤٧ مليون جنيه) خلال النصف الأول من السبعينات (١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥) وبين ٢ر٩٪ (١٦٥٩ مليون جنيه) خلال الفترة (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٢/٨١) ، بينما بلغت هذه النسبة حوالى ٧ر٨٪ للفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)

وقد أستهدفت الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) الاعتماد على القطاع الخاص فى تغطية جزء من الاستثمارات المستهدفة بالخطة (تقدر نسبتها ٥٤٪ من إجمالى استثمارات القطاع الزراعى المصرى) • وهذه التوجيهات غير مؤكده حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات خلال خطط التنمية السابقة • ففى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغ حجم الاستثمار الزراعى ١٢٧٥ر٧ مليون جنيه • كان نصيب القطاع الخاص منها حوالى ٤١ر٨٪ • وبلغ نصيب التوسع الزراعى الرأسى حوالى ١٩ر٧٪ ، ونصيب التوسع الزراعى الأفقى حوالى ٢٠ر٩٪ • بينما بلغ نصيب الرى والصرف حوالى ٥٩ر٤٪ • وهذا يوضح صغر نصيب الاستثمارات للتوسع الزراعى الأفقى ، وضأله دور القطاع الخاص من ناحية ، وصغر حجم الاستثمارات الزراعية بوجه عام • وقد أوضحت الدراسة أن حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى من الميزانية العامة للدولة كانت أقل مما حصلت عليه ميزانية الدولة من خلال الضرائب الضمنية على أسعار المحاصيل الزراعية وخاصة محاصيل التصدير الرئيسية • ولقد وجهت الدولة استثمارتها نحو استصلاح الاراضى بسبب تقلص استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال الذى يتطلب أموالا طائلة ولاينتج عنه عائد سريع ، الأمر الذى لم يشجع القطاع الخاص على الدخول فى مخاطر الاستثمار فى هذا المجال • وتشير الاستراتيجية الزراعية الحاليه الى تعديل جوهرى فى اتجاهات السياسة الاستثمارية حيث توجه الدولة اهتماماتها نحو استصلاح الأراضى •

وتعتبر المساعدات الاقتصادية الخارجية بصورها المختلفة المصدر الثانى لتمويل الاستثمارات العامة فى مصر ، وتشكل مديونية على مصر قبل الدولة الدائنة • وانه طبقا لتقديرات البنك الدولى (عام ١٩٨٨) قدر حجم الدين الخارجى الاجمالى عام ١٩٨٦ بحوالى ٢٨ر٦ مليار دولار • وقدر نسبة الدين الخارجى العام (طويل الأجل) حوالى ٥٨ر٥٪ من الناتج المحلى القومى • وبلغت نسبة اجمالى الفوائد المدفوعة على القروض طويلة الأجل حوالى ٨ر٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ونحو ٢٣ر٨٪ من اجمالى الصادرات السلعية والخدمية • وتعتبر المساعدات الأمريكية أحد مصادر تمويل مشروعات التنمية فى مصر• وبلغت حجم هذه المساعدات خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٨) حوالى ١٣ مليار دولار ، ويتكون برنامج المساعدات الأمريكية من أربعة برامج رئيسية منها برنامج المساعدات الزراعية•

ويبدو أن هذه المساعدات كانت ذات أثر محدود فى مجال تنمية وتطوير الزراعة فى مصر إما لصغر مخصصات الزراعة من تلك المساعدات مقارنه بغيرها للقطاعات الأخرى . واما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ . وقد بلغت نسبة المستخدم الفعلى من المخصص من المساعدات الأمريكية فى برنامج المشروعات الزراعية للفترة(١٩٧٥-١٩٨٣) حوالى ٤٦ر٦٪ (حيث تم تخصيص حوالى ٢٤٦ مليون دولار استخدم منها حوالى ١١٦ مليون دولار) . وهذا يوضح وجود فجوه بين التخصيص النظرى والاستخدام الفعلى وقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية لمشروعات قطاع الزراعة فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٨) ضمن برنامج المشروعات حوالى ٦٠٥ مليون دولار . وقد وجهت أساسا إلى البحوث الزراعية لمحاصيل الحبوب لغرض زيادة الانتاجية ، وفى مشروع المزارع الصغير (الانتاج الزراعي والأئتمانى) ونظم الرى .

ويمكن للدولة استعاده الاستثمار العام لغرض تعبئة الموارد المحلية لزيادة امكانات التمويل الداخلى حيث كانت الدولة فى الماضى تقتطع جزءا من دخول المزارعين نتيجة لتطبيق السياسة الزراعية . وقد تقلص دور الدولة - فى الفترة الأخيرة - فى هذه السياسة عن طريق اخراج معظم المحاصيل الزراعية من اطار هذه السياسة ، والغاء الحصص التى كانت خاضعة من هذه المحاصيل ، وايضا عن طريق زيادة أسعار تسلم الدولة لمحصولى القطن وقصب السكر يجعلها تقترب من مستوى الأسعار العالمية ، وبالتالى خفض ما تحصل عليه الدولة فى شكل فروق أسعار باعتباره ضريبة غير مباشرة .

وتفرض الدولة ضريبة مباشرة على القيمة الايجارية التى تعرف بضريبة الأطيان . ونظرا لأنها لا تمس كل الدخل الزراعى فهى بالتالى تعتبر ذات عبء ضئيل . وهذا يعنى أنها غير قادرة بشكلها الحالى على المساهمة فى تعبئة الموارد المحلية لاغراض تمويل التنمية . وقدأشارت الدراسة إلى أن حصيلة الضرائب فى قطاع الزراعة لاتشكل الا جزءا ضئيلا من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة حيث بلغ نصيب هذه الضريبة حوالى ١٧ر١٪ خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧) . وتفرض هذه الضريبة على القيمة الايجارية وليس على

الايجار الفعلى . وهذا يوضح ضآله الجزء الذى يستقطع من الدخل الزراعى من خلال السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة حيث بلغت نسبة الحصيلة الضريبية حوالى ٥٣ر٠٪ من الدخل الزراعى سنويا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧). ويرجع ذلك إلى ان هذه الضريبة تفرض بصورة نسبية دونما مراعاه للمستويات المختلفة من الدخول بينما لاتشكل الضريبة على الدخل الزراعى الا نسبة ضئيلة من الضريبة المفروضه على باقى اجزاء الدخل القومى . وهذا يوضح أن السياسة الضريبية المتبعه فى قطاع الزراعة فى مصر لاتخدم أهداف الخطة من وجهه نظر رفع كفاءة التمويل المحلى فى عملية تمويل التنمية ، وكذلك مواجهه الفجوه الغذائية إذ أنه من خلال حصيلة مناسبة لسياسة ضريبية مناسبة يمكن للدولة زيادة الاستثمارات اللآزمه لعملية استصلاح واستزراع آراضى جديدة . ولذلك لابد من اصلاح ضريبى فى السياسة الضريبية للقطاع الزراعى حتى تستطيع القيام بوظائفها بمايتناسب مع الاهداف المخططه لهذا القطاع .

ادخال مياه الرى فى اطار المحاسبة الاقتصادية يمكن أن يكون موردا جديد للتمويل المحلى للتنمية الزراعية من جهة ، ويساعد على الاستخدام الأمثل لمورد مياه الرى ، وعلى تحقيق التركيب المحصولى الأمثل فى الزراعة المصرية . ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تسعير مياه الرى على أساس احتياجات الفدان من مياه الرى لمختلف المحاصيل الزراعية.

وتقوم وزارة الزراعة بتقديم خدمات انتاجية بالمجان للمزارعين مثل الخدمات البيطرية وخدمات الارشاد الزراعى ويمكن أن يتم تمويل هذه الخدمات الانتاجية من خلال فرض رسوم مناسبة وفقا لحجم المزرعة على المستفيدين من هذه الخدمات حيث يجب أن يتحمل المستفيد جزءا أكبر من تكلفة هذه الخدمات . ويؤدى فرض الرسوم على المستفيدين من هذه الخدمات بدلا من فرض ضرائب إلى تحقيق كفاءة أداء أعلى لهذه الخدمات الانتاجية من جهه ، وتحقيق قدرا اكبر من العداله .

كما أن فرض رسوم على استخدام الطرق الزراعية تعتبر منهجا مغريا لمعالجة صيانة هذه الطرق التى تسمح بنقل المدخلات والمخرجات المزرعية بكفاءة أكبر .

كما إن فرض رسوم اضافية على الاسواق الزراعية يعتبر مصدرا آخر لزياده مـــوارد التمويل المحلى وذلك عن طريق فرض رسوم علي دخول وخروج السيارات التى تنقل السلـع والمنتجات الزراعية من وإلى هذه الاسواق ودعما لتطوير هذه الأسواق وصيانتها وفـــــرض رقابة صحية وغذائية عليها للحد من تلوث السلع الزراعية ٠

وأوضحت الدراسة الآثار الاقتصادية للاستثمار العام على الانتاج الزراعى ٠ وقـــــد أشارت التقديرات إلى أنه كلما زاد حجم الاستثمار العام فى الناتج المحلى الاجمالـــــى كلما كانت المشروعات الزراعية أكثر انتاجية ٠ ومن المتوقع أن يؤثر تحرير قطـــــاع الزراعة فى مصر بشكل رئيسى على الاستثمار العام الموجه لقطاع الزراعة بها حيـــــث أنه من الصعوبة اعتماد الزراعة على القطاع الخاص منفردا فى توفير احتياجات الاستثمارات فى السنوات القادمة ٠ وستظل الحكومة مصدرا أساسيا لامداد قطاع الزراعة بإحتياجاتـــه الضرورية مهما بلغت درجة الحرية الاقتصادية فى الاقتصاد القومى ٠ وذلك لأن الاستثمـــار الخاص لن يشكل المصدر الرئيسى لتمويل قطاع الزراعة فى مصر ٠

وعموما ، فإن حجم الاستثمار الحكومى الموجه لقطاع الزراعة فى مصر مازال محـــدودا للغاية ، ولايتلائم مع أهمية وحجم ومكانه قطاع الزراعة الذى يمثل الركن الأساسى للاقتصـاد القومى المصرى ٠ وإن تطوير قطاع الزراعة وتحديثه ليتلائم مع الخصخصةالاقتصاديـــــــة يحتاج الى مزيداً من الاستثمارات ٠

وتناول الجانب الثانى فى هذا الفصل دور الدولة فى الائتمان الزراعى حيث يعتبـــــر الأئتمان الزراعى الجناح الثانى لتوفير الاموال للنشاط الزراعى ويستمد الأئتمان الزراعـى اهميته من طبيعة القطاع الزراعى فى مصر ٠ ولوضع تصور لدور الدولة فى الائتمان الزراعـى فى المرحلة القادمة تطلب ذلك ضرورة الاجابة على سؤال عن ضرورة وأهمية توفير الائتمـان للقطاع الزراعى من جهة واهمية وجود جهاز متخصص لاتاحه هذا الأئتمان وقد أكـــــدت الدراسة ان الاجابة على اهمية توفير الأئتمان الزراعى فى مصر تترجم واقع وطبيعة هـــذا القطاع من حيث ضعف الدخول الريفية وانخفاض القدره على التمويل الذاتى ـ طبيعـــــة

المنوال الحيازى الزراعى فنحو ٥ر٩٤٪ من عدد الحائزين فى مصر يحوزون أقل من ٥ افدنه فى المتوسط والحائزون لاقل من فدان يمثلون ٥٥٪ من جملة الحائزين ـ الزيـــــادة الكبيرة فى اسعار مدخلات القطاع ـ ضعف البنية الاساسية والاستثمارات القوميـــــة فى القطاع ، والتحويلات المستمرة من قطاع الزراعة إلى خارجة والتى تعتبر دخـــــول ضائعة على الزراعة خلال تدخل الدولة السافر فى كل مقدرات القطاع فى الفتـــــرة الماضية · ايضا تأكدت من خلال دراسة اهمية وجود جهاز متخصص للائتمان الزراعـــى تفرضها طبيعة النشاط من جهة وواقع ودور روافد الجهاز المصرفى فى توفير الائتمـــان للقطاع الزراعى من جهة اخرى حيث تبين الانخفاض الشديد فى نصيب القطـاع الزراعـى من الائتمان المصرفى الذى تقدمه البنوك التجارية والذى لم تتعد نسبته ٣٪ من جملـــة الائتمان الذى تقدمه تلك البنوك خلال الفترة ٨٠/٧٩ - ١٩٩١/٩٠ ، ايضا لم تتعـــــد تلك النسبة ٨ر١٪ فى بنوك الاستثمار والاعمال خلال نفس الفترة وفى الوقـت الـــذى يشهد فيه الاقتصاد المصرى اجراءات التحرير والتعديلات الهيكلية وتحرير سوق الائتمـان انخفض نصيب القطاع الزراعى من أئتمان البنوك التجارية فى قيمته المطلقة والنسبيـــة عام ١٩٩٢/٩١ مقارنه بعام ١٩٩٠ فى الوقت الذى زادت فيه قيمته ونسبة الائتمان الموجـه من البنوك التجارية الى القطاع الصناعى والتجارى ، ايضا لم يختلف الامر كثيرا فـــى بنوك الاستثمار والاعمال · ولطبيعة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمـال فـــى كونها جهاز رأسمالى يستهدف الربح وتقليل المخاطرة واللايقين هذا من جهة ولطبيعـــة القطاع الزراعى فى مصر من جهة اخرى يصبح وجود جهاز ائتمانى زراعى متخصص ضـــرورة حتمية خلال المرحلة القادمة · كما كان ضرورة وواجب قومى خلال ردح طويل من الزمن ·

وخلال الفترة الاخيرة اتجهت الدولة إلى اتباع برنامج شامل نحو الاتجاه لقوى الســوق وتمشيا مع السياسة العامة وتحرير القطاع الزراعى شهدت السياسة الائتمانية مجموعـــة من التحولات يتمثل اثرها بشكل اساسى فى :

- اعادة صياغة دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وتعديل هيكله التمويـــلى
- الغاء كافة اشكال الدعم للائتمان الزراعى ·
- تحرير اسواق المدخلات وخروج البنك من الاتجار فيها ·

وبدراسة اثر اجراءات التحرير على كل من مصادر تمويل البنك سواء مصادر داخلية (حقوق الملكية) أو مصادر خارجية والغاء الدعم عن الائتمان الزراعى وسعر الفائدة كمحدد للائتمان الزراعى تمهيدا لوضع تصور لدور الدولة فى المرحلة القادمة تأكد ان الحديث عن الدعم بكافة اشكاله وصوره أو ارغام جهه معينه على الدخول فى مجال توفير الائتمان الزراعى ضربا من الانفصال عن الاحداث والواقع .ان دور الدولة فى المرحلة القادمة فى مجال الائتمان يتحدد فى :

١ - استمرار بنك التنمية فى القيام بدوره الحالى وتطوير ادائه ليتلائم مع اعاده الهيكلة والتحرير الاقتصادى من خلال :

- زيادة رأس مال البنك لنحو ٧٠٠ مليون جنيه عن طريق احتفاظ البنك بأرباحه وعدم اعادتها إلى خزانه الدولة وفتح باب المساهمة فى رأس مال البنك لعملائه والعاملين به والعمل على تقليل تكاليف ومصروفات البنك خاصة مصروفات الباب الاول (المرتبات والاجور والمكأفات) ، ويمكن ذلك من خلال دراسة تفصيلية لتكاليف التشغيل الثابتة والمتغيرة وعلاقتها بحجم التشغيل بحيث يمكن التوصل إلى افضل هيكل للتكاليف بالنسبة لحجم التشغيل ، الامر الذى يعنى انتقال كامل فى منحنى تكلفة التشغيل بما يعظم الكفاءة المصرفية ويتوقف ذلك على عده عوامل اهمها درجة الاحلال بين عناصر التكاليف وخاصة العنصر البشرى ورأس المال العينى من جهة وعلى مدى او درجة استيعاب البنك للمعطيات التكنولوجية من جهة اخرى .

- وضع الضوابط العملية لمواجهة المخاطر المتعلقة بعدم سداد القروض .

- السماح للبنك بفتح حسابات جارية للافراد وخفض النسبة المقرره لدى البنك المركزى كأحتياطى .

- تنمية موارد البنك من خلال تأجير بعض اصوله وممتلكاته قبل الشون والمخازن على ان يضاف عائدها الى رأس المال لتقليل الاعتماد

على البنوك التجارية ، وزيادة القدره على التمويل الذاتى .

٢ - العمل على استقرار دخول المزارعين من خـــلال :

- تطوير التسويق الزراعى .
- توفير قدر كافى وفعال من الارشاد والبحوث فى مجال زيادة الانتاج الزراعى .

٣ - احكام الرقابة على مستلزمات الانتاج الزراعى ، وحماية وتشجيع الصناعات الوطنيـــة فى هذا المجال .

٤ - منع الاحتكار فى مستلزمات الانتاج وبالتالى التحكم فى اسعارها ، وكمياتها والعمـــل على سيادة سوق المنافسة الكاملة بكافة عناصرها - وهى من الامور التى تكشف مـــــدى قدره الدولة علي القيام بدورها فى المرحلـــة القادمة .

٥ - اعطاء دفعة قوية للقطاع التعاونى وتهيئة المناخ لفكرة صناديق التمويل التعاونية .

٦ - منع الاحتكار فى مجالات المنتجات النهائية أو الوسيطة بما يسمح بتحديد أسعارهـــا وفقا لقوى العرض والطلب وآليات السوق .

٧ - الاتجاه نحو تحسين البنية الاساسية فى القطاع الزراعى (رى - صرف - الخ) وزيـــادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من الموازنة العامة للدولة واتاحه الفرص امـــــام القطاع الخاص فى الدخول بثقل اكبر فى هذا القطـــاع .

٨ - العمل على اعادة الهيكلية والاصلاح المؤسسى للمؤسسات العاملة فى القطاع الزراعـــى بما يسمح بمرونتها وتحفيزها نحو رفع كفاءتها وتعظيم دورها فى المرحلة القادمة .

كما تمت الاشارة الى دور القطاع التعاونى فى المرحلة القادمة باعتبار ان التمويـــل التعاونى من المصادر الهامة والتى يمكن ان تلعب دورا كبيرا فى توفير التمويل اللازم ان لم يكن هو المصدر الاساسى للتمويل فيما بعد ، حيث تبين ان صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بإنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى قد ادى الى تمزق الحركة التعاونية وضعفها الا انه مع بدايات التحرير الاقتصادى بدأت بوادر نهضة تعاونية فى تصديها فـــى محاولات اولية للقيام بكامل الدور فى مجال توزيع مستلزمات الانتاج نقدا على المزارعين بعد خروج البنك من هذا المجال ، وقد حققت الكثير من التعاونيات نجاحات ملموســـــة فى هذا المجال . وعلى الرغم من ذلك فإن تعظيم دور التعاونيات خلال المرحلة القادمـــة يتطلب العمل على تدبير الاموال اللازمه من المصادر الممكنة الداخلية والخارجية لتحقيـــق القدره على القيام بدورها على ان يتسق ذلك مع اصلاح هيكلى تعاونى فى نفس الوقت .

وتناول الفصل الثانى دور الدولة فى مراقبة الأسواق ومنع الاحتكار حيث تبين أن أهمية دراسة دور الدولة لمنع الاحتكار فى الأسواق انما ترجع إلى عدة أسباب أحداها: أن نظام السوق المنافسة لايستطيع من تلقاء نفسه أن يحقق المنافسة الكاملة أو يضمن العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل ومساعدة ذوى الدخول المنخفضة والمحددة، ثانيها: مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع أسعار السلع والمنتجات والخدمات المتزايدة بصورة تفوق الزيادة فى الاجور والمرتبات، ثالثها: مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج ومحاولة وضع حلول لحماية المنتج حتى يستمر فى العملية الانتاجية دون قيود أو معوقات تحد من نشاطه، وخاصة بالنسبة لصغار المنتجين، رابعها: تأكيد دور الدولة فى القطاعات الخدمية كالمرافق العامة والتعليم العام والصحة وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والقضاء، وذلك لضمان استفادة افراد المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين وتوفير الامن والاستقرار داخليا وخارجياً.

وفى هذا الجزء تم التركيز على دور الدولة لمنع الاحتكار وضمان المنافسة الكاملة سواء على مستوى المستهلك أو على مستوى المنتج، نظراً لتعرض كل منهما للآثار السلبية لسياسة التحرر الاقتصادى على المستوى المحلى، والتكتلات الاقتصادية واتفاقية الجات على المستوى العالمى. وقد تم استعراض تجارب بعض الدول فى مجال اتباع سياسة السوق التنافسى، حيث حققت هذه الدول تقدماً اقتصادياً يحتذى به عند الأخذ بسياسة اقتصاديات السوق التنافسى، ومن خلال تجارب هذه الدول فى هذا المضمار تبين أن نجاحها يرجع إلى عدة أسباب ، منها الانضباط الشديد، مع تطبيق القوانين الصارمة والمحاربة لأى انحراف أو فساد، وأيضا استقرار مناخ الاستثمار والتسهيلات الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً امثل، مع وجود خطة تنمية مدروسة وواقعية ومنظمة ومرنه فى ظل وجود قوانين تحمى الصناعات الحديثة وتشجع التصدير عن طريق تنمية السلع ذات الميزة النسبية المنخفضة فى تكاليفها الأنتاجية، وأيضا من خلال سيطرة وهيمنة الدولة على بعض القطاعات الخدمية الحيوية، والتدخل الحكومى لحماية الصناعات الناشئة، وتقديم الدعم

الائتمانى لها فى ظل مرونة اداء حكومية لهذه السياسات، هذا إلى جانب جمعيات حماية كل من المستهلكين والمنتجين فى بعض هذه الدول.

وقد تم وضع الإطار العام لمواجهة الاحتكار، وذلك من خلال تقسيم صور الاحتكار المتوقعة مستقبلاً إلى ثلاث صور أولها: احتكار المنتجات والذى تتصدى له بعض الاجراءات لحماية المستهلك من آثاره وذلك عن طريق: شبكة الامان الاجتماعى، وتعنى مجموعة السياسات والاجراءات التى تحمى صغار المستهلكين، وتشمل هذه الشبكة نظم المعاشات والتأمين الصحى وقوانين الاسكان، وذلك لحماية المستأجر عن طريق تشجيع بناء مساكن جديدة واصلاح القديم منها وتحديثه أو منح القروض الميسره لبناء مساكن حديثة وصيانة المبانى القديمة. كذلك عن طريق مواصفات قياسية للمنتجات، حيث يجب أن تخضع جميع السلع المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج إلى هذا الاجراء، عن طريق وضع بطاقة مدون عليها نوع الخام المستخدم فى تصنيع المنتج، أو طريقة التركيب والاستعمال خاصة بالنسبة للسلع الكهربائية، أما السلع الغذائية، فيجب تحديد تاريخ انتاجها، وفترة صلاحيتها للاستخدام الآدمى، وبالنسبة للأدوية يجب التحذير من اعراضها الجانبية خلال فترة الاستعمال.

أما مستلزمات الانتاج الزراعى، فيجب تحديد أنواعها بدقة وخاصة فيما يتعلق بالاسمدة والمبيدات المسموح باستخدامها والسيطرة على تسرب الممنوع تداوله منها إلى داخل البلاد، مع فحص التقاوى المحلية والمستوردة لضمان خلوها من الامراض المعدية للانسان. كما أن وسائل الاعلان، تعتبر عامل مؤثر ذو تأثير قوى على أذواق وعقول المستهلكين، لذلك يجب الحذر وتوخى الحرص عند نشر أو اذاعة الاعلانات من خلال وسائل الاعلام الجماهيرية المختلفة، مع ضرورة التأكد من صدق ومصداقية هذه الاعلانات، لضمان عدم خداع وتضليل المتلقى من المستمعين والمشاهدين والقارئين. وعن طريق هيئة اختبار السلع، وتكون وظيفتها تقييم السلع الاستهلاكية وتحديد نوعيتها، وتحديد اسعار السلع والخدمات، تبعا

لجودتها وملائمتها للبيئة، على أن يعمل بهذه الهيئة خبراء متخصصين فقط، ومحايدين في ذات الوقت، وتتوافر فيهم النزاهة والضمير. ويمكن للشركات التجارية أن تستخدم التقدير الذى تمنحه الهيئة لمنتجاتها للدعاية التجارية لها. ويمكن للهيئة أصدار نشرات عن السلع والخدمات المختبره، من خلال وسائل الاعلام المختلفة، لذلك يتطلب الأمر أن تدعم معامل هيئة اختبار السلع بأحدث الأجهزة العلمية، وأن تدرب الكوادر الفنية القائمة بالعمل بها على أعلى مستوى. ولجمعية حماية المستهلكين دور هام حيث تقوم هذه الجمعية بأداء وظيفتها من خلال تزويد المستهلكين بالمعلومات والارشادات عن السلع والخدمات مجاناً، وطريقة اتخاذ الاجراءات القانونية فى حالة ظهور أى مخالفات، ويمكن لهذه الجمعيات الحصول على مساعدات حكومية لإنجاز عملها. كذلك يمكن الاستعانة باعضاء هذه الجمعية عند وضع القوانين التى تحمى المستهلكين. ودور أجهزة الرقابة الحكومية، وهو نظام متبع فى الدول المتقدمة، حيث توجد أجهزة رقابة متخصصة لحماية المستهلكين، وكمثال لها وجود فرع متخصص بجهاز الشرطة البريطانية لمحاربة حالات النصب والاختلاس فى شركات ومشروعات القطاع الخاص، وهو مزود بالخبرات المحاسبية والاقتصادية والفنية اللازمة لتسهيل وظيفته دون انتظار لورود شكوى من المستهلكين، فيقوم اعضاءه بدراسة اعلانات الشركات وتحليل ميزانيتها المنشورة، وطبيعة عملها، مع عمل التحريات اللازمة. ولدينا فى مصر جهاز شبيه ومماثل له وهو غرف العمليات المركزية، التى تعمل على تفادى حدوث أزمات مفتعله لبعض السلع والمواد الاستهلاكية، ومنع احتكار التجار لها، مع ضمان مطابقة الأنتاج لمواصفات الجودة، وتوافر الشروط الصحية والقياسية للسلع والخدمات، على أن الفترة المقبلة تحتاج إلى توسيع مهام ووظائف هذا الجهاز وتدعيمه، وتزويده بأحدث الوسائل العلمية لتيسير عمله المكلف به.

وسيطرة الدولة على مشروعات البنية الاساسية والمقصود بها قيام الدولة بتوفير الخدمات والمرافق الاساسية من انشاء كبارى وانفاق وصرف صحى وصرف مغطى، والسيطرة على الصناعات الحيوية والاستراتيجية كصناعة الحديد والصلب، والمعدات العسكرية، وأيضا الهيمنة على قطاع خدمات السكك الحديدية والبريد.... الخ.

هذا إلى جانب انفراد الدولة بالسيطرة على قطاعات الأمن والسلك الدبلوماسى والدفاع والقضاء .

يضاف الى ذلك حماية الفقراء ومحدودى الدخل حيث يمكن للدولة حماية الفقراء ومحدودى الدخل من التقلبات السعرية الحادة، عن طريق الضمانات الاجتماعية وفرض الضرائب التصاعدية على المحتكرين، أو من خلال تعديل الهياكل التنظيمية والمؤسسية التى تعمل على السيطرة على قوى العرض والطلب الكلى، أو اتباع سياسة انتاجية وتخزينية تضمن طرح السلع والخدمات المحتكره بأسعار مناسبة لذوى الدخول المحدودة، مع ضرورة تشجيع الجهود الذاتية للأفراد والهيئات والنقابات المساعدة للفقراء على غرار لجان الزكاة بدور العبادة .

مع وضع القوانين والتشريعات المنظمة للسوق التنافسى، والتى تنظم وتحدد مفهوم السوق التنافسى، وتحديد المعاملات والعلاقات الاقتصادية المتداولة فى السوق التنافسى، وفرض التشريعات الضريبية على المحتكرين. وسرعة البت فى قضايا حماية المستهلكين، حيث تحتاج الفترة القادمة إلى سرعة التداول والبت فى مخالفات قوانين حماية المستهلكين، وتيسيير الاجراءات للقضاء على الروتين والبيروقراطية، وسرعة اصدار الاحكام وتنفيذها بحزم وشدة على المخالفين.

والصورة الثانية من صور الاحتكار التى يمكن ظهورها نتيجة لاتباع سياسة السوق المنافسة هى احتكار بعض القطاعات الخدمية، - على سبيل المثال، قطاع التعليم وقطاع الطب والعلاج.

وبالنسبة لقطاع الزراعة للحد من الاحتكار ومقاومته ، أتضح أهمية تطوير كلا من جمعيات تنمية المجتمع المحلى والريفى، حيث أنها تقوم على مبدأ الجهود الذاتية لمساعدة المشتركين فيها على مساعدة أنفسهم ومجتمعهم المحلى .

ويعد تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية ضرورى ولازم لتلك المرحلة، ودور الدولة فى تطوير التعاونيات الزراعية يتركز فى وضع التشريعات والقوانين فى خدمة العمل التعاونى، وعدم اعاقتها عن تنفيذ مهامها، وتوحيد القوانين التشريعية

للتعاونيات المختلفة، وترك تطبيقها بما يتفق واختصاص كل تعاونية، هذا مع ضرورة الاهتمام بالتدريب المهنى لاقامة صناعات حرفية صغيرة تستخدم فيها الخامات البيئية المتوافرة بالريف، ونشر المعارض لمنتجاتها، وذلك بهدف استقرار الريفيين والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر.

الصورة الثالثة لشكل الاحتكار المتوقع مستقبلاً، هى احتكار مستلزمات الانتاج، ويمكن مواجهة هذا الاحتكار عن طريق خلق مناخ مناسب للانتاج وضمان حقوق الملكية والحماية من التأميم، وتطبيق شروط المنافسة، أى دخول أعداد كبيرة من المنتجين فى الأسواق، وبالتالى استبعاد سيطرة أحد المنتجين على سلعة ما، وتحديد سعر احتكارى لها. أن خلق مناخ مناسب للانتاج انما يعنى توافر حالة من الاستقرار فى شتى المجالات الاقتصادية والامنية والائتمانية والمصرفية والاستثمارية، التى تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، واستبعاد تأميم المصانع والمشاريع مستقبلاً. هذا إلى جانب تدعيم الصناعات الحديثة بالمعارف التكنولوجية الجديدة، عن طريق مراكز البحوث التجريبية.

ودور الدولة التأشيرى فى المرحلة القادمة، انما يتركز فى وضع القوانين والتشريعات المنظمة للانتاج، من خلال خطة مستهدفة تعمل على حرية دخول المنتجين الجدد فى مجال الانتاج، وحماية مصالحهم، وتحدد لهم شروط الجودة الانتاجية والمواصفات القياسية للمنتجات، والتى يجب أن تطبق أيضا على السلع المستوردة، وذلك من خلال قوانين الانتاج، وحماية البيئة المحلية من التلوث. مع ضرورة تواجد جمعيات لحماية المنتجين ومصالحهم من احتكار مستلزمات الانتاج، ويجب أن تحظى هذه الجمعيات بدعم حكومى ممثل فى تزويدها بالمعلومات اللازمة عن ظروف الأسواق المحلية والعالمية، من حيث حجم الطلب على السلع والمنتجات، والاستثمارات اللازمة فى كل قطاع انتاجى، وكمية المخزون من السلع والمنتجات والأسعار المرتقبة محلياً وعالمياً، والمواصفات القياسية على الصعيدين المحلى والعالمى، وأذواق المستهلكين، وكل ما يتعلق بالمسالك التسويقية ووسائل تصريف السلع والمنتجات، كما يمكن للدولة القيام بوظيفة تدريب المنتجين على وسائل الانتاج الحديثة وإعداد الكوادر الفنية المدربة، وتوفير فرص التجريب على نطاق ضيق (تدريب عملى)، والدعاية

للمنتجات المصرية محلياً وعالمياً، واقامة الأسواق القريبة من مناطق الاستهلاك، ودعم المشروعات الانتاجية المتضررة بحكم موقعها، مع اقامة المعارض لمنتجاتها.

ومن امثلة جمعيات حماية المنتجين الزراعيين، جمعية منتجي البطاطس والحاصلات الزراعية، والتي تعمل على حماية الانتاج والمنتجين، وتحسين جودة المحاصيل وتسويقها بأسعار مربحة.

أما الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية، فيمثل جمعيات حماية المنتجين والمصدرين معاً، حيث قام بانشاء العديد من المشروعات، كانتاج تقاوى البطاطس محليا وانتاج شتلات الفراولة، وتقاوى الثوم الصيني، مع اجراء عمليات المقاومة البيولوجية لآفات الفاكهة، وانشاء محطات للفرز والتدريج والتعبئة، وتطوير العبوات التصديرية، وغيرها من المشروعات.

وفي مجال موازنة اسعار المحاصيل الزراعية،يقوم الاتحاد بتصنيع بعض الحاصلات كالزبيب، والفراولة، وقمر الدين، لضمان عدم انهيار اسعارها، وتوافرها للمستهلك بأسعار مناسبة، مع انشاء منافذ لتوزيع الخضر والفاكهة في جميع انحاء الجمهورية، ويعمل الاتحاد على ضمان عدم وجود متبقيات للمبيدات بالمحاصيل البستانية، وذلك لضمان توافر الشروط الصحية، والمواصفات القياسية لها.

أما من الناحية التصديرية، فيهتم الاتحاد بتحديد واختيار الأوقات المناسبة للتصدير، ومراعاة الجودة المطلوبة بالأسواق الخارجية. وهذا يشير إلى أن الاتحادات يمكن أن تدعم موقف كل من المنتجين والمصدرين على حد سواء.

ويعد توفير شبكة للمعلومات من أهم أسباب نجاح أي سياسة انتاجية أو تسويقية أو تصديرية والحد من الاحتكار وتقلب الأسعار. وتوافر الانباء والمعلومات الدقيقة عن الأسواق والأسعار والمخزون السلعي وأذواق المستهلكين والمواصفات القياسية والجودة المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي. وهذا الدور يجب أن تضطلع به الدولة وخاصة في مجال الزراعة التي تتصف بمواجهة المنتجون فيها بأخطار المخاطرة واللايقين.

وتناول الفصل الثالث دور الدولة فى حماية محدودى الدخل ومجابهة تدنى مستويات المعيشة (الفقر) فى قطاع الزراعة حيث تم فى بداية الفصل الاشارة إلى معايير تصنيف الاقتصاديات وفقاً لمستوى التقدم من حيث نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى. ويعرف الفقر على أنه : عدم القدره على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة، وحيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويعد من هم دون الحد الادنى للدخل والمقدر من البنك الدولى بنحو ٢٧٥ دولار للفرد سنوياً فى حالة فقر مدقع أو فى حالة مجاعه. وقد تبين وجود ارتباط قوى بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر فانخفاض الدخل وسوء التغذية مرتبط بانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة ، هذا بالاضافة إلى تدنى أو انعدام المشاركة السياسية للسكان.

وفى مصر اكدت بعض الدراسات أن نسبة الفقراء لاجمالى السكان يبلغ نحو ٤٠٪ وهى نسبه مرتفعة تدل على تدنى مستوى المعيشة وشدة التأثر بالتغيرات الاقتصادية بصفه عامه، والمؤشره على الدخول بصفه خاصه. وقد تبين من معدل وفيات الاطفال الذى يصل إلى ٦٦ لكل الف مولود وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى إلى ٦٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٩٠ ان الفقراء فى مصر هم اشد الفئات تأثراً بنتائج الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية .

هذا وقد حددت الدراسة أسباب زيادة الفقر فى عدة عوامل تتمثل فى : اتباع استراتيجيات غير ملائمة للنمو مثل محاولات التصنيع المستميته والغير ملائمة مثل الاتجاه إلى الصناعات الثقيله دون الاهتمام أو اهمال قطاع الزراعة مما أدى إلى تخلف هذا القطاع وعجزه الدائم عن الوفاء باحتياجات السكان وزيادة الواردات الغذائية وزيادة المديونية وانخفاض معدلات النمو وزيادة التخلف وانتشار الفقر. ايضا تركيز القوى العامله فى بعض القطاعات دون أخرى من أسباب تدنى الاجور وبالتالى مستوى المعيشة، أيضا يعتبر من ضمن السياسات الغير سليمه التى

ادت إلى زيادة انتشار الفقر هو تحديد السقوف مثل تحديد سقف للايجارات وسعر الفائده .

وايضا يعتبر وضع نظم موحده مفروضه من اعلى لخدمة الفقراء وهى قد لا توافق احوالهم من ضمن العوامل التى تؤدى إلى فشل سياسات مقاومة الفقر وذلك لعدم اقتناع وتعاون الأفراد المستهدفين معها. ايضا التمييزالحادث ضد قطاع الزراعة لصالح القطاعات الاخرى ويؤكد ذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وغيرها فى قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وقد بينت الدراسة فى هذا الفصل ان برامج التكيف الهيكلى تؤدى فى المدى القصير إلى زيادة معاناه الطبقة الفقيره فى المجتمع من خلال مجموعة من الاجراءات مثل الغاء أو تقليص الدعم سواء على السلع الاستهلاكية أو الخدمات وتوقف مؤسسات الدولة عن تمويل القطاع الزراعى بالاقراض المدعم، وتوقف الدولة عن تسويق الانتاج الزراعى واطلاق حرية الاتجار فى مستلزمات الأنتاج. وبالاضافة إلى ذلك فإنه فى مرحله الانتقال إلى الاقتصاد الحر هناك العديد من العوامل التى قد تكون غير مشجعه على الاستثمار والتنميه فى المجتمع وخاصه فى بداية عملية التحرير، مما يقلص من نشاط القطاع الخاص وانخفاض القوه الشرائية الحقيقية للأفراد وانخفاض مستوى المعيشة يساعد فى ذلك معدلات التضخم المرتفعة وارتفاع سعر الفائدة وسعر صرف العمله.

وفى الجزء الثانى من هذا الفصل تم وضع تصور لدور الدولة فى المحافظة على مستوى المعيشة والحد من الفقر فى ظل التحرير الاقتصادى حيث تبين انه فى المرحلة القادمة هناك عده تحديات تواجه الدولة منها: كيفية تشجيع العاملين على الانتقال من الوظائف منخفضة الأجر غير المنتجه إلى وظائف منتجه فى اقتصاد السوق ايضا كيف يتسنى حماية المجموعات الأكثر تعرضاً للمخاطر من التكاليف الإجتماعية للتكيف، ايضا كيف يتسنى تلبية الحاجات الاساسية من صحة وتعليم بشكل افضل فى ظل عجز الموازنة والتضخم، ومن هنا يصبح دور الدولة

اساسيفى اتخاذ اجراءات تؤدى إلى تقليص ظاهره الفقر والحد من تزايدها تمهيداً للقضاء عليها فى المجتمع وانه لا مناص من تحمل الدولة عبء القيام بهذا الدور الا وهو القضاء على الفقر . ويتمثل الدور الحكومى فى نواحى عديده من اهمها :
العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية (صحة وتعليم وخدمات الاسره ورعاية اجتماعية) حيث مما لاشك فيه ان النمو المرتفع اقتصاديا فى غياب العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب فى مجال التنمية الاجتماعية مثلما حدث فى البرازيل وباكستان بينما حدث العكس فى دول عديده حققت نجاحات كبيره فى العمل الإجتماعى مثل (الصين - سيرى لانكا- شيلى - كوستاريكا- كولومبيا).

وجدير بالذكر انه تبين فى احدى الدراسات ان زيادة متوسط التعليم سنه واحده يرفع الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٩٪ وذلك فى السنوات الثلاث الأولى للتعليم وبما يعادل ٢٧٪ ثم يصبح العائد ٤٪ لمدة ثلاث سنوات اخرى بما يحقق ١٢٪ أى ان التعليم لمدة سته سنوات فقط يزيد الناتج المحلى بنسبة ٣٩٪ . وبصفه عامه لا بديل لدور الدولة سواء فى اتاحه التمويل اللازم أو تخطيط المحتوى التعليمى بما يرتضيه المجتمع.

أيضا فيما يتعلق بالخدمات الصحية يجب على الدولة العمل على توفير الخدمة الصحية الضرورية للقطاعات الأقل دخلاً حيث يمكن اقتراح تقسيم تلك الخدمات إلى :

- خدمات الصحه الاساسية للفقراء.
- خدمات صحة الاطفال الفقراء.
- خدمات صحيه للامهات والاطفال الرضع الفقراء.
- خدمات التأمين الصحى.
- خدمات صحيه عامه .

ولابد ان تقوم الدولة بدورها فى النواحى الخمس السابقة وان تحدد المجموعات المستهدفة جيداً مع تخصيص الاحتياجات الاستثمارية التى تغطى تلك الاحتياجات .

ويعد دور الدولة فى الضمان الاجتماعى لازم وتحدده الكثير من التجـــارب الناجحة فى الصين وكوستاريكا وكولومبيا.

وبالاضافة إلى دور الدولة فى القطاعات الاجتماعية هناك ادوار اخرى هامـه للدولة فى المرحلة القادمة مثل استخدام آلية الاسعار فى زيادة دخول الفقراء بمعنـى استخدام الدولة للاسعار بما يحقق أوضاع اقتصادية افضل للفقراء حيث يمكن توجيـه الاسعار نحو الزيادة فى السلع التى ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة أستخـدام عنصر العمل مثل قطاع الزراعة.

وفى هذا الصدد يمكن للدولة ان تدخل السوق كمشتريه لبعض المحاصـيل والسلع بما يؤدى إلى رفع سعرها، وايضا الحد من واردات بعض السلع عن طريـق التعريفات الجمركية مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية لهذه السلع. أى انه فـى ظل التحرير وحرية السوق والاسعار تظل آليه الاسعار اداه يمكن للدولة عن طريقهـا تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية الفئـات الفقيرة في المجتمـع .

كما يعتبر الاستثمار فى رأس المال البشرى (التعليم والتدريب وتطويـر عنصر العمل وبالتالى رفع انتاجية العمل) مجال هام واساسى لدور الدولة فى ظـل التحرير الاقتصادى. بالاضافة إلى دور الدولة فى توفير الاستثمارات اللازمة للتعليـم والتدريب فإن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسئوليات الدولة .

وفى ظل التحرير الاقتصادى يزداد دور الدولة في تطوير البنية الاساسـية في الريف بما يساعد على مقاومة الفقر والعمل على رفع مستوى المعيشة وتطويـر البنية الاساسية ذات الأثر المباشر على الأنتاج فى الريف تتمثل فى :

- صيانة وتطوير شبكة الطرق .
- توفير ودعم خدمات النقـل .
- تطوير التسويق والمؤسسات التسويقية.

ونتيجة للتحرير الاقتصادى واعادة الهيكله ترتفع معدلات البطاله مما يستلزم قيام الدولة بدورها فى اقامة مشروعات التوظيف وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيره.

ومن اهم تلك المشروعات مشروعات الشباب ومشروعات التشغيل العامه والتى تنصب أساساً على الخدمات مثل انشاء الطرق والمرافق وغيرها وهى مشروعات ضرورية ولكن عائدها الاقتصادى طويل الأجل وهى ذات مردود مالى فى المجتمع بما يدفع عملية التنمية واتاحة المزيد من فرص العمل.

وفى نفس الفصل ونظراً لأن الاساليب التى سبق الاشاره اليها لدور الدولة تتطلب تمويلا خاصه بعد الغاء الدعم ورفع الدوله يدها عن القطاع العام والأسعار الاجتماعية لسلع الفقراء فقد تم وضع تصور لمصادر التمويل وتشمل تلك المصادر، فرض ضرائب جديده مثل الضرائب على السلع الكماليه مع مراعاه التحديد الدقيق لتلك السلع كل فترة وفقاً لمراحل تطور المجتمع، أو فرض ضرائب على الشرائح المرتفعة من استخدام الطاقة وزيادة الضرائب على الشرائح العاليه من الدخول وغيرها ايضا خفض الخدمات المجانية المقدمة للفئات الميسوره فى المجتمع مثل خدمات التعليم والصحه والنقل والمواصلات ثم المعونة الأجنبية كمصدر من المصادر الهامة لتمويل احتياجات الدولة فى المرحلة الحالية حيث تعد وكالات التمويل الدولية هى واجهة الدول المتقدمة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية العالمية،ولصندوق النقد برامج لمساعدة الفقراء خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى فى الدول الناميه، حيث تهدف برامج التكيف التى يدعمها صندوق النقد إلى الموائمة بين الطلب الداخلى والموارد المتاحه فى الأجل القصير ويتم العمل على مساعدة الفقراء على تحمل آثار الاصلاحات الاقتصادية من خلال:

- الدعم المقنن والمحدود والموجه للغذاء.
- الانفاق على الخدمات الاجتماعية التى يحتاجها الفقراء مع ضمان حصولهم عليها.
- تنفيذ مشروعات موجهة إلى فئات محدده.
- المساعدة على اصلاح سوق العمل فى الدول النامية.

وقد خصص الفصل الرابع لدراسة دور الدولة فى حماية البيئة ومنع التلـــوث ويعالج الجزء الأول من هذا الفصل مفهوم " البيئة " من منظوره الفطرى وسياقـــــه العالمى. فخلال العشرين عاما الماضية (استوكهولم ١٩٧٢- ريودى جانيرو ١٩٩٢) أدرك الانسان أن للبيئة قدرة معينة على استيعاب التغيرات التى تطرأ عليها نتيجـــــة للنشاط البشرى ، فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الاستغلال والطاقة الطبيعية لهـــذه الأنظمة فإن النتيجة التى تترتب عليها هى وجود شرخ فى هذه الأنظمة الهشـــــة لايمكن اصلاحه أو تعويض خسائره. وكذلك انتقل وعى الانسان من مرحلة البيئـــة المفتوحة (حيث يمارس الانسان انشطته البيولوجية والاقتصادية ويضخ الملوثات التى تقوم الطبيعة بإعادة تدويرها) الى البيئة المغلقة (للنظم البيئية طاقة حمل تنهار اذا زاد الضغط عليها بفعل النشاط البشرى الذى يتعدى حدود الاستغلال والطاقة) وفى الواقع الفعلى اصبحت مشكلة البيئة والتلوث مشكلة سياسية اقتصادية اجتماعية مركبـــــة تعانى منها غالبية الدول النامية. ذلك أن مستوى النشاط الاقتصادى والاجتماعى بهـذه البلدان يعد منخفضا، ومن ثم تلجأ الحكومات الى ضخ مزيد من الاستثمارات بهدف تحقيق مزيد من النمو الاقتصادى. ولكى تحقق هذا الهدف فإنها تستورد انماطـا مـن التكنولوجيا الغربية التى يترتب عليها مزيد من التلوث وتدمير البيئة.

وبما أننا ندخل عصر التغير فى البيئة العالمية ، فينبغى اقامة علاقات جديدة بيـــن المجتمع البشرى والبيئة تكون قابلة للدوام من النواحى الاقتصادية والاجتماعيـــــة والايكولوجية . ويعالج الجزء الثانى مفهوم التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئـــــة والتنمية استناداً الى التعريف الذى نص عليه تقرير لجنة برونتلاند للتنميـــــــة المستديمة بأنها " سبيل التقدم البشرى الذى يفى بالاحتياجات والتطلعات الخاصـة بالأجيال الحاضرة دون تسوية مجحفة بمستقبل الاجيال القادمة للوفاء بإحتياجاتها" ولايطالب مفهوم التنمية المستديمة المتعارف عليه حاليا بصون الطبيعة فى حالتهـــا الأصلية كهدف رئيسى، ولكنه يعنى اتباع نمط التنمية الذى يقلل الى أدنى حـــــد ممكن (أو يعكس) من تدهور/ وتدمير الأساس البيئى الصالح للانتاج ولحياة الانسان.

وغاية التنمية المستديمة تتمثل فى ادخال تحسينات طويلة الأجل فى نوعية الحياة البشرية، وهذا يتطلب ادارة النظم البيئية وتشغيلها بالشكل الذى يسمح بالاستفادة بما تقدمه من سلع وخدمات مع تخفيض الصراعات الكامنة التى تنتج عن استغلالها الى أدنى حد ممكن ، على أن تزداد الى اقصى حد ممكن المساندة المشتركة بين الأعمال والانشطة اللازمة وتوزيع الأعباء والمزايا الايكولوجية بين السكان المعنيين. وفى معالجته لمنهج التنمية المستديمة فى مصر، يؤكد التحليل على أن التنمية المستديمة فى مصر تكمن فى حماية مواردها الأرضية ومواردها المائية والهواء المحيط بالسكان الذى يتزايد عددهم فوق طاقة الحيز المأهول ويضغطون على المنظومة البيئية المحيطة، ومن ثم فإن من المتوقع أن تحدث شروخ بيئية ما لم يتحقق التوازن البيئى. وتوضح معطيات التنمية المستديمة ان الاطار الجغرافى يتمثل فى ثلاثة أقسام رئيسية هى :-

- مثلث الدلتا والوادى (٤٪ من جملة السطح المصرى).
- الصحراء الشرقية (٢٨٪ من جملة السطح المصرى).
- الصحراى الغربية (٦٨٪ من جملة السطح المصرى).

والاستخلاص الواضح هنا هو ضآلة الحيز المأهول ومن ثم ارتفاع الحمولة السكانية الأرضية فى أقصى مستوياتها المعروفة فى اقاليم العالم المختلفة.

وكذلك توضح حقائق المحيط السكانى أن تعداد السكان قد بلغ ٢ر٥٨ مليون نسمة مع نهاية عام ١٩٩٢ ويتركز ٩٩٪ من السكان فى الوادى والدلتا (٤٪ من جملة السطح المصرى) كما أوضحنا سلفا. وتشير الاسقاطات السكانية الى أن تعداد السكان سنة ٢٠٠٠ سيصل الى ٦٥ مليونا وفى سنة ٢٠٢٥ الى اثنين وتسعين مليونا، كما تشير التقديرات المستقبلية للسكان أن مصر لن تصل الى الحجم الافتراضى لثبات سكانها قبل منتصف القرن القادم.

ولقد انعكست حقائق الجغرافيا والسكان على طبيعة الانشطة الاقتصادية المتمثلة فى محدودية الرقعة المنزرعة (حوالى ٦ر١ مليون فدان) وحوالى(٦ر١٢مليون فدان تمثل اجمالى المساحة المحصولية) وزيادة عدد السكان بترتب علبه تدهور

نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية وزاد من حدة الوضع الممارسات البيئية الخاطئة على امتداد السنوات الماضية والتى تمثلت فيما يلى :-

- تجريف الأرض الزراعية الخصبة التى يفيد علماء الجيولوجيا أن المليمتر الواحد منها (التربة الفيضية) قد استغرق ترسيبه عشرين فيضانا.
- تآكل الأرض الزراعية بفعل الزحف الحضرى.
- ارتفاع منسوب المياه الأرضية بفعل التحول من رى الحياض الى الرى المستديم والافراط فى استخدام الأسمدة الصناعية بفعل انقطاع التربة الفيضية التى تغسل بمياه الرى وتتحرك الى مجارى الترع والقنوات وتتسبب فى انتشار الطحالب وموتها وتعفنها واستنفاد امدادات الأكسجين الذائب فى المياه وتدمير الاحياء المائية ومنها الأسماك.
- الاندفاع فى استخدام المبيدات لتقليل خسائر المحاصيل وتعويض تدنى نصيب الفرد من الأرض الزراعية مما ترتب عليه زيادة المتبقيات السامة فى التربة وانتقالها فى السلسلة الغذائية.

وعلى صعيد النشاط الصناعى ، فإن اخطر آثارة على البيئة المحيطة يتضح من خلال الالتزام بعدم توطين الصناعات فى المناطق الحضرية طبقا للتقسيم الوظيفى للمناطق الحضرية فى السنوات الماضية وعدم الأخذ فى الاعتبار التوقعات المستقبلية للتوسعات العمرانية لهذه المناطق، مما ترتب عليه اختلاط النطاقات السكانية مع الصناعية والتعدى على المناطق الزراعية (منطقة حلوان الصناعية ، منطقة شبرا الخيمة، ومنطقة العامرية الصناعية بالاسكندرية) وتخلل الورش الصناعية للمناطق السكنية وصرف المخلفات الصناعية فى النيل وفروعه من أسوان إلى الاسكندرية مما يؤثر على جميع أنواع الحياة بالنهر والاستخدامات الآدمية لمياهه.

وعلى مستوى المبادلات والتجارة فإن العلاقات التشابكية بينها وبين البيئة تظهر بأوضح ما يلى :-

- تميل الدول الصناعية لإقرار معايير بيئية عالية على وارداتها وهذا الأمر من شأنه أن يعرقل التنمية فى الدول النامية بسبب تثبيط صادرات الأخيرة التى لاتلتزم بالمواصفات والمعايير البيئية.
- ان تحرير التجارة العالمية من شأنه أن يشجع النشاط الاقتصادى وزيادة التصنيع بكل ما يترتب على الأخيرة من زيادة استهلاك الطاقة والمخلفات الصناعية الضارة والنمو الحضرى وتعدياته على النطاقات الخضراء.
- عندما تتدهور شروط التجارة ، فإن الدول المصدرة للمنتجات الزراعية عليها أن تزيد من حجم صادراتها للإبقاء على عائدات النقد الأجنبى عند مستوى ثابت ، ومن ثم تضطر إلى زيادة المساحة المحصولية المنزرعة بالمحاصيل لزيادة الصادرات . ويترتب على هذا أن تصبح اسعار المحاصيل التجارية واحدة من اهم محددات التركيب المحصولى وانعكاساته على البيئة الزراعية فى حالة ما اذا كانت هذه المحاصيل مجهدة للبيئة أو انها تزرع فى أراضى منخفضة الحدية ومتدنية الرتبة.

بعد ذلك يناقش الفصل محتوى الخطط القومية المتعاقبة لصيانة البيئة فى مصر وتوجهاتها والأجهزة المسئولة عن تنفيذ خطط العمل الخاصة بهذه الخطط وكذا نواقصها وهى بالترتيب الزمنى كما يلى :-

١ - <u>التقرير الوطني عن البيئة في مصر</u>

وقد اصدرته كل من اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وجهاز شئون البيئة التابع لمجلس الوزراء، وذلك فى ديسمبر ١٩٨٥. وقد حدد التقرير مجموعة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالبيئة فى مصر وهى:-

اولا: الأجهزة التخطيطية (اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - جهاز شئون البيئة).

ثانيا: الأجهزة والمعاهد المتخصصة التابعة للأكاديمية وجامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية ومركز البحوث الزراعية.

ثالثا : الجهات الحكومية .

رابعا : النشاط على المستوى المحلى ويضم مكاتب شئون البيئة بالمحافظات .

خامسا : النشاط غير الحكومى فى مجال البيئة .

أ) الجمعيات الأهلية

ب) المكتب العربى للشباب والبيئة .

وقد تركزت الجهود الوطنية فى مجال البيئة على ما يلى :-

١ - الرصد البيئى للمشاكل البيئية الراهنة وهى رصد ملوثات الهواء والماء والتربة .

٢ - اصدار التشريعات البيئية المتصلة بصيانة وحماية البيئة .

٣ - الاعلام البيئى المقروء والمسموع والمرئى .

٤ - نشاط المؤتمرات والندوات البيئية .

ويحسبان أن الآثار البيئية للمشروعات المختلفة وكذلك الكوارث البيئية قد تكون عابرة للحدود المشتركة بين الدول فقد حدد التقرير كذلك مجموعة الأجهزة الدولية التى يمكن التعاون معها فى شتى مجالات البيئة وهى : برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالات الدولية المتخصصة .

وقد ضمت السياسة البيئية التى حددها التقرير ستة برامج لحماية البيئة وهى :-

البرنامج الأول : حماية الأرض الزراعية الثمينة من الزحف الحضرى والتجريف .

البرنامج الثانى : حماية نهر النيل من المخلفات الصناعية وفضلات الصرف الصحى .

البرنامج الثالث : حماية الأراضى والشواطىء المصرية من مصادر تلوث الهواء .

البرنامج الرابع : اقامة حزام أخضر من الغابات بطول الساحل الشمالى الغربى .

البرنامج الخامس : اقامة المحميات البرية والبحرية

البرنامج السادس : تطوير المناطق التى تصلح لزيادة الثروة السمكية على الشواطىء المصرية والبحيرات .

البرنامج السابع: السيطرة على استخدام المواد الضارة فى الأراضى الزراعية.

وقد كانت افضل انجازات التقرير الأول هى :-

- تحديد مصادر المعلومات والبيانات عن البيئة وجوانبها المختلفة.
- الاجهزة الحكومية والأهلية المعنية بصيانة البيئة فى مصر.
- اقرار سياسة البيئة التى انطوت على سبعة برامج لصيانة البيئة فى مصر.
- اوجه التعاون الدولى فى مجال البيئة.

على أن أبرز وجوه النقص فى التقرير الوطنى الأول عن البيئة قد ظهرت فى عدم تحديد المشروعات التى يضمها كل برنامج من البرامج السبعة والافتقار الى البرامج التفصيلية لمعالجة المشاكل البيئية وغياب التقديرات الخاصة لتمويل مشروعات حماية وصيانة البيئة والأجهزة المسئولة عن تنفيذها.

٢ - الخطة القومية الخمسية للبيئة لج.م.ع (١٩٨٧-١٩٩٢)

وقد صدرت فى سبتمبر ١٩٨٦ عن جهاز شئون البيئة ، حيث حددت الخطة مجالات حماية البيئة المختلفة، وكذلك حددت جملة الاستثمارات اللازمة لتمويل مشروعات صيانة البيئة فى مجالاتها المختلفة بنحو ١٫٦٨٩٫٥٩٥ جنيه مصرى بالاضافة الى حوالى ١٠٫٢٥ مليون دولار أمريكى لتمويل استيراد مستلزمات حماية البيئة البحرية.

ولقد تميز منهج العمل فى الخطة القومية الخمسية الأولى للبيئة بأنه منهج متكامل اعتمد فى خطة العمل التى أقرها على الأسس التالية :-

أ - تقييم الأوضاع الراهنة لحالة البيئة.
ب - تحديد الأجهزة المختلفة المعنية بتنفيذ مشروعات حماية البيئة .
جـ - قاعدة المعلومات والبيانات المتاحة عن حالة البيئة فى مصر .
عـ - تحديد المشروعات المختلفة لصيانة البيئة واهدافها.
هـ - طريقة التنسيق الواجبة بين الهيئات المعنية بمشاكل البيئة.
و - التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات ومصادره.

وعلى الرغم من هذا المنهج التكاملى للخطة القومية الأولى للبيئة فى مصر١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١، فقد واجهت بعض جوانب البيئة فى مصر ايقاعا متدهوراً فى البيئة البحرية والريفية والمدن الكبرى (العشوائيات). ولعل أبرز أسباب التدهور البيئى فى جوانبه المشار إليها رغم وجود خطة بيئية متكاملة الجوانب هى مايلى :-

- ضعف الالتزام الرسمى والشعبى بمناهج حماية البيئة وصيانتها.
- ضعف الانفاق على التعليم البيئى والتربية البيئية.
- التميز الحضرى مما ضاعف من فجوة المدينة/القرية.

٣ - خطة العمل البيئى في مصر (١٩٩٢-١٩٩٧)

وقد صدرت عن جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء،حيث تضمنت الخطة منهج العمل المقترح على خمسة محاور كما يلى:-

١- قيود التنمية البيئية.

٢- التلوث وتدهور الموارد الطبيعية: حالة موارد الأراضى والمياه - مصادر تلوث الأراضى والمياه- الاطار التشريعى- عواقب تدهور المياه والأراضى- الاجراءات السياسية والمؤسسية - برنامج الاستثمار.

٣- تلوث الهواء: حجم المشكلة - مصادر التلوث - الآثار المترتبة- القواعد التنظيمية والمؤسسية - اجراءات حماية سلامة الهواء- برنامج الاستثمار.

٤- ادارة النفايات الصلبة: المشكلة - مصادر توليد النفايات- الآثار الصحية والبيئية اجراءات حل المشكلة - القواعد التنظيمية والمؤسسية - برنامج الاستثمار.

٥- حماية التراث الوطنى: قاعدة الموارد- القضايا - الآثار الاقتصادية لتدهور الموارد الاجراءات - برنامج الاستثمار.

٦- دعم المؤسسات البيئية: الحالة الراهنة - الاطار التشريعى - الاختبارات المؤسسية- واجبات الجهاز البيئى المركزى المقترح - التعليم والتدريب - برنامج الاستثمار.

وأبرز التقرير قيود التنمية التى تمثلت فى معدل نمو السكان المرتفع (٢ر٤٪) وانخفاض نسبة الأراضى المنزرعة فى مصر عن (٣٪)، محدودية موارد المياه واختلال التوزيع السكانى، وظهور مشاكل التلوث الحاده فى بعض المناطق والاخطار التى تهدد التراث الحضارى الوطنى.

وقد قدرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة العمل البيئى فى مصر خلال المرحلة الأولى والتى تصل الى خمسة اعوام بنحو خمسمائة مليون دولار امريكى أو ما يعادل ٥٠٠ر٦٨٧ر١ مليون جنيه .

وتوضح اهم استخلاصات خطة العمل البيئى فى مصر (١٩٩٢- ١٩٩٧) الحقائق التالية :-

١ - غياب ترتيب اولويات العمل البيئى العاجلة وفقا لحدتها وخطورتها .

٢ - عزلة خطة العمل البيئى عن استراتيجية التنمية الموصولة لصون البيئة .

٣ - غياب الآليات الخاصة بمتابعة المشاكل البيئية وادارة الأزمات والكوارث البيئية .

٤ - الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢-١٩٩٧) والبيئية

اهتمت الخطة الخمسية الثالثة بالاعتبارات البيئية الكفيلة لضمان التنمية المستديمة للجيل الحاضر والأجيال الحاضرة ورتبت اخطر القضايا البيئية وهى :-

- قضية الفقد فى الموارد الأرضية الزراعية .
- قضية ترشيد استخدام المياه العذبة .
- المحافظة على الثروة السمكية من الاستنزاف فى ضوء قدرة النظام البيئى على التحمل وتجديد نفسه .
- تأخير اجل نفاذية موارد الطاقة الغير متجددة .
- المحافظة على تنوع الأحياء من الاندثار .
- حماية البيئة البحرية .
- التدهور البيئى فى المدن المصرية .
- تدهور البيئة الريفية .

وفى ضوء القضايا السابقة رتبت الخطة اولويات العمل البيئى فى أمور ثلاثة هى الاهتمام بأوضاع التنمية البشرية وضبط النمو السكانى المتزايد وترشيد استخدام

وتنمية الموارد الأرضية وموارد المياه العذبة وتقليل التلوث الحادث وتدهور الموارد الى أدنى حد ممكن.

٥ - قانون حماية البيئة

وقد صدر القانون فى يناير ١٩٩٤ وقد تناول القانون ما يلى :

- الجهات الادارية المختصة بحماية البيئة المائية .
- جهاز شئون البيئة ومهامه واختصاصاته وتشكيله.
- صندوق حماية البيئة وحوافزه.
- جوانب حماية البيئة الأرضية من التلوث .
- جوانب التلوث بالمواد والنفايات الخطرة.
- جوانب حماية البيئة الهوائية من التلوث .
- جوانب حماية البيئة المائية من التلوث .

وقد اعقب صدور القانون ، اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون والتى تحدد الجهات الادارية والقضائية المنوطة باعمال مواد القانون الخاصة بتطبيق العقوبات الخاصة بالمتسببين فى تلوث الأرض والماء والهواء.

على أن دراسة القانون المذكور توضح وجود بعض نواحى النقص فى النصوص التشريعية المتعلقة بالهواء والضجيج والحرائق والحياة البرية للنبات والحيوان وحماية الآثار.

ويعود السبب فى نقص هذه التشريعات وعدم كفايتها الى ما يلى :-

- الازدواجية فى عمل المؤسسات المختصة بالبيئة.

- عدم ملاءمة العقوبات لردع المخالفات تأسيسا على تقدير الضرر للمخالفة وعدم وضع معايير دقيقة لتدرج العقوبة .

ويترتب على هذا فى النهاية تفاقم المشاكل البيئية نتيجة عدم كفاية التشريعات ومن ثم اللجوء لسد الفراغ التشريعي بقرارات ادارية معرضة للطعن والالغاء، وكذلك تنازع الاختصاص وتفاوت العقوبات نتيجة الازدواجية.

والاستخلاصات النهائية التى يقدمها هذا الفصل هى :

١ - أن مصر من أولى دول العالم التى اهتمت بحماية البيئة والمحافظة على نوعية الحياة فيها.

٢ - أن الخطط القومية المتعاقبة لصيانة البيئة فى مصر وخطط العمل المرتبطة بها قد اسهمت فى صيانة البيئة الى حد بعيد رغم النواقص المشار إليها.

٣ - أن قانون البيئة ولائحته التنفيذية يعانى من بعض أوجه النقص وعدم كفاية التشريعات الأمر الذى يؤدى الى تفاقم المشاكل البيئية نتيجة عدم كفاية التشريعات وتنازع الاختصاص وتفاوت العقوبات نتيجة الازدواجية.

وتناول الفصل الخامس دور الدولة فى تحقيق اهداف التنمية الزراعية وأساليبها (البحث العلمى والارشاد) فى ضوء التحرير الاقتصادى حيث يلعب البحث العلمى دورا بارزا فى التطور والتقدم العلمى والتكنولوجى - وكل الشعوب التى وصلت الى مراحل متقدمه من النمو والرقى والازدهار ارتكزت على قاعدة علمية قوية فى كافة مجالات النشاط الانسانى ٠

وتميزت الدول المتقدمه بانها اطلقت حرية البحث العلمى ودعمته بكل الامكانات الضرورية ، ورعت العلماء رعاية كبيرة ٠

ولقد أحدث التطور الهائل فى البحث العلمى تقدما مذهلا فى قطاعات الانتاج ومن بينها القطاع الزراعى ٠

ومازال البحث العلمى فى البلاد يخضع بالكامل الى سيطرة وهيمنه الدولة ورعايتها ، الا انه نظرا للامكانات المحدوده وعدم القدره على الانفاق المناسب على البحث العلمى فقد كان تقدمه بطيئا وغير متناسب مع التطور الهائل الذى حققته الاقطار المتقدمه ٠

وهناك العديد من المشكلات التى يعانى منها البحث العلمى فى البلاد من بينها ضعف الأمكانات المالية ، وتخلف الجهاز الأدارى والتنظيمى ، وعدم توفر ادوات البحث العلمى ، وغياب التنسيق بين المراكز والمعاهد والاقسام العلمية التى تمارس النشاط البحثى ، وضعف امكانات التدريب والتأهيل وعدم وجود المناخ الملائم للبحث العلمى ، وعدم مساهمة القطاع الخاص فى تكلفة البحث ٠

وفى ظل سياسة التحرير الأقتصادى ، ينتظر ان تتغير النظرة للبحث العلمى والى وسائل وسبل تطويره ، حيث يمكن ربط عملية الاستثمار فى البحث العلمى بالعائد المتحقق من العملية العلمية ، خاصة وان ارتباط البحث العلمى بمشاكل المؤسسات والمنشأت الانتاجية ، يمكن ان يحقق مزايا متعدده لها ويعود عليها بالنفع ، مما يدفعها الى مزيد من الاستثمارات فى هذا المجال ٠

وعليه فإن القطاع الخاص يمكن ان يلعب دورا اكبر فى البحث العلمى ، الا ان القطاع الخاص يحجم عن تمويل نوعية خاصة من البحوث ، تتمثل فى البحوث البيولوجية والفيزيائية والبحوث الخاصة بالتكنولوجيا التى لا تجسد المعرفة العلمية ـ بينما يهتم القطاع الخاص بالبحوث التطبيقية التى ترتبط برفع قدراته الانتاجية والتى تحقق له عائد مناسب ، مقابل استثماراته .

وتجدرالاشارة الىأن الحاجة ماسة الى اسهام الدولة فى البحث العلمى ورعايته، فهناك العديد من مجالات البحث لا يستطيع التعامل معها الا الدولة ، مثل تلك البحوث التى تهتم بتطوير التكنولوجيا والبحوث ذات الصبغة العسكرية والبحوث الاجتماعية – فعلى سبيل المثال ، بحوث تطوير صناعة الطائرات او وسائل النقل العسكرية او صناعات الحديد والصلب ... الخ كلها بحوث لايمكن للقطاع الخاص التعامل معها فى ظل واقعه الحالى ، ولذلك فالدولة هى المسئولة والقادرة على القيام بمثل هذه البحوث .

وبالتالى فمن الاهمية بمكان ان يكون هناك تكامل بين بحوث القطاع الخاص والقطاع العام (الحكومى) ، بحيث لاتتكرر البحوث ، ويكون هناك تنسيق بين القطاعين بما يخدم اهداف البحث العلمى ويحقق افضل النتائج العلمية ومردودها على الانتاج .

وليس من سبيل لتطوير البحث العلمى ، الا بتشجيع القطاع الخاص بتوجيه جانب هام من استثماراته لاغراض البحوث والتطوير ، وفى نفس الوقت إعطاء الفرصة له ليمارس نشاطه دون تعقيدات قانونية او روتينية تحد من انطلاق قدراته فى هذا المجال ، ويكون ذلك برعاية الدولة وبتوجيهها ، ولكن دون تسلط .

كما أن تطوير البحث وزيادة مساهمه القطاع الخاص فيه فى القطاع الزراعى ، اصبح هاما وضروريا ، ويمكن أن يتخذ اشكالا متعدده ، ومن بينها ، فرض ضريبة على الشركات الزراعية الكبرى لاغراض البحث العلمى او حثها على توجيه جزء من

استثماراتها لاغراض البحث العلمى . وشركات انتاج البذور والشتلات والميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى كلها شركات ذات إمكانات كبيرة وبمقدورها الاسهام الفعال فى تطوير البحوث وتطوير الانتاج . كما ان تحويل خدمة البحث العلمى من خدمه مجانية الى خدمة مدفوعه الأجر وبتكلفة تتناسب مع امكانيات الشركات والمؤسسات والزراع ، سيدعم البحث العلمى ويطوره .

ويرتبط بالبحث العلمى ونتائجه ، والارشاد والعملية الارشادية برمتها ، حيث يمثل الارشاد القناه التى تربط البحث العلمى فى المعمل وبالمكان الذى ستنفذ فيه نتائج البحث ، وهى أخطر واهم مرحلة فى مراحل تطبيق البحوث العلمية ، حيث آن مئات البحوث تظل هى ونتائجها فى المعامل وعلى ارفف المكتبات دون تطبيق او دون الاستفادة منها ، حيث لاتوجد فرص لتطبيقها وذلك لغياب قناه الوصل بين الطرفين .

وتبرز أهمية الارشاد فى القطاع الزراعى على وجه الخصوص ، حيث أن استجابة المزارعين لاى جديد . محدوده للغاية وغير مرنه وذلك نتيجة موضوعية لأسباب متعدده من ابرزها ، عدم وعى الزراع وتخلف اجهزه الارشاد وعدم الثقة فى القائمين على العملية الارشادية ، وعدم إعطاء اهمية مناسبة للارشاد وتخلف الاساليب الارشادية مما يصعب عملية إقناع المزارعين بالجديد . وحتى الحقول الارشادية ، على الرغم من النجاح النسبى الذى تحققه ، الا انها ما زالت تحتاج الى تطوير كبير ، حيث لا يتيسر لها الامكانات المادية والبشرية المناسبة . كما أن تقديم الخدمة الارشادية مجانيا يقلل من الثقة فيها ، فتعود الانسان ان الشىء الذى يدفع له مقابل يعيره الاهتمام ويحافظ عليه بعكس الذى يأخذه مجانا .

ولا ينحصر دور الارشاد فى نقل البحوث من المعمل الى المزرعه ، بل ايضا يسهم الارشاد فى التنمية الزراعية المتواصله ، حيث يمكن عن طريق الارشاد اقناع الزراع بالمحافظة على التربة والحد من استخدام المبيدات والاسمده الكيماوية ومياه الرى ، ووقف تجريف التربة ووقف الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية ، وكذلك الاستخدام

المناسب للارض بما لا يفقدها خواصها الطبيعية التى يصعب اعادتها مره اخرى .

كما ان للارشاد الزراعى دوره فى التسويق الزراعى ، حيث يمثل التسويق الزراعىاحد المشكلات الاساسية للقطاع الزراعى ، فاذا كان الارشاد متطورا ولديه الامكانات المناسبة ، يكون قادر على توجيه الزراع لبيع منتجاتهم فى الاسواق المناسبة وفى الاوقات المناسبة وبالاسعار المناسبة ايضا . كما انه يسهم فى حل مشكلات التسويق ، وهو قادر على إقناع الزراع بالالتزام بمواعيد الحصاد وطريقة جلى الثمار والفرز والتعبئة والتغليف ... الخ وكلها عمليات من شأنها تسهيل العملية التسويقية ، ويأتى هذا الدور فى ظل غياب مؤسسات تسويق مناسبة تعمل فى خدمة المنتجين .

ولكن قطاع الارشاد فى البلاد يعانى من العديد من المشاكل ابرزها ، ضعف قنوات الاتصال بين اجهزة الارشاد الزراعى واجهزه البحث العلمى سواء تلك الموجوده فى وزارة الزراعة او كليات الزراعة او مراكز البحوث الاخرى التابعة للوزارات المختلفة- عدم الفهم الواضح لمفهوم الارشاد الزراعى وطبيعته باعتباره بالدرجة الأولى عمليه تعليمية يترتب عليها تغييرات سلوكية تؤثر على الانتاج - تركيز الارشاد على الناحية الانتاجية دون الاهتمام بالمجالات الاجتماعية والاقتصاد المنزلى - مازال العمل الارشادى مركزيا وهذا يضعف القدره على الابداع . إفتقار القائمين على الارشاد للمهارات العاليه- ضعف الامكانات المالية وتخلف الوسائل التدريبية السمعية والبصرية - عدم وجود تنظيمات ارشادية فعاله وقوية على مستوى الوحدات المحلية الريفية - عدم التحديد الواضح للمهام والمسئوليات الخاصة بالعاملين فى حقل الارشاد الزراعى .

ويقتضى النهوض بالارشاد لما له من اهمية ، اعادة النظر فى الاجهزة المسئوله عن الارشاد وتبعيتها وأساليب عملها ونوع وطبيعة الخدمات التى تقدمها وطريقة تقديم تلك الخدمة ، وذلك وفق خطة تتلائم مع مرحلة التحرير الأقتصادى وزيادة دور القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية . كما يجب العمل على خلق موارد إضافية للارشاد الزراعى عن طريق بيع الخدمات الارشادية بتكلفة مناسبة لاتستهدف الربح ، بل تستهدف فقط توفير موارد تخدم هدف تقديم خدمة ارشادية مناسبة . وتدريب العاملين فى مجال

الارشاد واعدادهم الجيد يسهم فى تطوير الخدمات الارشادية . كما ان مد العملية الارشادية الى كافة القرى فى البلاد ضمن شبكة معلوماتيه متصله يسهل توصيل الخدمة الارشادية ويجعلها تصل فى الوقت المناسب .

وعملية الانتقال من الخدمة الارشادية المجانية الى الخدمة الارشادية مدفوعة الأجر تحتاج الى وقت كافي حتى لا يحدث خلل يؤثر سلبا على الانتاج الزراعى ، ويتطلب البحث عن مؤسسات محليه ودولية توفر قدرا من التمويل المناسب .

المراجـــع

أ - مراجع باللغـــة العربيـــة

١ - البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، أعـداد مختلفة .

٢ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، الادارة العامة للائتمان، بيانـــات غير منشورة.

٣ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، سجلات ادارة الاحصاء.

٤ - البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، واشنطن، ١٩٨٨.

٥ - البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، واشنطن، ١٩٩١.

٦ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم، واشنطن ، ١٩٩٣

٧ - البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، السنوات ١٩٨٦- ١٩٩١

٨ - البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

٩ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عـــارف، مراجعة على حسين حجاج، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالـم المعرفة ، ١٤٢، الكويت ١٩٨٩.

١٠ - أمنية زكى شبانه (د)، دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشـــر للاقتصاديين المصريين، أبريل ١٩٩٤.

١١ - بنك مصر - النشرة الاقتصادية، السنة السادسة والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٣.

١٢ - جريدة الأهرام ، العشوائيات أمام مجلس الشورى ، الاربعاء ١٩٩٤/٥/٤.

١٣- جريدة الاهرام، العشوائيات امام مجلس الشورى، الاربعاء ١٩٩٤/٥/٤.

١٤- جريدة الاهرام، مواجهة العشوائيات تحت التقييم، الخميس ١٩٩٤/٥/٢٨.

١٥- جريدة الاهرام، السنة ١١٨، العدد ٣٩١٠٣، ديسمبر ١٩٩٣.

١٦- جريدة الاهرام، السنة ١١٨، العدد ٣٩١٦٨ ، مارس ١٩٩٤.

١٧- جريدة الاهرام، السنة ١١٨، العدد ٣٩٢٠٢، ابريل ١٩٩٤.

١٨- جلبرموس . جالوبين وآخرون - تزايد الفقر فى العالم والتنمية المستديمـــة والبيئة : منهج فكرى فى المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، أغسطـــس ١٩٨٩.

١٩- جهاز شئون البيئة، اكاديمية البحث العلمي، التقرير الوطني عن البيئة في مصر، المطبعة العالمية، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٥.

٢٠- جهاز شئون البيئة، مجلس الوزراء ، خطة العمل البيئي في مصر، القاهرة،١٩٩٢.

٢١- حسين عبدالوهاب (د)، بعض مؤشرات التنمية الزراعية في أطار استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينات ، مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينات ، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

٢٢- دسوقي عبدالجليل (د)، التخطيط التعليمي، المفهوم والمنهجية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الأول، العدد الأول والثاني، ١٩٩٣.

٢٣- دينا جلال، المعونة الامريكية لمصر أم لأمريكا، كتاب الأهرام الاقتصادي، ديسمبر ١٩٨٨.

٢٤- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية، تقرير عن حماية المستهلك في ظل التحرر الاقتصادي، دراسة تحت

٢٥- ريتشارد هيمنج وعلي منصور، هل التحول الى القطاع الخاص هو الاجابة؟ ، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٨٨.

٢٦- سعيد النجار(د) ، التخطيط والتكيف الهيكلي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد الأول والثاني، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٣.

٢٧- سمير عبدالحميد عريقات ، دراسة اقتصادية لسياسة الائتمان الزراعي في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٨- صديق محمد عفيفي (د)، اعادة صياغة دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة، الحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٩٣.

٢٩- صلاح زين الدين (د)، تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر نحو نموذج مصري لاقتصاد السوق الاجتماعي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين، تحرير الاقتصاد المصري ، ديسمبر ١٩٩١.

٣٠- صندوق النقد والبنك الدولى، التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٠.

٣١- عادل عزى، استراتيجية البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى التسعينات، مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينات، ١٩٩٢.

٣٢- على أبو جاريه، دور الاتحاد التعاوني لمنتجي ومصدرى الحاصلات البستانية فى مجال التسويق والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، فبراير ١٩٩٤.

٣٣- فوزى حليم، محمد صبحى الاتربى، "السياسات السعرية واستهلاك الغذاء فى ج.م.ع" بحث مقدم الى الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بالاشتراك مع الفاو، القاهرة ١٩٨٧.

٣٤- مجلس الوزراء (جهاز شئون البيئة)، الخطة القومية للبيئة لجمهورية مصر العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٦.

٣٥- مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٠.

٣٦- محمد سمير مصطفى، بعض قضايا التنمية الراهنة فى ج.م.ع، معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم ١٤٥٠، القاهرة، مارس ١٩٩١.

٣٧- محمود طنطاوى الباز (د)، حجب الائتمان الانتاجى المدعوم والركود الاقتصادى، مصر المعاصرة، العددان ٤١٩، ٤٢٠، يناير وابريل ١٩٩٠.

٣٨- محمود عبد الفضيل (د)، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى، (١٩٥٢-١٩٧٠)، دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٣٩- محمود منصور عبدالفتاح (د)، باسم فياض (د)، الائتمان الزراعي والتمويل التعاوني الذاتي، مشاكل الحاضر وآفاق المستقبل، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، ابريل ١٩٩٤.

٤٠ - معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٨)،دراسة تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية والمالية النقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي، القاهرة ، ١٩٩٠.

٤١ - هدى السيد (د)، الحماية الفعلية فى أطار تحرير الاقتصاد المصرى، دراسة تطور الحماية الفعلية فى مصر فيما بين ١٩٨٤، ١٩٩٠، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين، تحرير الاقتصاد المصرى ، ديسمبر ١٩٩١.

٤٢ - وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢/ ١٩٩٣ - ١٩٩٦/١٩٩٧، وخطة عامها الأول ١٩٩٢/٩٣ المجلد الأول - المكونات الرئيسية ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٢.

٤٣ - وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للمتابعة، قطاع الزراعة.

٤٤- وكالة المعونة الدولية للولايات المتحدة ، القاهرة.

ب - مراجـــع باللغة الانجليزيـــة :

1- Bank of Japan, Deregulation, techological Pogress and Efficiency of Banking industry in Japan, Special paper No, 211 Jan. 1992.

2- Mihajlo-Mesarovic and Edward Pestel. man kind at the Turning point the second Report to the club of Rome, E.P.Dutton & co.INC/1974.

3- P.C, Stern, s.Oskamp, (1987) managing Scarce Environmental Resources, In D.stokolsand I.Altman (eds) Hand book of Environmental Psychology, New York, wiley.

4- W.C.Clark, R.E.Munn (eds) 1986, sustainable Development of the Biosphere, combidge university press.

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية(ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منظمة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥٠(ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية٠ (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)٠ (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) ٠ (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين٠ (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية٠ (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨)٠ (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها٠ (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء)٠ (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ ٠ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية٠ (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية٠

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)٠ (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية(ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.
(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ ـ بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية — أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ ـ نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والالقاء — أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ ـ دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ ـ دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة . — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ ـ الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — فبراير ١٩٨٩

٤٦ ـ امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . — فبراير ١٩٨٩

٤٧ ـ مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ ـ دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ ـ الانتاجية والاجور والاسعار ـ الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . — مارس ١٩٩٠

٥٠ ـ المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . — مارس ١٩٩٠

٥١ ـ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى — مايو ١٩٩١

٥٢ ـ بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ ـ بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠
وتكنولوجى

٥٤ ـ التخطيط الاجتماعى والانتاجية — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ ـ مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة . .

٥٦ ـ دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ ـ بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ ـ بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ ـ	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ ـ	الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ ـ	امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣ ـ	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)	
	الجزء الاول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)	
	الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ ـ	مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ ـ	خلفية وتضمين التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩١
٦٨ ـ	ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩١
٦٩ ـ	ادارة الطاقة فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩١
٧٠ ـ	واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ ـ	انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ ـ	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣ ـ	خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤ ـ	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥ ـ	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧ ـ	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	اكتوبر ١٩٩٢

٧٨ ـ احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى ـ المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩ـ بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠ـ تقويم التعليم الأساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١ـ الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
82- The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries.	Nov,1993
٨٣ـ الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤ـ تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥ـ أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقه العربية	يناير ١٩٩٤
٨٦ـ مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطه البحثية بمعهد التخطيط القومى"المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧ـ الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج٠م٠ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينه السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨ـ تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩ ـ استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر (٢ مجلد)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠ـ واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١ـ تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

تصدر هذه السلسة عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨ ، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفه خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو المستوى الاقليمى ، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والأعمال المنشورة فى هذه السلسة هى فى معظم الحالات نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار ، وذلك بمنهج علمى سليم . وقد تنوعت القضايا التى تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين فى الصفحات الاخيرة من هذا العدد ، بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر .

ويأمل المعهد أن يجد المفكرون والباحثون وصناع القرارات فى هذه السلسلة مرجعاً يرجعون إليه ويستفيدون منه على النحو الذى يثرى البحث العلمى ويفتح آفاقاً جديدة لتقدمه من جهة ، ويدعم العمل التخطيطى والتنموى على طريق الارتقاء بالمستوى الاقتصادى و الاجتماعى للمجتمع المصرى من جهة أخرى .

معهد التخطيط القومى - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة
تليفون : ٢٦٢٧٨٤٠ - ٢٦٢٩٢٤٧ تلكس : ٩٣٢٦١
تلغرافياً : انسبلاننج القاهرة